



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

المصنف

مؤلف

العلامة أبو بكر أحمد بن محمد بن مؤلف
المكتبة الوطنية

الجزء السابع والخمسون

الكتاب

١٩٨٤ - ١٤٠٦ هـ

اهداءات ١٩٩٨

وزارة التراث القومي والثقافة

سلطنة عمان



سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

المصنف

تأليف
أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي
الستري النزوي

الجزء السابع والعشرون
الثاني

١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نتوكل

وإليه نيب صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

باب [٤٨]

في صفة كتاب الوصايا

وصية الفقيه سعيد بن محمد الفقيه هكذا وجدت هذا ما أوصى به فلان بن فلان الساكن كذا وكذا وهو رجل بالغ الحلم صحيح البدن لا نعلم في عقله نقصاً ونحن به عارفون أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً ﷺ عبده ورسوله وأن جميع ما جاء به عن الله جل وعز هو الحق المبين وأنه دائن لله تبارك وتعالى في جميع أموره بدين محمد ﷺ ودين أهل الإستقامة من أمته ودائن لله تعالى بالإستغفار والتوبة في جميع ما خالف فيه دين محمد ﷺ ودين أهل الإستقامة من أمته ودائن لله تعالى بأداء جميع ما يلزمه أداؤه من جميع حقوق الله وحقوق عباده والإنتهاء على عما يلزمه الإنتهاء عنه من محارم الله من حقوقه وحقوق عباده في دين محمد ﷺ ودين أهل الإستقامة من أمته ودائن لله بالسؤال عن جميع ما تلزمه الدينونة

بالسؤال من جميع حقوقه وحقوق عباده في دين محمد ﷺ ودين أهل
الإستقامة من أمته وأن الوصية الواجبة بالحقوق اللازمة من حقوق الله
وحقوق عباده والوصية للأقربين الذين لا يرثون على من ترك خيراً حق على
المتقين وأن يوصى جميع أقاربه وجميع من بلغه وصيته من جميع العالمين
بجميع ما أوصى به والمحافظة عليه وأن يتقوا الله حق تقاته ولا يموتن إلا وهم
مسلمون وأنه من يتبع غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه وهو في الآخرة من
الخاسرين وأنه يخشى ويتخوف أنه قد لزمه حقوق يخرجها للعباد ويلزمه
أداؤها إليهم ومنها ما يتحقق لزومها له ولا يتحقق معرفة أهلها على ما يوجبه
الحكم لأحد بعينه ولعله يدخل في ذلك ما يعرف أهله بالاسم أو الصفة ممن
قد غاب عنه معرفتهم ولا يقدر عليهم في درك وجودهم أو حياتهم من موتهم
أو يتخوف كثير ذلك وتفرقة وتشتت أهله وأنه قد احتاط في ذلك إن ألزم
نفسه عن جميع ما يلزمه في هذه المعاني التي تخرج مخزجها في قول بعض أهل
العلم من المسلمين للفقراء توسعاً من منه بذلك لعدم الوصول منه عنده إلى
حقيقة الحكم فيه مائة درهم واحدة وزأنه نقد عمان وزن كل عشرة دراهم
سبعة مثاقيل وأوصى أن ينفذ ذلك عنه في حياته وبعد موته من ماله ويجعل
للفقراء على سبيل الخلاص منها على اعتقاد إلزام نفسه ذلك كله على ما يوجبه
الحكم من حقيقة الحكم أو في شيء منه متى بلغ إلى معرفة ذلك هو أو بعد
موته ومن يتولى القيام بذلك عنه أو في حياته بصحة ذلك أو شيء منه بعينه
أو بوجه من وجوه الصحة أو يدعى ذلك أو شيئاً منه عليه أحد ممن يصح
تصديقه وثقته في دينه ودين المسلمين وأنه قد جعل المثل هذا ممن يدعى ذلك

أو شيئاً منه التصديق فيما ادعاه عليه منه مع يمينه بغير بينه فإن كان ذلك بعد انفاذ خير بين إتمام ذلك ويكون له أجره أو أخذ ذلك فقد جعله حقاً واجباً في ماله على اعتقاد المبالغة في الخلاص منه على اعتقاد الدينونة في جميع ما تلزمه الدينونة في جميع أموره لله تبارك وتعالى من حق له أو لأحد من عباده إقراراً واعترافاً منه بجميع ذلك ووصية بإنفاذه على ما يوجبه الحق من ذلك وأنه قد أوصى لأقاربه الذين لا يرثون على التحرى للوصية الواجبة عليه التي أوجبها الله على المتقين بأربعين درهما وصية منه لهم بذلك ينفذ فيهم من ماله بعد موته أو في حياته إن أوجب الرأي ذلك ووسع على ما يوجبه الحق من ذلك ، وقال فلان هذا بن فلان المنسوب في متقدم هذا الكتاب أنه قد جعل فلانا أو فلانا وكيله في حياته في جميع ما يجوز له أن يجعله فيه أن لو جعله فيه وأجاز له في جميع ماله في حياته جميع ما يجوز له أن يجعله فيه من جميع الأشياء والأمور ووصيته بعد موته في جميع ما يجوز له وصية له فيه أن لو جعله وصية فيه وأجاز له وجعل في جميع ما يثبت له من الوصية له مما قد جعله له جميع ما يجوز له أن يجعله له ويجعله له أن لو أجاز له وجعله له جائز الأمر يقوم مقامه في جميع ذلك .

* مسألة : وصية مكتوبة بخط أبي علي الحسن بن أحمد بن محمد بن عثمان فيما أحسب ، هذا ما أقرت وأوصت به مريم بنت محمد بن سعيد الساكنة محلة الشجب من قرية تروى وأشهدتنا على نفسها في صحة من عقلها وجواز وصيتها وهي تشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك وأن محمداً عبده

ورسوله ﷺ وأن جميع ما جاء به محمد عن الله فهو الحق المبين كما جاء به
محملاً أو مفسراً وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور
وأشهدتنا مريم بنت محمد بن سعيد المقدم ذكرها في هذا الكتاب أنها قد
أوصت بحجة إلى بيت الله الحرام الذى بمكة وقد فرضتها على نفسها فى مالها
تسعمائة درهم طرية وأوصت أن يشتجر عنها بها من يحج عنها هذه الحجة
بجميع ما يلزم فيها من فريضة وسنة من لدن إحرامها إلى تمام مناسكها
ووداعها وأشهدتنا أنها قد أوصت بأربع كفارات صلوات كل كفارة إطعام
ستين مسكينا وأوصت أن يكفر عنها ذلك من مالها بعد موتها وأوصت للفقراء
ولأقاربها الذين لا يرثون منها شيئا بثلاثين درهما معاملة وأوصت بإفناذها من
مالها بعد موتها وأشهدتنا أن عليها للفقراء أربعين درهما وأوصت من مالها من
بعد موتها وأشهدتنا مريم هذه أنها قد جعلت النخلة البلقى التى لها فى الغنمانية
بجميع حدودها وحقوقها وجميع أرضها وقفاً على الفقراء وصية منها بذلك
بعد موتها وأوصت بالنخلة المسيب التى لها فى اجبل العرية الشرقية التى على
الأجائل وقفاً على المسجد الذى بمحله العقر إلا على من تزوى بجميع ما تحتاج
إليه من مصالح عمارة ومصالح عمارة على أن ليس لها من الأرض التى حولها
إلا ما قام عليه جذعها وأشهدتنا أنها قد جعلت محمد بن سعيد
وعبد الله بن سعيد وصيها بعد موتها فى قضاء وصيتها بعد موتها جائزى الأمر
يقومان مقامها وقد جعلت لها أن ينفذا وصيتها من الأجيل النخل التى لها
المعروف بذات عرفة وجعلت لها أن يبيعا على من أراد من الناس بما شاء من
الثلث بغير حكم حاكم ولا مشورة عن وارث بنداء أو مساومة وقد أثبتت على

نفسها جميع ما في هذا الكتاب كان ثابتاً أو غير ثابت وأوصت بإفناذه من
مالها بعد موتها وقد جعلت لكل واحد منها من الأفراد ما جعلته لجميعها
وبذلك أشهدت الله تعالى على نفسها والشهود المسلمين في هذا الكتاب بعد
أن قرئ عليها فأقرت بفهمه ومعرفته وكانت هذه الشهادة في ربيع الأول من
سنة ثمان وستين وأربعمائة شهد عليها بذلك الحسن بن أحمد بن محمد بن
عثمان وكتب بيده وشهد عليها محمد بن إبراهيم وكتب عنه بأمره والحمد لله -
وحده وصلى الله على رسوله محمد النبي وآله وسلم .

فصل عن أبي الحسن البسائي فيما أحسب لأني وجدته في جوابات له :

وعن رجل أراد أن يوصي إلى رجل أو امرأة حتى يبرى وذلك إن كان الوصي ثقة كان رجلاً أو امرأة فأوصى إليه وإليها برئ إن شاء الله وذلك أن يقول في وصيته هذا ما أوصى به فلان بن فلان في صحته وجواز أمره صحيح العقل وهو يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله وأن ما جاء به محمد فهو الحق المبين وأنه صادق في كل ما قال وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأنه متى حدث عليه حدث موت أن يبدأ بقضاء دينه من رأس ماله ثم وصاياه من ثلث ماله ويقول في الوصية أوصى فلان بن فلان لأقاربه بكذا وكذا وللفقراء بكذا وكذا وأوصى بركة ماله كذا وكذا درهمين يحج عنه بها لزيد كذا وعليه لعمركذا وأقرأ أن عليه تبعة لخالد تنفذ عنه من ماله وأقرأ أن عليه حجة الإسلام إلى بيت الله الحرام .

قال غيره وإذا فرغ من كتابة الوصية وابتداء بالإقرار كتب أقر فلان بن فلان أن عليه ولا يكتب وأقرأ أن عليه في ابتدائه الإقرار بعد خروجه من الوصية والذي يقول وأقرأ أن عليه لزوجه صدقاً يقضى من ماله وقد جعل فلان بن

فلان وصيا له فهذا أيضا من الوصية وشهدت البيئة العادلة والوصى الثقة فإنه يبرأ إن شاء الله .

* مسألة : سألت أبا سعيد في الذى يريد أن يكتب الوصية لغيره كيف أحسن أن يكتب قال الحاضرون لهذا الكتاب أشهدنا فلان بن فلان أو يكتب هذا ما أشهدنا به فلان بن فلان ويكتب أشهدنا فلان بن فلان قال هذا عندى يرجع إلى معنى الثبوت فى حكم اللفظ بمعنى الوصية فبأى هذا بدأ فحسن .

قلت له : فإذا كتب هذا ما أشهدنا به فلان بن فلان ونرى له بمعنى ثبت يقر معه أيعود يلحق فى ذلك أقر فلان هذا وأشهد على نفسه أن عليه لفلان كذا وكذا أو يكتفى بقوله أشهدنا فى أول الكتاب فإذا نزل كتب على أثره أن عليه لفلان قال معى أنه يكتفى بالأول إذا وافى بالكلام على معنى يخرج فيه الإقرار والوصية .

قلت له : فإذا أراد أن يلحق بعده لك أيلحق وإن هذا وأشهد أو يلحق بقر فلان هذا ويشهد على نفسه . قال على معنى قوله أنه إذا كتب قال الحاضرون لهذا الكتاب هذا ما يقر به فلان بن فلان ويشهد على نفسه أو هذا ما أقر به فلان بن فلان وأشهد به على نفسه أو هذا ما يقول فلان بن فلان أو هذا ما قال فلان بن فلان فكل ذلك جائز وإنما المعنى معنى الوصية والإقرار ولا يحتاج عندى إلى صلة بعد ذلك أو شيء منه .

* مسألة : وجدت هذا الكلام في رقعة من كلام أبي سعيد مما يكتب في الصكوك هذا ما أشهدنا به محمد بن المهمل النازل المحلة من قرية سلوت من عمان وهو يومئذ رجل بالغ الحلم لا نعلم في عقله نقصانا ونحن به عارفون وأقر به على نفسه أن عليه لزوجته هند بنت مالك النازلة قرية بسيا من عمان ألف درهم وازنة جيادًا من النقاء نقد عمان حاله عليه لما متى شامت أخذ ذلك أخذته ومائة نخلة وشرها من الماء صداق عليه لما ثابت على سبيل سنة نساءها من أهل سلوت. وسبيل القضاء في صدقات النساء من قرية سلوت وثابت عليه لما من قرية سلوت من عمان آجلة لها عليه مؤجلة إلى أن يحدث الله بينهما حدثًا من موت أحدهما أو أن يطلقها أو تبين منه بجرمة أو بوجه من وجوه البينونة أو يتزوج عليها غيرها من النساء أو يتسرى فإذا كان أخذ ذلك من محمد بن المهمل هذا المنسوب في صدر هذا الكتاب فقد حل لزوجته هند هذه المائة النخلة التي هي صداق لها من قرية سلوت من عمان على سبيل ما تقدم من ذكر ذلك وشرطه لا يراه لمحمد بن المهمل هذا المنسوب في صدر هذا الكتاب من هذا الحق الذي أقرب به لزوجته هند بنت مالك ولا من شيء منه إلا بأدائه إليها أو إلى من يقوم مقامها من وكيل أو مأمون أو وارث شهد الله وكفي به شهيدًا وشهد على ما في هذا الكتاب على محمد بن المهمل المنسوب في صدر هذا الكتاب بعد أن قرئ عليه وقال أنه عارف به بمعانيه وقال لمن حضر أن يشهد عليه بما فيه .

* مسألة : وجدت في كتاب آخر بخطه في وصيته هذا كتاب كتبه فلان بن

فلان النازل قرية كذا وكذا من مصر عمان وهو يومئذ بالغ الحلم صحيح البدن لا نعلم في عقله نقصا وهو يعلم أن الوصية الواجبة حق على المتقين فأوصى أن يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله وأن جميع ما جاء به محمد ﷺ عن الله فهو الحق المبين وأنه يدين الله في جميع أموره بدين محمد خاتم النبيين ودين أهل الإستقامة من أمته من المسلمين وأنه دائن بالخلاص من جميع ما يلزم ويقدر على الخلاص منه في دين محمد ﷺ ودين المسلمين من جميع حقوق الله وحقوق عباده من جميع العالمين وأقر فلان بن فلان هذا المنسوب في هذا الكتاب وأشهد على نفسه أن عليه لفلان الذي يتزل كذا من قرية كذا من عمان خمسة دنانير عينا قصارا وازنة وأوصى أن يقضى ذلك عنه من ماله ، وقال فلان بن فلان أن عليه خمسين جريا حب بر وخمسين جريا حب ذرة وخمسين جريا تمرا فالربع من ذلك التمر تمر فرض وما بقي من ذلك فهو تمر بلعق وتمر صرفان يلزمه ذلك من زكاة ماله وأوصى أن ينفذ ذلك عنه جميع ذلك من ماله وصية منه بذلك وأن عليه في ماله وأوصى أن ينفذ ذلك عنه جميع ذلك من ماله وصية منه بذلك وأن عليه في ماله حجة الفريضة إلى بيت الله الحرام وقد فرضها في ماله خمسمائة درهم صحاح جياذ نقد عمان وأوصى أن ينفذ ذلك عنه من ماله وصية منه بذلك وأوصى فلان هذا المنسوب في صدر هذا الكتاب لأقاربه الذين بمصر عمان بمائتي درهم تقسم بينهم على ما يراه المسلمون الأقرب فالأقرب ولا حق لأقاربه الذين في البحرين ولا غيرها من عمان فيها وأوصى أن ينفذ جميع ذلك عنه من ماله وصية منه بذلك وللفقراء بكذا وكذا وصية

منه بذلك تنفذ عنه من ماله هذا تمام الصك بخط أبي سعيد . وأوصى فلان بن فلان هذا المنسوب في صدر هذا الكتاب أن عليه لفلان الذى كان ينزل جاره كذا من قرية من عمان عشرة أجرة حب بر وأوصى أن يقضى ذلك عنه من ماله وأقر أن عليه لفلج كذا الذى فى قرية كذا من عمان عشرة أجرة حب بر وأوصى أن يجعل ذلك فى صلاحه من ماله .

* مسألة : وذكرت عن الذى يكتب لرجل وصية فيوصى بحجة وكفارة إيمان وصلوات قلت كيف يكون الكتاب واللفظ وقلت إنك أحيت معرفة ذلك . فأعلم يرحمك الله أن هذا إنما هو على حين نظر الكاتب الذى يكتب الوصية واللفظ قد يختلف إلا أنه إذا كتب وأوصى فلان بن فلان أن عليه حجة الفريضة فى ماله وقد فرضها على نفسه وهى كذا وكذا ديناراً أو درهما يحج بهذه الحجة المسماة فى هذا الكتاب عن فلان بن فلان إلى بيت الله الحرام الذى بمكة بجميع مناسكها وعمرتها وما يلزم فيها من وجوب الحج فى الفريض والسنة وهى عليه فى ماله ينفذ عنه من ماله وغير هذا اللفظ ودونه يكتفى به إذا قال عليه وينفذ عنه من ماله وكذلك قال فلان بن فلان أن عليه كذا وكذا يمينا مرسلاً أو مغلظاً وأوصى أن يكفر عنه من ماله وقال فلان بن فلان أن عليه كذا وكذا من الصلوات وأوصى أن يكفر عنه من ماله فإن سمي لكل يمين كفارتها ولكل صلاة كفارتها كذا وكذا فهو أوكد وإن لم يقل بعد موته إلا ما سمي من الكفارة وإن لم يسم فذلك يجرى وغير هذا من اللفظ قد يثبت به وهذا ما حضرنا ذكره فى حين كتابنا على ما ذكرت .

* مسألة : وذكرت وجدت مكتوبا وجدته بخط الأزهر بن محمد بن جعفر سألت كيف تثبت الوصية التي يوصي بها الموصى عند الموت فذلك يختلف لأن ذلك من الذي لازم له منه يقربه من ماله ومنه ما يقربه بحق عليه ومنه ما يوصي به بعد موته إلا أنه أول ما يكتب في كتب الوصايا وقد فعله الناس أن يكتب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما يقول فلان بن فلان وأشهدنا على نفسه في مرضه وهو صحيح العقل انه يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدا عبده ورسوله وأن ما جاء به محمد من عند الله حق وأنه تائب إلى الله من جميع ما خرج من طاعة الله ودخل فيه من معصية الله وأشهدنا على نفسه أن عليه من الدين لفلان بن فلان كذا وكذا وأقر لفلان من ماله كذا وكذا .

قال غيره : وقيل أن هذا لا يثبت حتى يعين ذلك ويصبح بعينه وهذا لا يخرج إقرارا ولا وصية على هذه الصفة فإن قال وأقر أن لفلان بن فلان من ماله كذا وكذا ثبت أو كذا وكذا من ماله . ومنه وأقر أن موضع كذا وكذا أو يصفه أو يحده هو لفلان وقد برئ إليه منه قد قضى فلانا موضع كذا وكذا ويحده بحدوده ويصفه بحق عليه له وليس هو له بوفاء وأنه قد جعل غلامه فلانا حرا لوجه الله تعالى بعد موته فهذا هو التدبير وإن قال إن مات من مرضه هذا فغلامه حر لوجه الله تعالى فإن مات فهو حركما قال . وإن قام من مرضه لم يكن تحريرا أو تدبيرا والغلام غلامه . وأوصى أن لفلان من ماله كذا وكذا وصية بعد موته وأوصى لأقربه بكذا وكذا من ماله وصية لهم وأوصى أن عليه

كذا وكذا يمينا مغلظاً وأن عليه كذا وكذا يمينا مرسلأً غير مغلظ وأوصى أن يخرج من ماله كفارة وإن لم يكن أيمان معروفة كتب أنه أوصى أن يفرق من ماله على الفقراء من الدراهم أو من الحب بكذا وكذا من قبل كفارة إيمانه وأوصى أن يحج عنه إلى بيت الله الحرام حجة الفريضة التي عليه أو حجة عليه من قبل فلان أو يحج عنه حجة نافلة وقد جعلها في ماله كذا وكذا لمن يحج عنه بها وأوصى لمسجد كذا وكذا من ماله وينفذ ذلك عنه وكذلك إن قال لبر أو نحو هذا من أبواب البر والشذا ويسمى لأن الشذا يوصى أن يكون في صلاحه وجهازه لمن يخرج فيه في سبيل الله وإن وقف وقفأً أشهد وكتب أشهدنا فلان أنه قد جعل موضع كذا وكذا ويصفه جعله وقفأً على الفقراء أو على عابر السبيل تكون غالته لهم على ما يراه من يقوم بذلك من المسلمين وأشهدنا فلان بن فلان هذا في مرضه وهو صحيح العقل أنه قد جعل فلان بن فلان وصيه بعده في قضاء دينه وإنفاذ وصيته وفي ماله وولده وجعله مصدقاً عليه فيما قال أنه أوصى به من الوصايا وأقر عليه به في ماله أو أقر أنه دين عليه وهو مصدق عليه في كل ذلك إلى كذا وكذا من الدنانير أو الدراهم أو قيمة ذلك من كل ما يكون فيه القيمة .

* مسألة : يقال أن محمد بن سيرين كتب في وصيته هذا ما أوصى به محمد أنه يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدأً عبده ورسوله وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأوصى إلى أهله من بعده بتقوى الله وأن يصلحوا ذات بينهم وأن يطيعوا الله ورسوله إن كانوا مؤمنين وأوصاهم

ما أوصى به إبراهيم بنيه ويعقوب يا بني ﴿ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ
فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ وصلى الله على رسوله محمد النبي وآله وعليه
السلام ورحمة الله وبركاته .

* مسألة : من الزيادة المضافة فيمن أخذ من عند آخر شيئا من وجه البيع ولم
يقطع له بضمن ثم أراد أن يوصى له في صحته فيما يوصى قال إن كان يبيعا ثابتا
أقر بما يلزمه له وإن كان لا يثبت له إلا بالمتاممة أعجبنى أن يقر بالصفة ويوصى
له بما يلزمه له على الصفة .

* مسألة : وإذا قال الموصى يلزمني لفلان كذا . فهو إقرار ودين وبعض ضعفه
حتى يقول لزمني .

* مسألة : وإذا لم يكتب وهو رجل بالغ الحلم فإذا لم يصح أنه بالغ الحلم
فلا يصح إقراره ولا يجوز وإذا لم يكتب ولا نعلم في عقله نقصانا فقد قيل
يفحص الشهود عن ذلك .

* مسألة : وسألت عن رجل لزمه تبعة من فلج لا يعرف التبعة لمن هي من
أصحاب الفلج ثم أراد أن يوصى بذلك قلت أيجعله وصية أو إقرارا فعندى
أنه كان إذا كان ذلك لازما له فيجعله إقرارا ولا يخرج مخرج الوصية فيبطل
وقلت إن إقرارا على سبيل الدين هل يكون وصية بإقراره أن عليه لفلج كذا

وكذا درهما فعلى أنه إذا أوصى كذلك خرج إقرارا لا وصية وقلت إن أوصى فقال فى وصيته لزمتهى تبعة من فلعج كذا وكذا وقد أوصيت بكذا وكذا فى صلاحه من مالى بعد موتى هل يحزبه ذلك فالله أعلم ما يحزبه من ذلك وليس هذا عندى يخرج مخرج الإقرار إلا أن يقول وقد أوصيت بذلك فى صلاحه وهو كذا وكذا درهما وكان ذلك مما يكون الوجه فيه أن يجعل التبعة منه فى صلاحه فأرجو أن يخرج هذا ثابتا إذا وافق العدل فى وصيته واجتهد لله فى سره وعلايته رجوت أن يتجاوز عنه برحمته .

* مسألة : عن أبى على الحسن بن أحمد ما تقول فىمن أراد أن يوقف شيئا من ماله للفقراء أو للمسجد كيف اللفظ الذى يثبت به فإذا قال قد أوصيت بكذا وكذا وفقا على الفقراء أو على المسجد ثبت ذلك .

* مسألة : من كتاب الكفاية وعن رجل يدعوه آخر يكتب وصية للمريض فتكلم المريض بكلام لو كتبه الكاتب على لفظه لم يثبت هل إقرارا منه ولا وصية هل للكاتب وعليه أن يستفهم الموصى فى الإقرار ويكتب أنه أقر على ما عنده أنه يريد به الإقرار ولو لم يلفظ بذلك بكلام يثبت وكذلك فى الوصية أم ليس له ذلك ولا عليه ويكتب كما يلفظ به المريض قال فعلى أنه إذا وقع له إنما دعى للمكاتبة بمعنى ما يرجى منه إثبات حكم كتابة كما يرجى من الفتيا فى خطأ به كأن عليه على هذا الوجه أن لا يكتب إلا ما يثبت معناه فى الحق على ما أريد به وقد قصد ، وإن كان إنما أريد به منه معنى الكتابة

اللفظ الذى دعا له يكن فيه باطل. فعلى أن له أن يكتب كما أُملى عليه كما
يشهد الشاهد على ما استشهد عليه ما لم يكن باطلا .

باب [٤٩]

ما يثبت من الوصايا وما لا يثبت

ومن جواب أبي سعيد محمد بن سعيد في رجل يقول في وصيته وأشهدنا وأقر عندنا فلان بن فلان في صحة بدنه ولا نتلم في عقله نقصانا وهو يشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمدًا عبده ورسوله ﷺ وأن المنازل المعروفة وكل شيء فيها وعليها من أبواب ونخل وشجر وسدر في الموضع المعروف الذي هو له شراه من محمد بن موسى هي لسراة بن محمد بن موسى بحق عليه له إن حدث بسعيد بن اسماعيل هذا حدث موت أو فقد غيبة . لا يعرف أبي مستقره فهذا معنى يفرج على وجه الازدراء في بعض القول إن حدث بسعد . حدث موت . ويحسن ينزل أنه يفرج على وجه الإقرار فالذي يقول أنه إقرار ثابت فهو ثابت . أسس للورثة في ذلك مدخل . والذي يقول أنه يخرج سائر وجه القضاء فلدرثة الخيار إن شاءوا أتموا ذلك ، وإن شاءوا

أعطوه قيمة المنازل وأخذوا المنازل إلا أن في القصة حرفا واحدا قوله في
الموضع المعروف الذى هو له شراه من محمد بن موسى وهى
لشراه بن محمد بن موسى فالذى معنا أن شراه بن محمد بن موسى الاسم
الأول غلط لا معنى له وهو تكرير فى الاسم وقلت وكذلك إن قال وأشهدنا
وأقر عندنا سعيد بن اسماعيل هذا إن كل مال له بعدما أقر وأشهد به لشراه بن
محمد بن موسى وبعد دينه ووصيته هو لزوجه مكتوبة بنت محمد بن قيس
بحقها وصداتها الذى عليه لها . فهذا معنى جائز وهو على ما وصفت لك من
الاختلاف من الإقرار والقضاء وما فى القضاء من الخيار للورثة وما فى الإقرار
من الثبوت بلا خيار للورثة ويكون لزوجه كل مال له بعد قضاء دينه وإنفاذ
وصيته وهذا كله من رأس المال لا من الثلث على القولين جميعا . قلت
وكذلك إن قال فى وصيته وأشهدنا وأقر عندنا سعيد بن اسماعيل أنه قد جعل
شراه بن محمد بن موسى وكيله ووصيه وقد جعل له أن يوكل ويوصى فى
جميع ما وكله فيه وأوصى إليه فيه جائز أمره يقوم فى ذلك مقام نفسه يبيع من
مال سعيد بن اسماعيل ما أراد بما أراد وكيف أراد بغير مناداة ولا حكم
حاكم ولا مشورة على وارث . ويقضى عنه فهذه الوصية جائزة ويكون ذلك
أعطوه قيمة المنازل وأخذوا المنازل إلا أن شاءوا أتموا ذلك وإن شاءوا الموضع
لأن الوكالة لا تقع إلا على أحد معنيين إما فى محدود فى الحياة وإما على
مسمى بعد الموت والوصية تقع بعد الموت ولو لم يسم بعد الموت وتقع على
جميع إلا أن يجد له الموصى شيئا من وصيته فليس له إلا ما حد له .

* مسألة : ومما عرض على أبي سعيد هذا ما يقول فلان بن فلان النازل حارة كذا من قرية كذا من عمان وهو جائز الأمر ما نعلم في عقله نقصانا وأقر فلان بن فلان هذا المنسوب في هذا الكتاب أن عليه لزوجته فلانة بنت فلان كذا وكذا درهما وكذا وكذا نخلة حقا وصدقا لها عليه وأوصى أن يقضى عنه ذلك من ماله بعد موته وأشهدنا فلان بن فلان هذا أنه قد أوصى للفقراء ولأقاربه في ماله بكذا وكذا درهما وصية منه بذلك تنفذ عنه من ماله بعد موته وأوصى أن عليه للمسجد المعروف بمسجد الحجارة من قرية نزوى خمسين درهما حقا له عليه وأوصى أن ينفذ ذلك عنه من ماله بعد موته والمسجد الجامع من قرية نزوى من عمان عشرين درهما حقا له على وأوصى أن ينفذ عنه من ماله بعد موته ولفلان بن فلان الذى كان يتزل قرية نزوى من عمان عشرين درهما وأربعة دوانيق من الدراهم حق عليه وأوصى أن ينفذ عنه من ماله بعد موته ولفلان بن فلان السمان النازل القنطرة من صحار من عمان ثلاثة دراهم وأوصى أن يقضى عنه من ماله بعد موته وقد جعل لفلان بن فلان هذا التصديق في ماله إلى درهمين ولفلان بن فلان النازل جاره كذا من قرية كذا من عمان درهم ونصف وأوصى أن يقضى عنه من ماله بعد موته ولفلان بن فلان النازل جاره كذا وكذا من قرية كذا من عمان سدسى حب بر ومكوك حب ذرة وأوصى أن يقضى عنه من ماله . وللفلج المعروف بفلج ضوت من قرية نزوى من عمان عشرة دراهم حق لزمه فيه ومنه وأوصى أن يجعل ذلك في صلاحه من ماله بعد موته وللفلج بفلج الغنتق من قرية نزوى من عمان خمسة دراهم وأوصى أن تجعل هذه الخمسة الدراهم في صلاحه من ماله بعد موته

أشهدنا فلان بن فلان المنسوب في هذا الكتاب أنه قد أوصى في ماله بكفارة صلاة وكفارة يمين مرسل وأوصى أن ينفذ عنه ذلك من ماله بعد موته وأن عليه لفلان بن فلان النازل حارة كذا وكذا من نزوى من عمان درهم ودانقين وقيراط من المدراهم وأوصى أن يقضى عنه من ماله أشهدنا فلان بن فلان النازل حاره كذا وكذا من نزوى من عمان أنه قد جعل أخاه فلان بن فلان وزوجته فلانة بنت فلان وصيه بعد موته في جميع قضاء دينه ولوازمه وجميع الحقوق التي عليه وإنفاذ جميع وصاياه من ماله بعد موته جائزى الأمر يقومان مقامه وقد جعل لكل واحد منهما ما جعل لجميعهما فيما أوصى إليهما به . وقال فلان بن فلان يشهد عليه جميع من حضره من الشهود بجميع ما في هذا الكتاب بعد أن قرئ عليه وأقر بمعرفته حرفاً حرفاً شهد الله وكفى به شهيداً شهد على ما في هذا الكتاب فلان بن فلان وفلان بن فلان وكانت الشهادة يوم كذا لخمس ليالى خلون من شهر كذا من سنة كذا وكذا.

* مسألة : ويذكر أنه أشهدنا فلان بن فلان أنه قد أوصى بعشرة دراهم تنفذ عنه من ماله بعد موته عن كفارة أيمانه قلت ما تكون هذه الأيمان ولم يسم رسالة ولا مغلظة . فهي رسالة حتى تسمى مغلظة ، وأشهدنا فلان بن فلان أنه قد أوصى أن يفرق عنه من ماله بعد موته على الفقراء جريين حب بر من جهة ما أوصى له أن يفرق عنه له فلان بن فلان وصية لم تثبت فالزمه نفسه قلت هل يثبت هذا فهذا معنى ثابت من الثلث إلا أن يلزم نفسه في الصحة ويصح ذلك فإنه من رأس المال . وذكرت في الذى يشهد ويقول متى

ما قضيت حجة فلان واستوجبت أجرى على فيها لفلان بن فلان من أجرى من هذه الحجة كذا وكذا درهمًا قلت هل يثبت هذا فنعم هذا يثبت معى وفى الذى يشهد ويقول اشهدوا أن كل مال لى بقرية كذا وكذا هو لفلان بن فلان النازل كذا وكذا بعد قضاء دينى من مالى وإنفاذ وصيتى من مالى قلت هل يثبت هذا فنعم يثبت .

* مسألة : ومن جواب أبى سعيد أولا فى امرأة أوصت فتقول فى وصيتها هذا ما أوصت به أم جعفر بنت قاسم بثبات من عقلها وجواز من أمرها وهى تقول أشهد أن لا إله إلا الله وصل الله على محمد النبى وآله وسلم أقرت وأشهدت بعشرة للخولة وعشرين للعمومة وعشرة لبنى على وأيضًا لهم جريين من حب وهم داخلون فى الوصية من قبل الأقربين فهذا لا يثبت منه شىء إلا قولها وأيضًا لهم جريين من حب على أثر قولها وعشرة لبنى على فيكون لبنى على فى مالها جريان من حب يقر الورثة بما شاء وأمن الحبوب ولو كان حب كثر . وإن أرادوا إيمانهم حلفوا على العلم . وأقرت وأشهدت أن لقاسم بن صقر بخمسة دراهم فهذا لا يثبت إذا قالت بخمسة دراهم . وأقرت وأشهدت بثلاثة أجره من حب يجرى مجرى الزكاة . فهذا لا يثبت إلا أن يشاء الورثة أن ينفذوه ولعنقاء قاسم جريين من حب وخمسة أمداد بر فهذا لا يثبت . أقرت وأشهدت أن القطعة التى فى الجربيات لراشد وإخوته بقيامهم على حييت أومت وشربها فهذا لا يثبت إلا أن تعرف القطعة بعينها ويشهد عليها الشهود أن هذه هى القطعة التى أشهدت بها ويكون من مالها وتنصح بذلك

البينة فإذا صح ذلك كان للورثة الخيار في فدائها بقيمتها وإتمام ذلك ولها شرها فلا يثبت حتى يقول وشرها من مائى . والمقدمة التى فى الحسنات المعلومة بحق لم عليها فهذا لا يثبت . والسوارين لبنت أخى أم جعفر فهذا لا يثبت حتى يصح السوارين بعينها وأنها لها . وأقرت وأشهدت أن محسن إن ماتت فهى حرة لله فهذا يثبت وهو تدبير إن كان لها جارية إسمها محسن وإن لم تكن لها جارية إسمها محسن لم يثبت من هذا شيء ولأن خبره سبعة دراهم وبينها داخلين فى الوصية فهذا لا يثبت ولابنة ابنى سبعة دراهم صحاح فهذا لا يثبت . وأيضاً قالت ومحمد الموكل وفى وصيتى حتى ينفذها عنى وهو الوكيل فهذا لا يثبت .

* مسألة : وقلت ما تقول فى رجل يقول فى وصيته على لفلان كذا وكذا وأيضاً لفلان كذا وكذا مثل اسم الأول . ولا يقول مثل الأول إذ هو اسمه وحده ولا يسمى بأبيه قلت هل يثبت للأول إذ هو اسمه ولا يثبت له ولا لغيره حتى يسمى بن فلان بنسب يعرف ولا ينظر فى الاسم وحده ولو كان مثل اسم الأول الذى أشهد له بالحق فلا أبصر عدل ثبوت ذلك له ولا لغيره حتى يقول على أثر لفظه هذا وأيضاً له كذا وكذا ولا يسم باسم فإذا قال ذلك ثبت عندى ذلك وأما إذا سمي اسماً احتاج الاسم إلى نسب وصفة يعرف به عندى والله أعلم والأول إن سمي به ووصفه ثبت له ما أقر له به إلا أن يقول وأيضاً لفلان هذا فإن هذا يثبت للأول معى .

* مسألة : ومن رقعة وجدتها مكتوبة معروضة على أبي سعيد وأشهدنا فلان بن فلان النازل حارة كذا وكذا من موضع كذا من بلد كذا وكذا على نفسه ونحن به عارفون وهو رجل بالغ الحلم لا نعلم في عقله نقصا أن عليه لزوجته فلانة بنت فلان عشرين نخلة حقا لها عليه وأوصى أن يقضى عنه من ماله . قال أبو سعيد معى هذا ثابت يخرج من رأس المال وأقر أن عليه للفقراء مائة درهم وخمسين درهما وأوصى أن يقضى عنه من ماله . قال أبو سعيد وهذا ثابت يخرج من رأس المال وأقر أن عليه لفلان بن فلان المعروف بكذا وكذا عشرة دراهم قال أبو سعيد وهذا ثابت يخرج من رأس المال وأوصى للفقراء بخمسين درهما قال أبو سعيد معى ثابت وهو من ثلث المال للفقراء ثلثها وللأقارب ثلثاها . وأوصى أن عليه كفارة صلاة وأوصى أن يكفر عنه من ماله قال وهذا معى ثابت وهو من ثلث ماله . وأوصى للمسجد المعروف بمسجد فلان المعروف بمسجد البساتين الذى يأمر فيه فلان بن فلان بعشر نخلات من جيد ماله وسقي فليج كذا وكذا وشربها من ماله إلا أن يكون عواضد يكون غلة هذه النخلات العشر لهذا المسجد المنسوب في هذا الكتاب وفي شراء سراجة وفي حصير المحراب منه . قال أبو سعيد وهذا عندي ثابت من ثلث ماله وأوصى أن عليه حجة الفريضة إلى بيت الله الحرام الذى بمكة وقد فرضها في ماله على نفسه أربعمائة درهم وعشرين درهما يحج له بهذه الأربعمائة درهم والعشرين درهما حجة الفريضة ويزدار عنه قبر النبي ﷺ . قال أبو سعيد هذا معى ليس ثابت . وأقر أن عليه لفلان بن فلان النازل كذا وكذا من قرية كذا وكذا ثلاثة دراهم إلا نصف دائق وأوصى أن يقضى عنه من ماله .

قال أبو سعيد هذا عندى ثابت وهو من رأس المال . وأوصى لصلاح فلج كذا وكذا ستة دراهم قال أبو سعيد هذا لا يبين لى ثبوته والله أعلم . وقال فلان بن فلان هذا إنه قد جعل زوجته فلانة بنت فلان وصيته فى أولاده وقد جعل لها التصديق فى ماله فيما ادعته لنفسها أو لأحد من الناس من درهم وقيمتة إلى ألف درهم وقيمتها قال أبو سعيد هذا معى ثابت والقيمة معى والتصديق معى . وقال فلان بن فلان هذا إذا لم يرثه ولد من صلبة فيراثة من أخيه فلان بن فلان هو لابنة أخيه فلانة بنت فلان . قال أبو سعيد إن كان قال إن لم يرثه ولد من صلبة فيراثة من أخيه لابنة أخيه فهو ثابت فى بعض القول وإن ورثة ولد من صلبة بطل ذلك لأنه وجدت الكلام ساقطا . وقال وأقر فلان بن فلان هذا إن حدث به حدث موت من مرضته هذه فغلامه مقبل حر لوجه الله تعالى . قال أبو سعيد وهذا ثابت وإن كان مريضا ومات من مرضه فذلك من ثلث المال . وقال فلان بن فلان إن كان له ولد أنثى فتنزله الذى يسكنه هو لولده الأنثى وإن لم يكن له ذكر ولا أنثى فنصف منزله الذى يسكنه هو لبنت أخيه فلان بن فلان قال أبو سعيد معى هذا ثابت على بعض القول على هذه الشريطة فإن كان له ولد أنثى فتنزله الذى يسكنه على هذه الصفة لولده الأنثى وإن لم يكن له ولد ذكر ولا أنثى فنصفه لابنة أخيه على هذه الصفة فهذا معى من رأس المال إذا ثبت . وأقر فلان بن فلان هذا أن عليه لزوجته فلانة بنت فلان مائة درهم وثلاثين درهما وأوصى أن يقضى عنه من ماله . قال أبو سعيد . وهذا معى ثابت وهو من رأس المال . وقال فلان بن فلان هذا أنه قد جعل فلان بن فلان وكيله فى حياته ووصية بعد وفاته فى قضاء دينه وإنفاذ وصايا

وقد جعل له التصديق في ماله فيما ادعاه لنفسه أو لأحد من الناس من درهم وقيمته إلى ألف درهم وقيمتها . قال أبو سعيد هذا معي ثابت وأقر فلان بن فلان هذا إن عليه لابني فلان بن فلان النازلين كذا وكذا من كذا وكذا عشرة دراهم . قال أبو سعيد وهذا معي ثابت من رأس المال . وقال فلان بن فلان هذا يشهد عليه جميع من حضر لجميع ما في هذا الكتاب وذلك بعد أن قرئ عليه فأقر بفهمه ومعرفته حرفا حرفا شهد الله وكفي به شهيدا . ووجدت مكتوبا على ظهر الرقعة قد نظرت أخى رحمك الله في هذه الوصية وقد رددت في سؤالها ما أرجو تبين أمره كل أمر بمعناه ميلا مني لا أغفله ولا أطول على نفسي في ذكره في موضع واحد فأما التصديق الذي جعله لزوجته ولوصيه فذلك معي ثابت فإقر به المجعول له التصديق فيما أنه حق أو دين عليه فهو من رأس ماله وما قال أنه وصيه فهو من ثلث ماله وما كان من ذلك يخرج مخرج الوصية واشتبه ذلك للمجعول في يده التصديق أنه أوصى به أو أقر به إلا أنه يدعى عليه إثبات ذلك على نفسه وأن ذلك عليه في ماله فذلك عندي من الثلث وما كان يخرج مخرج الحقوق فهو عندي من رأس المال ومن نظر فيما رتبنا . في أمر هذه الوصية فتدبر ولا تأخذ من جمعه إلا ما وافق الحق والصواب والحمد لله كثيرا وصلى الله على رسوله محمد وآله وسلم تسليما .

* مسألة : ومن جواب أبي الحواري إلى عمر بن محمد وبعد فإننا قد نظرنا في هذه الوصية هذا ما أشهدنا به الوليد بن محمد بن مصعب أن عليه في ماله

للفقراء جرين ذرة فهذا ثابت وهو من رأس المال والإيمان جرين ذرة فهذا لا نراه ثابتاً لأنه لم يقل لأيماني ولا سمي لمن تلك الإيمان .

قال غيره وقد قيل يثبت ويكون في كفارة الإيمان من رأس المال وأشهدنا الوليد بن محمد بن مصعب أن لا قرية في ماله جرين ذرة فهذا ثابت وهو من ثلث المال . قال غيره وقد قيل أنه ثابت وهو من رأس المال وجرين لأيماني فهذا ثابت أيضاً وهو من ثلث المال .

قال غيره وقد قيل لا يثبت وقيل يثبت . من رأس المال وأشهدنا الوليد بن محمد بن مصعب أن على في مالى ثمانية عشر دينارا حجة يحج بها عنى إلى بيت الله الحرام فهذا ثابت وهو من ثلث المال .

قال غيره وقد قيل ان هذا لا يثبت وقيل يثبت من رأس المال . ولزوجتى أم الأحوص بنت وهب ثمانين نخلة بأرضتها وشربها صداقاً لها على إقرارا منى لها به فهذا ثابت وهو من رأس المال . ولزوجتى أم الأحوص منزلى هذا بجميع ما فيه من تمر وحب وآنيه ولها سكناه إلى أن تموت فهذا ثابت وهو من رأس المال . وقال الوليد بن محمد بن مصعب أن لفضل بن محمد صر فأتى الكريمة التى فى المورجان إقرارا منى له بها فهذا ثابت وهو من رأس المال .

قال غيره لتنظر فى هذه فإنها عندى لا تصح . وقال الوليد بن محمد أن للمسجد المعروف لبني محمد بن الوليد عشرة دراهم فى مالى فهذا ثابت وهو من رأس المال .

قال غيره وقد قيل أن هذا لا يثبت حتى يقول من مالى أو على . وقال الوليد بن محمد أن بلعقتى التى فى القطعة فى عاصد بنى عمرو هى لمحمد بن

النعمان بنى أخى فهذا ثابت وهو من رأس المال . وقال الوليد بن محمد أن مغيرة وكيلي ووصى في حياتي وبعد وفاتي ليس عليه حجة لأحد من ورثتي حتى يقضى عني جميع ما أقررت به في هذا الكتاب فهذه وصية ثابتة للمغيرة ولا يقطع حجة وارثه . وقال الوليد بن محمد أن على لمحمد بن نمير أربعة أجرة ومكوكين برأو القبض بسمد إقرارا مني له بها فهذا ثابت وهو من رأس المال .

* مسألة : مما أجاب به الحوارى رحمه الله في وصيته عاليه بنت عمر أما قولها أن نخلها التي بأدم تباع ويحج بها إلى بيت الله الحرام بثلاثمائة درهم وما بقي من ثمن نخلها للفقراء منه عشرة دراهم لفقراء بسيا خمسة دراهم ولفقراء المضبي خمسة دراهم تمامها ولأقاربها عشرة دراهم والصلاة لها عشرة دراهم فهو كما قالت ويشتري بدراهم الإيمان ودراهم الصلوات حب وتفرق على الفقراء إن كان برا فلكل مسكين نصف المكوك وإن كان ذرة فلكل مسكين أربعة أسداس ونصف ، وأما قولها على زوجها خالد سبعون نخلة بأرضها وشرها وما استحقت وقد تركته له مالم يدخل مع ولدها في ميراثها وبقطعتها قطعة القفارية وما لها من الغزالة هو لزوجها خالد بن محمد مالم يدخل مع ولدها في ميراثها وقالت عاليه بنت عمر أن دوايبا لزوجها إلا عناقها الصغيرة فهي لابنتها ونصف ثمرتها ما كان لها من المضبي من الذرة وثمرها من المضبي كله فهو لزوجها خالد بن محمد مالم يدخل مع ولدها في ميراثه فهذا كله باط ولا يثبت لزوجها من هذا شيء وهو بين ورثتها ولزوجها ميراثه منها وعليه

صداقها إلا الدواب فإن كانت جعلتها مع حبها وتمرها فإنه لزوجها ما لم يدخل
في الميراث فهو باطل . وإن كانت لم تجعل الدواب لحقا لذلك فلزوجها دواها
إلا العناق الصغيرة فإنها لا بنتها وإن وقفت البينة وقالوا لا ندرى جعلتها لحقا
أولم تجعلها فدواها لزوجها كما قالت إلا عناقها الصغيرة ولزوجها ميراثه من
زوجته وأما قولها لأختها خديجة بنت النعمان نخلة من مالها من المضبي قالت أن
لخالها محمد بن السهل صرفانه من مالها من سنى فهو كما قالت وهو من رأس
المال فإن كانت هذه النخل معروفة بأعيانها سلمت إلى أهلها وإن لم تكن
معروفة أعطى كل واحد منهم ما أوصى لهم من النخل وسط من مالها . وأما
قولها أن لعبد الواحد وهو ثابت إن ماتت من مرضها تلك وإن صحت له وأما
قولها أنه يفرق عنها مدخران من تمرها على الفقراء ويطعم عنها من مالها جريا
من بر وخمس مكايك وتشتري منه شاة من مالها وتذبح على ماتمها وخرخاني
من تمرها من مالها فهذه وصية وهو من الثلث وهو ثابت إن ماتت من مرضها
تلك وإن صحت فهو منتقض وإن كانت رجعت عن ذلك فهو منتقض وأما
قولها أن ملحقها الزعفران ومرسها العسونه وحليها لا بنتها بإقرار منها بحق لها
عليها تعلمه وهى لا تعلمه فهذا ثابت وهو من رأس المال ولا تنقضه الصحة .
وأما قولها أن لفاطمة سناد كوسها الخضراء فهذا ثابت ولا تنقضه الصحة .
وأما قولها أن من بعد كفنها مما بقي من ثيابها غير ما أوصت به فهو للفقراء غير
الإزار الأصفر فهو لأختها فلانة بقيامها عليها فهذا ثابت والإزار الأصفر
لفلانة وهو من رأس المال ولا تنقضه الصحة . وأما ما كان للفقراء فهو من
الثلث وتنقضه الصحة ولها فيه الرجعة . وأما قولها أن لمسجد آدم الجامع نخلة

من مالها ولمسجد المضيي نخلة من مالها ولمسجد السهل نخلة من مالها من سني
فهذا ثابت وهو من الثلث وتنقضه الصحة ولها فيه الرجعة لأن هذا لله . وأما
قولها أنها قد وكلت أختها حياة بنت عمر في ولدها محمد بن أحمد وأما هذا
لا يثبت وليس للأُم أن توكل في ولدها أحدا وإنما ذلك للأب خاصة فإن
اختار الصبي أن يكون مع خالته فله ذلك ولا وكالة لخالته في ماله وأما قولها
ان أبا زوجها خالد أن يمضي ما عليه وله من بعد هذه الوصية فما لها من شيء
فهو لابنها محمد بن أحمد إقرارا منها له به ونخلة لها بالمضيي يقال لها المشيع
وفرض لها يقال له فرض القنطرة لابنها محمد بن أحمد فهذا ثابت وهو لابنها
محمد بن أحمد أبا زوجها أو لم ياب ولا ينظر في قولها ان أبا زوجها أن يمضي
وليس ذلك بشيء ومالها من سنيء فهو لابنها محمد والنخلتين المشيع والفرض
هو لابنها كما قالت فلا تنقضه الصحة . وأما قولها قد وكلت ابراهيم بن عثمان
مكانها في بيع مالها وإنفاذ حجتها لا عليه في بيعه مناداة ولا غيرها وما لزمه من
الكراء أو المؤنة له في مالها فهذه وكالة ثابتة في حياتها فإذا ماتت المرأة لم يكن
له وكالة حتى تقول قد جعلته وكليةا من بعد موتها في قضاء دينها وإنفاذ
وصيتها وإذا لم تجعل له ذلك فقد بطلت الوكالة وهذا بيان الوصية الآخرة أما
قولها أنها قد أبرأت زوجها خالد بن محمد من كل حق لها عليه بقيام فهذا
لا يثبت لزوجها حتى تقول بقيامه عليها وعلى زوجها صداقها لورثتها . وأما
قولها لا بنتها ما كان لها بسني بقيام فهذا مثل الأول ولا يثبت هذا لابنتها حتى
تقول بقيامها عليها . وأما قولها لزوجها خالد ثلث مالها ولا بنتها ثلثا . فهذا
ثابت وهو كما قالت للزوج ثلث مالها ولا بنتها ثلثا وما كان في الوصية الأولى

من الحقوق فهو ثابت وما كان فيها من الوصايا فينقضه قولها هذا لزوجها ثلث
مالها ولا بنتها ثلثاه وكذلك ما كان في الوصية الأولى من الإقرار لابنتها ولغيرها
فهو ثابت وإنما لزوجها ثلث مالها من بعد ما يتي مما أقرت به من الحقوق
والوصية الأولى كما قلنا في الوصية الأولى أنه ثابت ولا ينقضه الصحة فليس
للزوج فيه شيء وهو ثابت لمن سمى له به في الكتاب الأول والله أعلم
بالصواب .

جواب من أنى الحوارى إلى من كتب إليه

وبعد : فإنه قد وصل إلى كتابك تذكر فيه وصية تميم بن محمد وفى كتابك هذا ما أشهدنا به تميم بن محمد على نفسه أن عليه لزوجه أم خالد بنت على ستين نخلة بأرضها وشربها شرب البلد صداقا لها فهذا ثابت . وأشهدنا محمد بن تميم بن محمد أن منزله بجميع ما فيه من حب وتمر وثياب وأداة ومالوت جدره وجميع ما فيه فهو لزوجه أم خالد بن على بحق عليه لها وقيام فهذا ثابت لها عليه الحق وأما القيام فلا يثبت حتى يقول وقيامها على فإذا ثبت بالحق لها كان للورثة الخيار إن شاءوا أدوا قيمة المنزل وما فيه مما سما فبرءوا قيمة ذلك على المرأة ويأخذوا ميراثهم منه وإن أرادوا سلموا المنزل وما سمي لها فيه ولم يروا القيمة . وأشهدنا أن عليه لأم القاسم ابنة محمد عشرة دراهم مزيق فى ماله فهذا ثابت من رأس المال وأشهدنا تميم بن محمد أن عليه صلاتين تفرق عنه من ماله فليس هذا بشيء حتى يقول يكفرا عنه من ماله وكفارتها عنه من ماله أو يقول يفرق عنه من ماله على ستين مسكينًا وإنما قال عليه صلاتين تفرق عنه ولا يعترف بهذا وأشهدنا تميم بن محمد أن للفقير أو الأقربين عشرين درهما تفرق عنه فهذا ثابت فى ثلث ماله للفقراء ولأقاربه

للاقربين الثلثان من العشرين والفقراء الثلث . وأشهدنا تميم بن محمد أن عليه في ماله الذى بأدم عشرين مدخران تمر زكاة تفرق عنه فهذا ثابت في ثلث . ماله لفقراء أدم . وأشهدنا تميم بن محمد القائم بسنى خمسة مداخير تفرق عنه فهذا لعله لا يثبت حتى يسمى على من يفرق إلا أن يريد الورثة أن يتموا ذلك فذلك إليهم إن لم يكن معهم يتيم وكذلك الصلاتان . وأشهدنا تميم بن محمد أن زوجته أم خالد بنت على وكيلة في حياته ووصية بعد وفاته وهى المسلطة في ماله حتى تنفذ هذه الوصية والمال في يدها بهذه الوصية المسماة في هذا الكتاب فهذا ثابت ولها أن تنفذ هذه الوصية بعد موته . وأما قوله أن لها أن توكل من شاءت حتى تقضى هذا الحق فليس لها ذلك وإنما يقضيها الورثة إذا كانوا بالغين وإن كانوا يتامى أقام لها الحاكم أو جماعة المسلمين وكيلة يقضيها حقها ولها أن توكل في حياتها من ينفذ عنها هذه الوصية التى أوصت إليها زوجها إلا حقها . وقوله إن نازعها أحد في هذا القضاء فلها المؤنة في ماله إلى مائتى درهم فهذا ثابت لها . وقوله لها الخيار في ماله ان شاءت ان تأخذ صداقها من أدم أو سنى فهذا ثابت لها وقوله إن حدث به حدث الموت ففي ماله أن يطعم عنه جريين بر أو شاة للمأتم في ثلث ماله .

* مسألة : أحسب عن أبى عبد الله لأنه متصل بجوابه . وسألت عن رجل يقال له معمر من أهل صحار وأنه ملث فيها وأنه كان أوصى بوصية عند خروجه إلى البصرة وفي وصيته جواز له وشذا أول الوصية إن حدث به حدث موت محمد وأن جاريته حرة ولها خمسمائة درهم من ماله وما ادعت حمدونه

من متاع البيت بيت معمر الذى الشهود يعرفونه أنه لها . فإنها صادقة ولا سبيل عليها ولا تنازع فى شيء منه وأشهدهم معمران أم ولده مؤنسة حرة لوجه الله ولها تفاحة هندية بحق عرفه لها ولها نصف متاع البيت وأم ولده التى يقال لها زين حرة ولها خمسمائة درهم من ماله وغلّامه فرج الهندى إذا بلغ عيال معمر البصرة فهو حر هكذا فلما حضر معمر الموت بالبصرة أشهد أنه رجع عن كل وصية كان أوصاها إلا الوصية التى أوصى بها عند موته فذكرت أن فرج يطلب أن يحمل عيال معمر إلى البصرة وفيهم يتيم فقد نظرت فى ذلك . فأما الجوارى حمدونه ومؤنسه وأم ولده زين فقد عتقت لأنه تدبير والتدبير قد يثبت فيهن عند وصيته الأولى لأنه ليس له أن يرجع فى تدبيرهن . وأما ما قال لحمدونه خمسمائة درهم وما جعل لها من التصديق فى متاع البيت والذى جعل لجاريته مؤنسه وما جعل أيضا لجاريته زين فإن ذلك لا يثبت لهن لأن رجعت عن وصيته الأولى تنقض ذلك كله . وأما غلامه فرج الهندى فإن بلغ جميع عيال معمر البصرة فهو حر كما قال وليس له أن يرجع فيه ولو كان حيا فإن لم يبلغهم وكره ذلك الوصى أو غيره أو عيال معمر أن يبلغهم البصرة فهو عبده متى بلغهم إلى البصرة كما قال السيد إلا أنى لا أرى لهم بيعه مادام عيال معمر أحياء كلهم إلا أن يموت منهم احد فان مات احد منهم لم ارى بيعه بأسا لانه اذا مات احد منهم لم يصل إلى العتق . وكذلك أقول إن بلغ عيال معمر وكرهوا ان يبلغهم إلى البصرة لم يكن لهم بيعه لأنهم عسى أن يفعلوا ذلك فيوصلهم فيعتق . وأما قوله جاريته مؤنسة حرة ولها جاريته تفاحة هندية عدل بحق عرفه لها فهو ثابت لما لقوله بحق عرفه لها وللورثة الخيار إن شاءوا أن

يتموا ذلك لها فذلك إليهم وإن شاءوا أن يأخذوها ويعطوها قيمتها فذلك لهم
وأما الجوارى كلهن فانهن يعتقن من رأس ماله وفقنا الله وإياك والسلام عليك
ورحمة الله .

* مسألة : من الزيادة المضافة وقال أبو سعيد إذا قال الموصى قد أوصيت
بجميع ما فى هذا الكتاب أن ينفذ عني من مالى أو ينفذ عني جميع ما فى
الكتاب من مالى بعد موتى أو بعد موتى من مالى أو أثبت ذلك فى الوصية قال
فهذا معنى ثابت عليه وينفذ ما فيه من الحقوق من رأس المال وما كان من
الاقارات ولو قصر عن الألفاظ التى تثبت . وكذلك الوصايا تنفذ من ثلث
المال ولو كان ضعيفة اللفظ عند الوصية لأن وصيته أن تنفذ عنه جميع ما فى
هذا الكتاب على ما أقرب به وأوصى أو على ما فى هذا الكتاب أو بجميع ما فى
هذا الكتاب هو إصلاح منه لذلك الأول والآخر مما فى هذا الكتاب ضعيفا
فى الأصل إلا ما كان من الحقوق الباطلة فى الأصل من طريق الباطل من
الربا أو الحرام وجميع ما صح إذا أريد به باطلا من الحيف والإلجاء بالباطل
فذلك عندى لا يصلح إثباته ولو أثبتته هو بعينه لأن الباطل لا يثبت أبدا
ولكن المجهولات التى لا يصلح إلا بالمعاينات ونصفه وأعدمت الصفة فذلك
عندى لا يعتد على إصلاحه وأشبه هذا فإن هذا لا يصح إلا فيما يعرف
أو يعين أو يوصف بصفة يستدل بها عليه .

باب [٥٠]

في ألفاظ الوصايا

والكلام الذى يشهد به ويوصى به هو من بعضه بعض ولوقطعه لنفس
تنفسه إذا أتم الكلام الباقي وإن قطعه بسكوت أو كلام فى غير ذلك فالكلام
الأول ثابت والثانى غير متصل به إلا أن يكون الكلام قد تم فى موضعه
وثبت .

* مسألة : ومن غيره قال هذا عندى إذا كان يوصى بلا كتاب والذى عرفنا
من قول الشيخ أنى سعيد أنه إذا كتب الوصية أو كتب بأمره أو قرئت عليه
فأقر بمعرفتها وفهمها وأشهد بذلك جاز ذلك وكانت وصية إذا كانت على
ما يثبت من لفظها فى قول أهل العدل .

* مسألة : من كتاب الكفاية وقال أبو عبد الله إذا أوصى الرجل وكان فى

وصيته هذا ما أوصى فلان بن فلان للفقراء كذا وكذا وللأقربين كذا وكذا
ولفلان ألف درهم ولفلان نخلة وأمثال هذا قال هذه وصية جائزة من ماله
ولو لم يقل في مالى ولا من مالى لأن الوصية إنما تكون في مال الموصى هكذا
قالوا . قال وإذا جاء شيء آخر فقال ولزوجتى صداق مائة نخلة فليس لها
شيء حتى تقول على وفى مالى .

* مسألة : قال أبو سعيد معى إنه إذا وجد في الوصية أوصى أن لفلان عشر
نخلات من ماله وأوصى أن لفلان خمس نخلات وأوصى أن لفلان عشر
نخلات فعى هذا يثبت لأنه قد تقدمه شيء ثابت على معنى قوله .

* مسألة : وعن رجل قال في مرضه الذى مات فيه جعلت لفلان في مالى
كسوته ونفقته مادام حيا قال معى أنه إن جعل ذلك وصية له فهو ثابت
عندى في ثلث ماله وإن جعله عطية أو هبة لم يثبت عندى وإن جعله إقرارا
ثبت عندى من رأس المال لأن الجعل يختلف وأما قوله هكذا عندى فكأنى
وجدت في مثل هذا أنه ضعفه حتى يبين فيما جعله ولا أعلم غير ذلك .

* مسألة : وأما قوله أوصى للفقراء بمائة درهم كفارات عليه وحقوق لازمة
فعى أن الوصية بالمائة جائزة ويعجبنى أن يكون نصفها يشتري به حب
ويفرق على الفقراء على سبيل الكفارات لكل مسكين أربعة أسداس ونصف
بالصاع من الذرة ونصف صاع من البر ونصف المائة ينقد دراهم على الفقراء
كما أوصى .

* مسألة : وسألت عن الذى أوصى بنخلة يباع نصف ثمنها لقوم من قرابته ونصف ثمنها للضعفاء قلت ما يثبت من هذا وهذا سبيله سبيل الوصية أو الإقرار فهذا عندى يخرج على سبيل الإقرار ويكون نصف ثمنها للقوم من قرابته على عدد رؤسهم لا على قسم الوصية لأن هذا سبيل الإقرار والنصف من ثمنها يكون للفقراء كيف ما قسم جاز ذلك والضعاف معناه الفقراء وهذا معنى ثابت .

قلت : وإن قال نصف الثمن لبنى فلان من قرابته والنصف للضعاف قلت هل يجمع ذلك ويكون الثلثان لمن أوصى له بالنصف من قرابته والثلث للضعاف وإن كان الضعاف هم الفقراء أم هذا إقرار ولا يجرى مجرى الوصية فهذا لا يثبت منه شيء إلا أن يشاء الورثة أن ينفذوا ذلك فذلك إليهم لأن نصف الثمن لا أعرف ما هو وإن كان ذلك وعرف ذلك من أمره أنه ثمن النخلة فقد مضى القول فى ذلك وهو بمنزلة الإقرار والذى يقول أعطوا فلانة كذا وكذا بعد موتى أو يقول أعطوا فلانة كذا وكذا من مالى بعد موتى .

قلت : هل يثبت هذا فإن كان ذلك على نسق الوصية جاز ذلك وثبت وإن لم يكن على نسق وصية وإنما هو ابتداء لهذا الكلام فقد قيل إنه إن قال ذلك لوصيه أو لورثته جاز ذلك وإن قال لغيرهم لم يجز ذلك إلا أن يسمى به وصية وذلك فى قوله أعطوا فلانا من مالى وأما قوله أعطوا فلانا ولم يقل من ماله فلا يثبت ذلك إلا أن يوصى له به .

* مسألة : وإذا قال قائل في وصيته للذئى يوصى إليه إذا مت فاعط فلانا نخلة ثم قال إعط فلانا نخلة ولم يقل من مالى هل يثبت ذلك من ماله فإذا لم يقل من ماله ولا كان على وصيته يثبت هذا اللفظ بتقدم من الوصية فعلى أنه لا يثبت ذلك من ماله .

* مسألة : وعن رجل توفى وعليه دين كثير وله امرأة تركها حاملا وله مال يوفى دينه وامرأته وكان عليه دين لم يكن له بينة فقلت له اذا مرض كتبت دينك فقال اكتب لى على دين ليس على به بينة فأملا على رجل وكتب ما كان عليه ثم أسلم الكتاب إلى المرأة ولم يشهد على ما كتب من دينه فإن كان قد أملا أن على لفلان كذا وكذا وعليه شاهدان وسمعاه يقول ذلك من غير أن يشهدا فهو ثابت عليه وإن لم يحفظ ذلك أحد وكتب الدين فى كتاب ودفع الكتاب إلى امرأته واستتر لها فلتقضى ما سمعته يقربه من دينه أو علمت أن عليه .

* مسألة : وإذا قال قد أوصيت بكذا وكذا فهى وصية من ماله ولو لم يقل فى مالى وإذا بدأ بوصية فلما بلغ ذلك من وصاياهم ولم يشرح فيه فهذه وصية حتى يقول أنه بحق عليه وإقرار يقربه وكذلك إذا بدأ بالإقرار بالدين والحقوق فما اتصل فهو منه حتى يقول أنه وصية وما كان من الوصايا يقول فيه بعد الموت وإذا حدث فى حدث موت ولم يتبين فيه على أى الوجوه فقل أنه وصية حيث قال بعد الموت .

* مسألة : ورجل قال فى صحته أوفى مرضه قد صح منه أو مات فيه إني قد جعلت للفقراء ولله وأنواع البركدا وكذا من مالى ثم هلك ولم يوص بانفاذه عنه من ماله فقال بعض الفقهاء استضعف هذا عندى وهو بمنزلة الإيمان اذا حنث فيها فلا يؤخذ فيها الذى حلف ولا ورثته من بعده إذا لم يوص بانفاذها .

* مسألة : وقيل إن الوصية على ما يكون نساقه مبتدأ الكلام فإن قال أوصيت بكذا وكذا ولفلان كذا وكذا ولفلان كذا وكذا فكل ذلك وصية . قال أبو سعيد وقد قيل حتى يقول ولفلان بكذا وكذا . ومنه وكذلك الدين إذا قال لفلان على كذا وكذا ولفلان ولفلان فكل ذلك دين قال أبو سعيد نعم . ومنه وكذلك إذا بدأ فأقر بشيء حتى يقطع تلك الصفة بصفة غيرها .

* مسألة : وقال فى رجل له على رجل حق فقال له إن لم أكتبه عليك وقال فى فهو وصية لك منى ثم مات الذى له الحق . وفى موضع ولم يكن يكتبه عليه فهو وصية له كما أشهد به إن كان يخرج من الثلث وعلى الورثة إن كتبه وإلا فيمين الموصى له .

قال غيره إن حلف حلف ما يعلم أنه كتبه .

* مسألة : وعن رجل يقول فى صحته إذا مت فلفلان من مالى كذا ولا يقول عطية ولا وصية فهذه وصية إذ قال إذا مت فلفلان كذا وكذا قال أبو الحسن وقال من قال إنه إقرار .

* مسألة : ومن قال على لفلان حق أو دراهم فإن مت فله قطعة كذا وكذا من مالى فقيل إن ذلك وصية لأنه قال على حق ولم يبين كم الحق إلا أن يقول هى له بذلك الحق فذلك قضاء قل أبو الحسن إذا قال فى صحته أو فى مرضه إذا مت أو إن مت فلفلان كذا من مالى فقال من قال إن هذا وصية وقال من قال أنه إقرار وليس بوصية .

* مسألة : وكذلك لو قال فى الصحة أو فى المرض وقد أوصيت لى بكذا وكذا بحق على ثبت ذلك للأجنبي من الثلث ولا يثبت من طريق القضاء ولا يثبت ذلك للوارث .

* مسألة : ولو قال فى وصيته ووجد فيها هذا مما أوصى فلان للفقراء كذا وكذا وللأقارب كذا وكذا ولفلان كذا وكذا فعن أبى عبد الله فيما يوجد عنه أنه جائز فإن قال على أثر ذلك ولزوجتى صداق مائة نخلة فليس لها شيء حتى يقول على أو من مالى .

قال غيره أما قوله على نسق هذا ولزوجتى مائة نخلة من مالى فهذا يثبت ولا يخرج مخرج الوصية من ماله وكذلك إن قال على فهذا ثابت لأنه يمكن أن يكون الصداق لها على غيره أو يتحول فى ماله أو عليه والذى نحب فى الوصية أنه إذا قال هذا ما أوصى به فلان بن فلان للفقراء كذا وكذا ولفلان كذا وكذا أن هذا لا يثبت حتى يقول من مالى أو فى مالى وصية منى لهم . وأما إن قال هذا ما أوصى به فلان بن فلان للفقراء بكذا وكذا إن ذلك

ثابت ولو لم يقل من مالى ولا وصيته إذا كان معروفاً لأنه يخرج على التقديم والتأخير لأنه لو قال أوصى فلان بن فلان للفقراء كذا وكذا ولفلان بن فلان كذا وكذا لم يثبت ذلك ولو قال أوصى فلان بن فلان لفلان بكذا وكذا ثبت ولم يقل من مالى إذا كان ذلك معروفاً وإن كان الآخر أيضاً يخرج على التقديم والتأخير لأنه لو قال للفقراء عشرة دراهم أوصى بها زيد خرجت على التقديم والتأخير . ولو قال هذا ما أوصى به فلان بن فلان للفقراء كذا وكذا لم يكن ذلك بشيء حتى يقول من مالى ثم يكون على سبيل الإقرار من رأس المال وذلك أنه لا يخرج على التقديم والتأخير .

ولو قال : للفقراء عشرة دراهم أوصى فلان بن فلان أنها لهم أو بها وأنها لهم لم يجز ذلك فإذا قال من ماله كان فيها قولان أحدهما على وجه الإقرار وأحدهما على وجه الوصية ومن غيره باب آخر وإذا قال قد أوصيت أن لفلان على عشرة دراهم ولفلان على دراهم كان هذا جائزاً فى الجميع إلا وله والآخر وكان ذلك إقراراً لا وصية ولو قال أقر لفلان بعشرة دراهم ولفلان عشرة دراهم ولفلان عشرة دراهم كان الأول ثابتاً فى الإقرار والآخر باطل فافهم ذلك . وإن قال فى مبتدأ كلامه قد أوصيت لفلان عشرة دراهم لم يكن ذلك جائزاً فى الوصية ولا فى الإقرار فمن هنا لك كان قوله قد أوصيت لفلان بعشرة دراهم ولفلان عشرة دراهم كان الأول ثابتاً والآخر غير ثابت لأنه ليس من لفظ الوصية .

باب آخر

وقيل لو قال في وصيته قد أوصيت لفلان بكذا وكذا ولفلان كذا وكذا
ففي الأثر أنه جائز وهو وصية ولا يبين لى ذلك حتى يقول ولفلان بكذا وكذا
لأن قوله كذا غير قوله بكذا وكذا لأن قول كذا يخرج إقرار لا وصية فكأنه
يقول على غيره فافهم ذلك ولا يثبت عندي ذلك ولو قال قد أوصيت لفلان
بكذا وكذا ولفلان كذا وكذا لم يثبت ذلك للآخر وخرج نسق القول أنه
وأوصيت فلانا كذا وكذا فكأنه وصاه بذلك لغير معروف ولا شيء معروف .

* مسألة : عن أبي الخوارى فيما أحسب وإن قال الموصى على لفلان كذا وكذا
أنه يكون من الإقرار أنه يمكن أن يكون أوصى له بوصية اذهبها فهي له .

باب [٥١]

فى الاستفهام للموصى وإقراره به فى الوصايا

من الزيادة المضافة إلى أبى القاسم عمر بن القاسم من أخيه عبد الله بن محمد بن صالح وذكرت أخى رحمك الله فى مريض إذا ثقل عليه الكلام قلت أفصح أن يقول عنه أحد من أرحامه أو وارثه شيئاً من الوصايا والدين قلت مثل أن يقول له عليك حجة عليك لفلان كذا وكذا وأشبه هذا وهو يقول نعم قلت فأرى تجوز هذه الوصية وهذا الدين فى ماله من بعد موته وقد خلف يتيماً أو غير يтим قلت وكذلك إذا قيل فلان بن فلان وصيك قال نعم أثبت هذا فعلى ما وصفت فأما قوله عليك فى مالك حجة فيقول المريض نعم هذا لا نعلم فيه إختلافاً أنه لا يثبت لأن هذا الذى وصفته قد قال أنه يقوم مقام الإقرار وقال من قال أنه لا يكون من المريض إقراراً حتى يقول المريض

ذلك عن ذات نفسه ولو أن المريض أقر عن ذات نفسه أن عليه في ماله حجة أو كفارة إيمان أو شيئاً من الوصايا فإن ذلك غير ثابت على الورثة حتى يوصى به ويجعله وصية وأما قوله عليك للفقراء كذا وكذا ولأقاربك كذا وكذا فيقول نعم فهذا قد عرفنا فيه اختلافاً . فأما الذى وجدنا فى جواب أبى الحوارى رحمه الله أنه لا يثبت هذا اللفظ من المريض فيما كان من الإقرار حتى يقول المريض ذلك عن ذات نفسه . ومن ذلك أن يقول إذا قال له عليك للفقراء كذا وكذا قال نعم على للفقراء كذا وكذا أما قوله نعم فهذا الذى فيه اختلاف . وقال من قال أنه ثابت وحجتهم فى ذلك أن نعم إقرار وذلك قول الله تعالى ﴿ فلهن وجدتم ما وعد ربكم حقاً قالوا نعم ﴾ فهذا القول عرفنا من قول الشيخ أبى الحسن رحمه الله . وأما قوله فلان وصيك فيقول نعم فهذا ثابت . قال المصنف لعله أما نعم لا تعلم فيه إختلافاً فى ثبوته لأنه من جهة الوصايا والذى عرفنا فى جواب أبى الحوارى رحمه الله أنه إذا ثبت ما أقر به المريض من الوصايا وذلك أن يقول الذى يستفهمه قد أوصيت بكذا وكذا من مالك فيقول نعم فهذا ثابت . ولا يثبت ما كان من لفظ الإقرار بقول المريض له نعم به حتى يقول المريض من ذات نفسه وهذا اللفظ معنى وصية وهى ثابتة . قال المصنف وقد وجدت عن أبى سعيد قال معنى أنه إذا أجاب بنعم فى موضع ما يكون إقراراً ثابتاً فهو إقرار معنى فى حكم الظاهر قلت له وكذلك إن استفهمه فقال له قد أوصيت فى مالك لزبد بكذا وكذا فقال نعم هل هذا مثل الأول فى الإقرار . قال معنى أنه يخرج مخرج الأول فى معنى حكم الإستفهام فى الإقرار بالوصية .

* مسألة : أحسبه مما حفظ أبو سعيد عن أبي الخوارى فى الرجل يدعو أناسا ليكتب وصية فيكتب الكاتب بما يمله أهل البيت من دينه ووصيته ثم يقرأ عليه الكتاب ويقول اشهدوا على بجميع ما فيها . فعى أنه لا يجوز للشهود أن يشهدوا عليه ولا تثبت وصية منه حتى يقر بمعرفتها ثم حينئذ تثبت وصية ويجوز للشهود أن يشهدوا إذا كان إنما أمر أن يكتب وصيته وأما إذا كان ذلك اللفظ منه قصدًا منه إلى الوصية والإقرار يشهد عليه عندى وكانت وصية مما حفظ الشهود من قوله وشهدوا به عليه .

باب آخر

في

الوصايا والإقرار

ولو قال في وصيته مالى لفلان وقد أوصيت لفلان بمالى وعلى لفلان ألف درهم فوجد ماله كله ألف درهم فإن الألف يكون لفلان الذى أقر له بالمال وهو الذى قال مالى لفلان وليس لصاحب الألف شيء وللموصى له شيء ولو قال قد أوصيت بمالى لفلان وعلى لفلان ألف درهم ومالى لفلان كان هذا كله سواء والمال للذى أقر له بالمال ويكون هذا إقرارًا ثابتًا لمن أقر له به ولو قال قد أوصيت لزيد بمالى ومالى لعمرى وكان المال لعمرى كان هذا إقرار ولم يكن لزيد من الوصية شيء . ولو قال قد أوصيت لزيد بمالى ولعمرى ومالى كان هذا إقرارا لعمرى بالمال وليس لزيد وصية وهذا كله سواء فى التقديم والتأخير . ولو قال قد أوصيت لزيد بمالى هذا وعينه ومالى لعمرى وكان ذلك سواء وكان ماله كله لعمرى والمعين والمبهم وكان المال كله لعمرى بالإقرار

وبطلت الوصية . وكذلك لو قال قد أقررت بمالى لزيد وهذه النخلة من مالى
لعمرو وكان الإقرار الأول جائزا وكان المال كله لزيد ولا يجوز الإقرار الآخر
حتى يصح أنه استفاد ذلك بعد أن أقر بماله لزيد . ولو قال هذه النخلة
أو هذه الأرض أو هذا البيت أو هذا العبد من مالى لفلان أو لم يقل من مالى
إلا أنه فى يده وقال هو لفلان ثم قال مالى لفلان فإن ذلك ثابت الإقرار
الأول بما أقر به من ماله لزيد وما بقي من ماله بعد ذلك فهو لفلان الذى قال
مالى لفلان . فإذا وقع الإقرار بماله أو شىء من ماله بعينه ثم أقر بدين
فالإقرار الأول أولى به ولو أقر بالدين قبل الإقرار بماله أو شىء من ماله كان
الإقرار بماله أو شىء منه أولى من الإقرار بالدين ولو قال على لزيد ألف
درهم وقد أوصيت لعمرو بمالى فوجدوا الألف درهم كان المال لزيد بدينه
ولم يكن لعمرو شىء من ماله بوصيته فإن قال لزيد على ألف درهم وقد
أوصيت بمالى لعمرو فوجد له ألفا درهم كان لزيد ألف درهم بدينه ولعمرو
ثلث الألف الآخر بوصيته فعلى هذا كذا هذا الباب إن شاء الله .

* مسألة : عن أبى الحسن قلت وإذا قال الرجل قد أوصيت بكذا وكذا وهى
وصية تامة ولو لم يقل من مالى فنعم هى وصية تامة على بعض القول وبه
نأخذه قلت وكذلك إن قال قد أوصيت للفقراء بمائة درهم أهى ثابتة فنعم
تثبت قلت وكذلك إن قال على لفلان كذا وكذا ولم يقل يقضى عنى من
مالى . فعلى ما وصفت فإذا قال على لفلان كذا وكذا يقضى عنى من مالى
أو يؤدى من مالى فقد أقر إذا قال على لفلان كذا وكذا فكأنه أخر خيرا ولم

يقل يقضى عنه . فإذا قال يقضى عنه فقد أمر أن يقضى عنه من ماله .

* مسألة : من الزيادة المضافة وقيل في الموصى إذا قال وأوصى أن يفرق عنه كذا وكذا من ماله كفارة أو غير ذلك ولم يقل بعد موته أو إذا مات أو وصية منه بذلك أنه اختلف في اثبات الوصية بهذه اللفظة وحدها فقال من قال تثبت الوصية لأن المعنى إنما أريد به الوصية في التعارف مع الناس وقال من قال لا تثبت ولم أرهم يحبوا إثباته في الحكم .

باب [٥٣]

في لفظ ما تثبت به الوصية

وسألت أبا سعيد رحمه الله عن الرجل إذا أقر بدين في وصيته فقال عشرة دراهم وأراد الوصية بإنفاذه بعد موته كيف يقول وأوصى أن ينفذ عنه ذلك من ماله بعد موته أو يقول وأوصى أن يقضى عنه ذلك من ماله بعد موته أو كلاهما سواء . قال معى أنها يجوزان جميعا في الإقرار والوصية إلا أنه يعجبني في معنى الاختيار أن يوصى يقضى ذلك عنه من ماله بعد موته في الديون . وفي الوصايا يعجبني أن يوصى بإنفاذ ذلك عنه من ماله بعد موته على معنى قوله .

* مسألة : ومن جواب أبي الحسن رحمه الله وكذلك من قال في مرضة الموت أن يدفع إلى فلان عن والدى درهم وعنى أنا درهم فقال له الوالد

عليك له دين قال لا ولكن أراد أن يستحيط على نفسه فهذا معنى على حب الوصية وأحب أن ينفذ ذلك عنه إن كان الوارث بالغاً وقد يوجد عن الشيخ إن أشهدنا فلان للفقراء والأقربين عشرين درهماً تفرق عنه فقال هذا ثابت .

وعن امرأة قالت : لو ارثها بع دابتي هذه وفرق ثمنها على الفقراء فاثبت ذلك وعلى قياس ما وجدت في هذا فأحب أن ينفذ ذلك من ثلث مالها لأن لفظاً مما وجدت عن الشيخ مما يشبه لفظها ووصيتها فقد وجدنا في جوابه إثبات ذلك .

* مسألة : قال أبو عبد الله في رجل أقر أن لفلان عشر نخلات وصية منى له وقال لفلان مائة درهم بوصية منى له ولم يقل من مالى أن هذا جائز في ماله .

* مسألة : وعمن يوصى أن يستجل له فلان بن فلان من كذا فإن أحل له وإلا فيعطى من ماله كذا وكذا فعلى ما وصفت فليس أرى هذا ثابتاً لأن العطية لا تجوز في موصى بعد موته ولا في مرضه ولكن يجوز إذا قال إن لم يعله فله عليه من ماله كذا وكذا وما يشبه هذا من اللفظ .

* مسألة : من جواب أبي الحسن وذكرت فيمن قال وهو مريض إن حدث بى حدث على حدث يسلم عنى إلى أولاد فلان جرى حب برا جائز ذلك أم لا يجوز فعلى ما وصفت فإن قال يسلم عنى إلى أولاد فلان فهذه وصية وإن لم يقل من مالى وكان الورثة يتامى لم يحكم عليهم بذلك إلا أن يقول وصية منى

لهم وإن كانوا من البالغين أمرناهم بالإنفاذ من غير أن يُحكم عليهم وذلك من ثلث ماله وإن امتنعوا لم يحكم عليهم حتى يقول من مالى أو يقول وصية منى والله أعلم بالصواب . وقلت كيف يقسم فإن صح لهم قسم بالسوية بينهم الذكر والأنثى فيه سواء . وقلت إن كان غير جائز وقد أعطاهم فكيف الخلاص من هذا فالخلاص من ذلك ان يرده على الورثة أو يستحل الورثة إن كانوا بالغين والله أعلم بالعدل .

* مسألة : عن هاشم بن غيلان وعن رجل له على أخيه دين فأشهد أنه قد استوفاه مخافة الورثة وقال له إن قدرت على شيء فاعطنى فإن أنا مت فلا سبيل لأحد عليك قال إن كان من الورثة فليس له ذلك وإن لم يكن منهم فهى وصية يجوز له من ذلك ما يجوز فى الوصية .

* مسألة : عن أبى الحسن فى رجل أوصى فى صحته لرجل بشيء من ماله إذا حدث موت فهو له وصية فقد قال من قال أن هذا وصية وله فيه الرجعة وأما قوله فى صحته إن حدث على حدث موت فوضع كذا وكذا لفلان بحق على له أو قال إقرارا منى له فعلى ما وصفت فإن كان فى صحته فهذا إقرار من الشهود ولا رجعة له فيه والله أعلم بالعدل .

* مسألة : عن أبى الحواري وعن رجل يقول له ولده أوص فىقول بما أوصى فيقول له ولده أوصى بعشرة دراهم للأقربين وللفقراء بجراب تمر قال الوالد

نعم فعلى ما وصفت فإذا لم يترك هذا الميت يتامى وفرق ولده البالغ عنه فهو حسن إن شاء الله ونرجو أن يكون نافعا للمفروق وللمفروق عنه إذا كان ذلك برأى الورثة وكذلك إن كان فى الورثة يتامى وفرق البالغون من نصيبهم فهو جائز كما وصفنا لك إن شاء الله والله أعلم ولا يحكم عليهم بذلك .

* مسألة : فى الوصية والإقرار وإذا قال وأوصى فلان بن فلان أن لفلان عشرة دراهم لم يثبت ذلك لأنه إنما معناه بأن عليه لفلان بن فلان عشرة دراهم فلما سقط الباء نصب إن قلت له فإن قال هذا ما أوصى به فلان بن فلان لفلان بن فلان عشرة دراهم من ماله أ يكون هذا وصية أو إقرار قال معى أنه وصية . قلت فإن قال هذا ما أوصى به فلان بن فلان أن لفلان بن فلان عشرة دراهم من ماله أ يكون هذا إقرار أم وصية . قال معى أنه إقرار . قلت فإن قال هذا ما أوصى به فلان بن فلان أن الذى أوصى به لفلان عشرة دراهم قال معى أن هذا وصية فيما عندى قلت فإن قال هذا ما أوصى به فلان أن الذى لفلان عشرة دراهم من ماله قال معى أن هذا إقرار . قلت : فإن قال هذا ما أقربه فلان أن ما أوصى به لفلان بن فلان عشرة دراهم . قال معى أنه وصية أقربها أنها وصية . قلت فإن قال أقر فلان بن فلان أن عليه عشرة دراهم زكاة تنفذ عنه من ماله بعد موته ما يكون هذا إقرار أم وصية . قال معى أنه إقرار . قلت فإن قال هذا ما أوصى به فلان أن الذى أقر به لفلان عشرة دراهم من ماله . قال معى أنه إقرار .

قلت له : فإن قال هذا ما أقر به فلان أن وصيته لفلان عشرة دراهم . قال
معى أن هذا لا يثبت إقرارا ولا وصية . قلت له فإن قال من ماله والمسألة
لفلان بحالها قال معى أنها وصية قلت له فإن قال هذا ما أوصى به فلان عن
فلان عشرة دراهم قال معى أنها وصية في مال الموصى . قيل له فإن قال هذا
ما كتبه فلان بن فلان في وصيته .

* مسألة : قال أبو سعيد إذا قال الرجل عليه لفلان كذا وكذا من ماله فهذا
إقرار عندى وإذا قال لفلان كذا وكذا وصية ولم يقل منى أو من مالى لم يكن
هذا عندى إقرارا ولا وصية وإذا قال على لفلان كذا وكذا وصية فهذا
عندى يشبه معنى الإقرار ولا يبين لى معنى الاختلاف لأن هذا ليس بوصية
منه وإنما هذا مقرر أن عليه من وصيته ثبتت . وإذا قال لفلان كذا وكذا من
مالى وصية كان عندى إقرارا ولا يبين لى فيه اختلاف لأن هذا مما يقر له
بوصية من غيره فى ماله ومن ماله . وإذا قال لفلان كذا وكذا فى مالى وصية
كان هذا عندى إقرارا له فى ماله بوصية من غيره . ويخرج فى بعض القول أن
هذا ضعيف إلا أن يصح ما أقر به بعينه أن يكون هذا يمكن أن يكون هذا
وصية فى ماله مستودعا أو يكون داخلا فى جملة ماله وصية وإذا قال فى
وصيته هذا ما أوصى به عبد الله لزيد عشرة دراهم أنه يثبت وصية لقوله به
كأنه قال بعشرة دراهم فإن قال هذا ما أوصى به فلان بن فلان لفلان بن
فلان عشرة دراهم قال معى أنه لا يثبت قلت والمسألة بحالها إن قال هذا
ما أوصى فلان بن فلان به لفلان بن فلان عشرة دراهم قال معى أنه

لا يثبت هذا لاستحالة الكلام بمعنى به إذا دخلت بين أن وبين الكلان المتقدم فاستحالت إلى معنى النسق إن لو تقدم في ذلك أن عليه فلما لم تكن في النسق المتقدم ان عليه في إقرار قد تقدم وكان هذا مبتدأ من كلام الموصي بطل .

* مسألة : من الوجادة المضافة كتاب الشيخ أبي سعيد رحمه الله وسألته عن رجل كتب في الوصية إحدى عشرة درهما هل يثبت . قال معى أنه لا يثبت حتى يكتب أحد عشر في المذكر وفي المونث إحدى عشرة . قلت فإن كتب عشرة أمنا قال معى أنه لا يثبت حتى يكتب عشرة أمان . وكذلك لا يكتب منين ولكن يكتب منوين ويكتب دانقين ثلث درهم ودانق سدس درهم وهو أصح وإن كتب دانقين من الدراهم فذلك جائز . وكذلك درهم ونصف درهم وإن كتب درهم ونصف ولم يذكر ونصف درهم فذلك جائز على النسق الأول وإن كتب درهم من الدراهم جاز ذلك . وكذلك مائة درهم لان الله تعالى قال في كتابه مائة ألف أو يزيدون وإن كتب مائة درهما لم يثبت ذلك . وكذلك خمسة وكذلك عشرون درهما ولا يكتب عشرين درهم . رجع إلى كتاب بيان الشرع .

* مسألة : وجدت مكتوبا ينظر فيه ولا يؤخذ منه إلا بما وافق حتى يعرض على المسلمين ولو قال قد أوصيت لزيد بثلث مالى ولعمرو كانت الوصية جائزة وكان النصف بينهما نصفين وكذلك لو قال قد أوصيت لزيد ثلث مالى

وعمر و كانت الوصية جائزة لزيد ولم يكن لعمر و شيء لأن قوله وعمر و إذا أضافه عمر و إلى الثلث لا إلى زيد . قال من نظر فيه إذا قال قد أوصيت لزيد مالى كان إقرارا لا وصية . وكذلك ان قال قد أوصيت بثلاث مالى لزيد وعمر و كانت الوصية بينهما نصفين وكان هذا عطفا على ذلك . ولو قال قد أوصيت لزيد بثلاث مالى ولعمر و كان هذا عطفا على ذلك ولحقابه لأنه أدخل اللام فى عمر و وكان لحقا بزيد وكذلك الإقرار لو قال مالى لزيد وعمر و كان المال بينهما نصفين وكذلك لو قال مالى لزيد ولعمر و كان سواء والمال بينهما نصفان . ولو قال لزيد مالى ولعمر و كان المال بينهما نصفين . وكذلك لو قال لزيد ولعمر و على مائة درهم كان سواء . ولو قال ألف درهم على لزيد وعمر و كان بينهما نصفين . ولو قال ألف درهم على لزيد ولعمر و كان بينهما نصفين عليه وكان هذا إقرارا ثابتا . ولو قال قد أوصيت بثلاث مالى لزيد ولعمر و وعبد الله وخالد كانت الوصية ثابتة وكان لزيد وعمر و ثلث الثلث فى بعض القول ولعبد الله ثلث الثلث ولخالد ثلث الثلث وحجة من قال بذلك قول الله فى الخمس ﴿ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ ﴾ فقال لله ولرسوله ولذى القربى سهم وللآخرين لكل واحد منهم سهم لموضع إدخال اللام . وقال من قال هم فى الثلث سواء . لقول الله تبارك وتعالى . ﴿ وَمَا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِ مِنْ أَهْلِ الْقُرَىٰ فَلِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ ... ﴾ إلى آخر الآية فلم يكن فى هذا تفضيل لأحد على أحد وكانوا فيه سواء ولم يضر إدخال اللام ولم ينفع إخراجه وعلى قول من يفرق فى ذلك لو قال قد أوصيت بثلاث مالى لعمر و

وزيد وخالد وعته ولعبد الله وحفص كان لعمر و ربع الثالث ولخالد ربع الثالث ولعبد الله وحفص ربع الثالث فافهم هذا الباب فإنه باب حسن وهذا القول أحسن في النظر .

* مسألة : ولو قال قد أوصيت لزيد بمالي ولعمر و على لعبد الله ألف درهم فوجد له ألف درهم كانت الألف درهم لعبد الله ولم يكن لزيد ولا لعمر و شيء لأن الحقوق قبل الوصية .

* مسألة : وأعلم أن الإقرارات أولى من الوصايا والإقرار في المعلم أولى من الإقرار في المفصول ومقدم عليه والإقرار في المفصول أولى من الإقرار في المبهم . ولو أقر لرجل بعبد و لآخر بماله و لآخر بألف درهم فوجد له ذلك العبد لا غيره بطل الإقرار بماله وبالألف ولو كان العبد يسوى ألف درهم .

* مسألة : ولو قال قد أوصيت لزيد بألف درهم ومالي لعمر و وعلى لعبد الله ألف درهم فلم يوجد إلا الألف الدرهم التي أوصى بها لزيد بعينها كانت الألف درهم لعمر و ولم يكن لعبد الله ولا لزيد لأن الإقرار أولى .

ومن غيره : قال الفضل بن الحواري في رجل أوصى أن لفلان هذه الدار إن هذا هو الإقرار والإقرار جائز لمن أوصى له به .

* مسألة : قد قيل هذا وهذا إن قال في كتابه وأوصى فلان بن فلان أن

لفلان كذا وكذا من مالى فهذا إقرار وهو من رأس المال وكذلك إذا قال فى الكتاب هذا ما أوصى به فلان بن فلان أن لفلان كذا وكذا من ماله أو كذا وكذا مما يجوز فيه إقراره فهذا إقرار . وأما إذا قال فى الكتاب هذا ما أوصى به فلان بن فلان أن لفلان بن فلان كذا وكذا قال من قال هذه وصية وقال من قال إقرار أيضا وذلك إن كان ذلك مما يجوز إقرارهم فيه . وإذا قال فلان بن فلان أن لفلان بن فلان كذا وكذا من ماله وصية ثبت له بحق أو وصية له أو وصية عليه أو وصية استحقتها أو وصية ثبتت له بحق أو وصية بحق له فكل هذا إقرار وهو من رأس المال . وقال من قال أيضا أنه وصية من الثلث وإن قال لفلان بن فلان كذا وكذا من ماله وصية منه فهذا إقرار أيضا وقال من قال وصية ، وإن قال كذا وكذا من ماله وصية منه له به . فقد قال من قال أنه إقرار لأنه قد أقر له بذلك .

والوصية : حشوفى الكلام وقال من قال إذا كان متصلا بالكلام فإن ذلك لاحق بالكلام ويكون وصية . وقال الفضل بن الحوارى فى رجل قال دارى فلانه لفلان بحق له على أنه من جملة القضاء قضاء الدين .

* مسألة : قال وقد قيل أنه من جهة الإقرار لأنه قد أقر بها وادعى القضاء أنها بحق . وكذلك يوجد عن أبى المؤثر أن هذا ونحوه من جهة وجه الإقرار وهو ثابت . وقال الفضل بن الحوارى فى رجل قال لولده فلان كذا وكذا من مالى بحق له على أن هذا من جهة القضاء فإن كان فى المال وفاء للغرماء كان له ما قضى ولسائر الورثة عليه الخيار فى فداء ذلك بقيمته وإتمامه وإن لم

يكن في المال وفاء كان الغرماء أولى به . وقال من قال أنه يحاخص الغرماء بقدر ما قضى في المرض وإن لم يكن يقضى لم يحاخص الغرماء وكان الغرماء أولى به حتى يستوفوا فإن بقي في المال فضل أخذ مما بقي بقدر حصته . وقال من قال أن هذا من جهة الإقرار على قول من يقول بذلك وذلك جائز له ولا مدخل للورثة عليه ولا للغرماء .

* مسألة : قال أبو زياد في الذي يوصى عند الموت فيقول هذه القطعة . أو هذه الدار لفلان ثم يسكت أنه معه إقرار قال أبو عبد الله مثل ذلك إذا كان المال في يد المقر الموصى .

* مسألة : وروى غسان بن عبد الرحمن أن سعيد بن المبشر كان يرى في الموصى إذا أوصى كان مريضاً أو صحيحاً فقال يوم أموت فلفلان كذا وكذا من مالى فهو تام ما لم ينقضه قبل الموت إلا أن يقول إن مت من مرضى هذه فصح منها ثم مات من غيرها فلم يكن يرى ذلك تاماً ويراه قد انتقض .

* مسألة : عن أبي سعيد في امرأة مرضت ولها ولدان فقالت لهما نخلة من مالى لجارية من قرابتها تخبر وارثها نخل لها من عندى ثم أنها بعد ذلك صحت من ذلك المرض وقامت ولم تسلم النخلة وثمرتها ثم مرضت من بعد ذلك وماتت ولم يوص للجارية بالنخلة فطلب ولد الجارية النخلة وتمسك ولديها بالنخلة . فعلى ما وصفت فإذا كانت النخلة معروفة والجارية معروفة فالنخلة

للجارية وهذا إقرار ثابت . وقول نخل لنا من عندى حشو فى الكلام عوض للإقرار لأنها حين قالت بالإقرار كان النخل بعد الإقرار عوض والله أعلم بالصواب .

وقلت : إن قال رجل إن وصيته التى أوصى بها مع فلان بن فلان وميراث أخيه منه إن حدث عليه حدث الموت فى ماله ثم قال له كل مال له من بعد موته فهو لابن عمه فلان بن فلان هو له بحق على له وليس له بوفاء قلنا نشهد عليك بهذا قال نعم . وقلنا لابن عمه فلان بن فلان قبلت أنت قال نعم ثم رجع هل له رجعة . فعلى ما وصفت فهذا معنا قضاء يأتى على جملة المال لأن قوله ذلك الأول لا يكون معنى الاستثناء لهذا فى ظاهر الأمر . فإن كانت الشهادة فى المرض فصح فنقض ذلك ورجع فيه فله ذلك وعليه لابن عمه هذا قيمة ماله يحكم عليه بذلك والله أعلم بالصواب وقلت إن قال فلان بن فلان أنظر قيمة ما أوصيت به فى هذه الوصية التى قد استثنيتها وما يجب لأخيك فى مالك سلفة ثم من بعده ما يبقى من المال هو لى أوقيمة دراهم لأنك أقررت أن عليك لى حقا بقيمة مالك وليس لى بوفاء قلت هـ يجب عليه لفلان هذا الذى أقرب به أم لا . فعلى ما وصفت فقد مضى الجواب فى المسألة إن كان على ظاهر مسألتك فليس ذلك باستثناء منه وإن كان إنما قال ما بقي من مالى بعد ميراث أخى منى فهو لفلان يحق له على وليس له بوفاء فهذا قضاء مجهول لا يقع على شىء معروف إذا قال ذلك بعد موتى لأن ميراث أخيه من بعد موته لا يعرف ما هو ولعله لا يبقى من المال شىء ويأتى حالة يرث أخيه كل مال له ولعل يأتى حاله لا يرث أخوه منه شيئا فهذا قضاء

مجهول ونحب في هذا أن يوجد أن يقر له بما شاء من الحق ويحلف عليه لأنه قد أقر له بحق مجهول . وأما إن قال كل مال لي بعد ميراث أخى من مالى فهو لفلان فهذا إقرار ثابت ولا ميراث لأخيه في ماله إذا لم يقل منى أو بعد موتى منى فافهم الفرق في هذا .

* مسألة : وعن امرأة قالت في مرضة الموت بنات فلانة تعنى بنات جارية لها فلانة لفلان والكبيرة لفلان والصغيرة لفلان قلت فهل يثبت هذا على الوارث وقد كان حاضراً ويسمع وهل يجوز للوارث أن يتقضى هذه الوصية إذا لم تشهد إلا شاهد واحد . فعلى ما وصفت فهذا معنا أنه من الإقرار وأما قولها الكبيرة من الصغيرتين لفلانة فإن كانت جاريتهما الكبيرة من الصغيرتين أقرت أنها لفلانة ثبت ذلك وهذا من لفظ الإقرار والله أعلم بالعدل في ذلك . فانظر فيما كتبنا به إليك ولا تقبل إلا ما بان لك صوابه وما بان لك خطؤه فارفض به وهو منا ونحن نستغفر الله وازدد من سؤال أهل البصر والورع وأما الوارث فإذا سمع ذلك من الموصية بذلك فيما يثبت على الموصية في لفظها ثبت على وارثها فيما بينه وبين الله . وأما في الحكم فلا يثبت إلا بشاهدى عدل .

* مسألة : من الزيادة المضافة ومن جامع أبى محمد وإذا قال الموصى في وصيته قد أوصيت لزيد بنصيب بعض أولادى كانت وصية باطلة لأن نصيب ولده يستحقه غيره فإن قال قد أوصيت له بمثل نصيب أحدهم وكان له ابن وابنة كان له مثل نصيب الابنة .

باب [٥٤]

باب آخر

في الوصية والاقرار بعد الموت

وعن رجل قال إن مت من سفرى أو مرضى فلفلان على ألف درهم وإن رجعت أوصحت فليس له على شيء ولم يقل دين أو قال دين قال فإنه يلزمه الألف درهم مات أو لم يمِت في مرضه ذلك أو من سفره ذلك . وقال موسى بن علي لا يلزمه شيء إذا صح أو رجع من سفره .

* مسألة : وعن رجل مرض حتى خيف عليه فاشهد شاهدين أني إن مت فعلى لفلان ألف درهم وإن حييت فلا تشهدوا على بشيء وإن صح فطلب الموصى له الحق إليه فقال هاشم لا أراه إلا ضعيفا حتى الموصى أو مات وهو قولى . قال غيره وقد قيل أن موسى بن علي قال إن مات فعليه وإن لم

بمت فلاشيء عليه وقال من قال عليه الألف حتى أومات وأظن هو قول
بن محبوب .

* مسألة : مما يوجد أنه من جوابات هاشم بن غيلان إلى موسى بن علي من
الآثار وقلت إن قال إني قد أكلت من مائة شيئا فادفعوا إليه ألف درهم فإن
حييت فلاشيء عليّ . فلما عوفى قال لم آكل شيئا . قال ليس ذلك إليه
وعليه ألف درهم .

قال غيره ليس عليه الألف ولكن يؤخذ حتى يقر له بما شاء مما أقر أنه
أكله من ماله والقول قوله في ذلك مع يميته .

* مسألة : ورجل قال في وصيته عند المرض كذا وكذا من مالى لفلان يعنى
لرجل من ورثته إن حدث لى حدث موت فسلمه يا فلان وادفعه إليه بأنه
وصية قلت فهل يثبت هذا فعل ما وصفت فقد قال من قال أن هذا وصية
ولا تجوز الوصية لو ارث إلا بحق وإن كان غير وارث وخرج هذا من ثلث
مال الموصى سلمه إليه وإن كان لا يخرج من ثلث مال الموصى لم يسلم منه إليه
إلا ما خرج من الثلث .

* مسألة : هذه الزيادة مكررة فيمن قال في صحته إذا مت فنخلى هذه
للمسجد هل يثبت فقول إنه إقرار وقول إنه وصية قال وقوله هذه النخلة
وهذه النخلة وهذه النخلة موته النخلة إن مت فهي لفلان سواء قيل فقوله إذا

مت أو إن مت أو متى مت أو متى ما مت قال كله سواء . وبعض يضيف قوله إذا مت .

* مسألة : وعن الذى يقول على لفلان كذا وكذا درهما وصية منى له أو بحق على له . قلت هل يلزمه ذلك فنعم هذا ثابت معنا وهو من رأس المال . وعن رجل يقول فى مرضه إن حدث لى حدث موت قبلت مالى لفلان بحق على له وليس له بوفاء قلت فسيلها واحد . قلت وما يثبت من نبات فلانه تعنى نبات جارية لها فلانة لفلان والكبيرة لفلان والصغيرة لفلان قلت فهل يثبت هذا على الوارث وقد كان حاضرا ويسمع وهل يجوز للوارث أن ينقض هذا الوصى إذا لم يشهد به إلا شاهد واحد . فعلى ما وصفت فهذا معنا أنه من الإقرار وأما قولها الكبيرة من الصغيرتين لفلانة فإن كانت قالت جاريها الكبيرة من الصغيرتين أقرت أنها لفلانة ثبت ذلك وهذا من لفظ الإقرار والله أعلم بالعدل فى ذلك . فانظر فيما كتبنا به إليك ولا تقبل الأمانات لك صوابه وما بان لك خطؤه فارفض به وهو منا ونحن نستغفر الله وازدد من سؤال أهل البصر والورع وأما الوارث فإذا سمع ذلك من الموصية بذلك فيما يثبت على الموصية فى لفظها ثبت على وارثها فيما بينه وبين الله . وأما فى الحكم فلا يثبت إلا بشاهدى عدل .

مسألة من الزيادة المضافة ومن جامع أبى محمد وإذا قال الموصى فى وصيته قد أوصيت لزيد بنصيب بعض أولادى كانت وصية باطلة لأن

نصيب ولده يستحقه غيره فإن قال قد أوصيت له بمثل نصيب أحدهم وكان
له ابن وابنه كان له مثل نصيب الابنة .

باب [٥٥]

باب آخر

في الوصية والإقرار
بعد الموت

وعن رجل قال إن مت من سفرى أو مرضى فلفلان على ألف درهم
وإن رجعت أو صححت فليس له على شيء ولم يقل دين أو قال دين قال
فإنه يلزمه الألف درهم مات أو لم يمّت في مرضه ذلك أو من سفره ذلك .
وقال موسى بن علي لا يلزمه شيء إذا صح أو رجع . من سفره .

* مسألة : وعن رجل مرض حتى خيف عليه فأشهد شاهدين أني إن مت
فعلى لفلان ألف درهم وإن حييت فلا تشهدوا على بشيء وإن صح فطلب
الموصى له الحق إليه فقال هاشم لا أراه إلا ضعيفا حتى الموصى أو مات وهو
قولى .

قال غيره وقد قيل أن موسى بن علي قال إن مات فعليه وإن لم يميت فلا شيء عليه وقال من قال عليه الألف حتى أو مات وأظن هو قول بن محبوب .

* مسألة : مما يوجد من جوابات هاشم بن غيلان إلى موسى بن علي من الآثار وقلت إن قال إني قد أكلت من ماله شيئاً فادفعوا إليه ألف درهم فإن حيت فلا شيء على . فلما عوفي قال لم آكل شيئاً . قال ليس ذلك إليه وعليه ألف درهم .

قال غيره ليس عليه الألف ولكن يؤخذ حتى يقر له بما شاء مما قد أقر أنه أكله من ماله والقول قوله في ذلك مع يمينه .

* مسألة : ورجل قال في وصيته عند المرض كذا وكذا من مالي لفلان يعني لرجل من ورثته إن حدث لي حدث موت فسلمه يا فلان وادفعه إليه بأنه وصية قلت وما يثبت من ذلك وإلى من يرجع إليه فهذا قضاء ثابت وهو من رأس المال .

* مسألة : وسئل الشيخ أبو سعيد عن رجل قال لرجل قال هذا الثوب لك بعه وفرق عني كذا وكذا قال معي أنه إن كان هذا يجوز إقراره خرج هذا قوله إقراراً له عندي في الحكم ويعقل فيما أقر له به ما شاء قلت له فإن كان المقر له وارثاً يجوز له ذلك الإقرار . قال هكذا عندي على قول من يقول بثبوت الإقرار في المرض . والعلة عندي في قول من لا يثبت الإقرار في المرض يجعله

بمنزلة العطية والعطية في المرض لا تجوز للوارث لأنها بمنزلة الوصية ولا وصية لوارث ومعنى أن العطية في المرض يختلف فيها . قلت له وكذلك يلحق إقرار المريض لغير الوارث ما يلحق الوارث من الاختلاف أم لا يلحق الاختلاف إلا الوارث قال معى أنه يلحقه الاختلاف على قول من يقول إن الإقرار يقع موقع العطية .

* مسألة : وسألته عن المريض إذا قال إذا مت فتوبى لفلان قال من قال هذا إقرار وقال من قال هذه وصية قلت فإن قال إن مت فتوبى لك بقيامك على . قال هذا من القضاء قلت أللورثة فيه الخيار . قال من قال للورثة فيه الخيار وقال من قال ليس للورثة فيه خيار قلت أرأيت على قول من قال أنه وصية هل يجوز له أن يأخذ ذلك الثوب إلا حتى يعلم أنه يخرج من ثلث ماله . قال نعم قد قال بذلك من قال وقال من قال أنه يجوز له أن يأخذه حتى يعلم أنه لا يخرج من ثلث ماله . وقال من قال أن الوصية والعطية والبرأة في المرض بمنزلة الوصية . قال غيره وقد يوجد أيضا أن الوقف مثل الوصية ولا يجوز للوارث .

* مسألة : عن أبي الحسن في رجل أوصى في صحته لرجل بشيء من ماله إذا حدث به حدث موت فهو له وصية فقد قال من قال أن هذا وصية وله فيه الرجعة . وأما قوله في صحته ان حدث على حدث موت فوضع كذا وكذا لفلان بحق على له أو قال إقرارا منى له فعلى ما وصفت فإذا كان في صحته

فهذا إقرار من الشهود ولا رجعة له فيه والله أعلم بالصواب .

* مسألة : قلت ما تقول في كاتب الوصية إذا كتب وأقر زيد أن عليه لعبد الله عشرة دراهم وأوصى أن يقضى ذلك عنه من ماله بعد موته هل يكون قد أوصى بانفاذ ذلك من ماله إذا أشهد على وصيته . قال هكذا عندي إذا قال بعد موته قلت فإن قال مع هذا وصية منه بذلك هل يكون هذا ناقلاً للإقرار إلى الوصية قال لا . قلت فما يكون . قال معى أنه يكون وصيه منه بالإنفاد والإقرار منه قد تقدم ثابت عليه إذا كان بلفظ ثابت .

* مسألة : وعمن أوصى وهو مريض أو صحيح فقال يوم أموت فلفلان كذا . وكذا أباكون وصية أو إقرار . فعلى ما وصفت فقد قال بعض الفقهاء بأنها وصية إلا أن يقول يوم أموت فعلى لفلان كذا وكذا فعلى قول بعض أنها عليه مات أو لم يمّت ويؤخذ منه في حياته . وقال بعض الفقهاء إن مات أخذ منه وإن لم يمّت فلا يؤخذ منه وقوله يوم أموت فلفلان كذا وكذا فإذا مات وهو وارثه بطلت الوصية .

قال غيره وقد قيل إذا قال يوم أموت لفلان كذا وكذا فهو إقرار وقال من قال وصية وكذلك إن قال إن مت أو إذا مت أو متى مت فلفلان كذا وكذا من مالى فهو سواء وقول فإن قال كل مالى بعد موتى لفلان فهذا لا يثبت وقيل إنه ثابت ويخرج مخرج إن مت أو إذا مت وأما إذا قال كل مالى فهو لفلان بعد موتى فهو ثابت ويخرج مخرج الإقرار ومخرج الوصية والله أعلم .

* مسألة : وإذا قال هذه الدار لفلان إن مت من مرضى هذا وإن حييت فلا شيء له على فإن هذه وصية . قال أبوالموثر هذا عندى إقرار . قال أبو الحواري قد قيل هذا وقال من قال هذا إقرار وهو ثابت عليه . وإذا قال هذه الدار لفلان بحق على له إن مت من مرضى هذا أو من سفرى هذا وإن حييت فلا حق له على فحى فقال ليس له على شيء فقيل ليس له قيمة الدار . قال أبو الحواري قد قيل هذا وقال من قال من الفقهاء أنه يجبر حتى يقر له بما شاء من الحق وبه نأخذ . قال أبوالموثر يستحلف ماله عليه شيء . قال غيره وعن أبي الموثر كذلك يقر بما شاء مع يمينه ماله عليه حق إلا الذى أقر له به وليس له غير ذلك وكذلك إن قال له على ألف درهم إن مت من مرضى هذا وإن حييت فلا شيء له على فإن حى أو مات فله عليه ألف درهم واستضعف من استضعف من الفقهاء قوله إذا مت فله على كذا وكذا حتى يقول إن مت وبعضهم رأها سواء .

* مسألة : أختلف موسى بن على ومحمد بن محبوب رضوان الله عليهما فى رجل حضره الموت فاشهد أن عليه لفلان ألف درهم إن مات من مرضه ذلك وإن هو صح فلا شيء عليه له . فقال موسى بن على هو كما قال إن مات فعليه ألف درهم وإن صح فلا شيء له . وقال محمد بن محبوب قد أقر له أن عليه ألف درهم فهو له كما قال وأقر له به فى محياه ومماته ولا ينتفع بقوله إن صح فلا شيء له عليه .

باب [٥٦]

فى وجوه الوصايا الخمسة

قال أبوسعيد الذى يوجد مما فى الأثر أنه عن أبى المؤثر أن الوصايا تخرج على أصول خمسة فمنها ما يسمى المبهم وهو مثل من يوصى بألف درهم أو بثوب أو بعبد أو نحو هذا مما هو معروف فى الصفة وتقع عليه الشبهة فى الصفة وكذلك إن أوصى بألف درهم من ماله أو بعبد من ماله أو بنخلة من ماله وبثوب من ماله فهذا ومثله يخرج على أصول المبهم . والثانى من الأصول المعلم وهو أن يوصى له بنخلته هذه أو بعبده هذا أو بثوبه هذا أو بداره هذه فكل من أوصى من مثل هذا فهو من طريق المعلم وإن مات الموصى وذلك الذى أوصى له به قائم زائدًا أو ناقص فخرج من الثلث فهو للموصى له به وما نقص فعليه وإن مات الموصى وقد تلف ذلك الشيء الذى له به لم يكن للموصى له شيء فإن تلف مال الموصى إلا ذلك الشيء الذى أوصى له به

فللموصى له ثلث ذلك الشيء الذى أوصى له به وهذا ونحوه يقتضى حكم المعلم فى الوصايا . ووجه ثالث من الوصايا وهو المضاف وهو أن يوصى له بعبد من عبيده أو بنخلة من نخله أو بثوب من ثيابه فإذا أوصى له بهذا كان أوسط ذلك الشيء الموصى له به من مال الموصى فإن اختلف ضرب بالقيمة وكان الجزء من القيمة مما يقع له من ذلك الشيء الذى أوصى له به منه ووجه رابع وهو يسمى المودع وهو أن يوصى له بألف درهم فى داره هذه أو فى نخلته هذه أو يوصى له بثوب فى نخله هذه أو بعبد فى داره هذه أو بنخلة فى أرضه هذه أو بعشرة دراهم فى عبده هذا أو بعشرة من عبده هذا فهذا أو مثله تسمى المودع من الوصايا ولا تكون الوصية إلا فى ذلك الشيء بعينه فإن تلف ذلك الشيء بطلب الوصية ووجه خامس وهو المفصول من الوصايا وهو أن يوصى له بثلث ماله وبربع ماله أو بعشر ماله وبسهم مسمى من ماله كان قليلا أو كثيرا فإذا أوصى له بسهم من ماله مسمى خرج من باب المفصول من الوصايا وإنما هذا الذى نسميه على حسب مجاز ما يوجد عنه لا على سبيل اللفظ بحروفه ولا سميته وإنما هو على معنى مجاز القول فيه .

باب [٥٧]

في الوصايا

قال أبو المؤثر أول ما ينبغي للناظر في الوصايا أن ينظر في ألفاظ الموصي كيف هي ليضع الأمور في مواضعها ولا يزيلها عن أماكنها . قال أبو المؤثر فالوصايا على خمسة أوجه المفضولة . والمعلمة . والمودعة . والمضافة . والمهيمية . فالمفضولة قوله قد أوصيت بسدس مالى أو بثلثه أو بربعه ، والمعلمة مثل قوله قد أوصيت لفلان بدارى هذه أو بعبدى هذا أو بنخلتى هذه أو بدراهمى هذه والمودعة مثل قوله قد أوصيت لفلان بنخلة من نخلى أو بمائة درهم فى قطعتى هذه أو بثوب فى دارى هذه . والمضافة مثل قوله قد أوصيت لفلانة بنخلة من نخلى أو بعبد من عبيدى أو نحو ذلك . والمهيمية مثل قوله قد أوصيت لفلان بألف درهم أو ببيعير أو بثوب أو نحو هذا قال ولا يلبس عليك الأمر فتجعل المضاف مودعاً والمودع مضافاً فإن الأمر بذلك مشتبّه . وأعلم أن قول الموصى قد أوصيت لفلان بألف درهم من مالى

أو في مالى من باب المبهم لأنه عام في ماله .

* مسألة : قال نعم إذا قال قد أوصيت له بثوب في مالى أو من مالى أو يحمل من مالى أو في مالى أو بمائة درهم في مالى أو من مالى أو بشيء من هذا فهذا كله لا يدخل عليه المودع لأن المودع لا يدخل على جملة المال وهو مبهم قال وذلك أنه يخرج أنه مودع جميع المال فالوصية فيه تخرج مخرج المبهم . ومنه قال ولا يظن أن قول الموصى قد أوصيت لفلان بثوب في دارى باطل ويقول إنما أوصى له بثوب في داره ولم يقل من ماله وليس الأمر في ذلك على ما تظن إنما ذلك تقديم وتأخير .

قال غيره ومعنى أنه قد قيل لا يثبت إلا أن يصح ذلك الثوب بعينه أو يوجد له في الدار ثياب . وقيل حتى يصح ذلك الثوب منها وقيل له أقلها ثمنًا وقيل أوسطها . وقيل بالعدد على الآخر من قيمتها . ومن الكتاب تقديم وتأخير كأنه قال أوصيت لفلان في دارى هذه بثوب فيكون له ثوب وسط من ثياب أهل البلد التى تعمل في البلد قال وإنما يكون له ثوب من الثياب التى في الدار إذا قال قد أوصيت له بثوب من ثيابه التى في دارى فهذا له أوسط الثياب التى في الدار . ومن غيره قال انظر في ذلك فإنه إذا قال بثوب في داره أو بثوب من داره فإنما له ثوب وسط من الثياب ويكون من باب المودع . وأما إذا قال بثوب من ثيابه التى في دارى أو بثوب من الثياب التى في دارى فهذا يكون له أوسط الثياب التى في الدار ويكون هذا من باب المعلم في الثياب مضافا إليها وليس له في الدار حكم فإن لم يكن له في ثياب

بطلت الوصية قال ويخرج عندي في مثل هذا أن مثل هذا مضاف إلى معلم .
قال غيره وكذلك إن قال قد أوصيت له بثوب في دارى فله ثوب من
الثياب التى فى داره وهو مضاف . ومن الكتاب قال واعلم أن الألفاظ
الخمسة قد تختلف ولكن محصورها إلى الوجوه الخمسة التى ذكرت لك . قال
ويوصى الموصى فيقول قد أوصيت أن يعطى فلانا ثوبا يشتري له من دراهمى
هذه أو من ثمن غنمى هذه قال وهذا من باب المودع وإن كان قال فيه من
قاس وليس هو من المضاف قال فافهم فصل الأمور بعضها من بعض تنجم
على صواب ذلك إن شاء الله . قال وأكثر الاشتباه فى باب المودع والمضاف
وسأبين لك الفرق فى ذلك إن شاء الله حتى لا يلتبس عليك . واعلم أن قول
الموصى قد أوصيت لفلان بألف درهم من قطعى أو من دارى أو من
دنانيرى من باب المودع ولو أنه لم يوجد للهالك قطعة ولا دار ولا دنانير
والشئ الذى جعل فيه الوصية لبطلت . وإنما نفس المضاف أن يقول قد
أوصيت له بنخلة من نخلى فإذا وجد للهالك نخل كلها كرم أخيار أورذل
شرار وإنما للموصى له نخلة من أوسط نخله كانت خيارا أو شرارا . وكذلك
إن قال بثوب من ثيابى أو بعبد من عبيدى فله الوسط من عبيده وثيابه ولو
كانت العبيد والثياب غالية فائقة الغلاء فله ثوب منها وعبد منها أوسطها وهذا
هو المضاف . وأما المودع فإذا قال قد أوصيت بنخلة فى نخلى أو بثوب فى
ثيابى أو بعبد فى عبيدى فوجد له نخل خيار أو شرار وثياب خيار أو عبيد
وكذلك ولم يوجد له وسط من ذلك فإنه يشتري للموصال ثوب وسط وعبد
وسط ونخلة وسطه ويكون الثمن فى النوع الذى جعله فيه فإن وجد له فى

الصنف الذى أوصى فيه وسط دفع إلى الموصى له فافهم ذلك . قال ولو أن موصيا أوصى لرجل بثوب قطن من ثيابه فلم يوجد له الاثياب كتان كان للموصى له ثوب وسط يشتري له ويكون الثمن فى ثيابه ولو أنه قال قد أوصيت له بدينار فى دراهمى اشترى له دينار من الدراهم ودفع إليه . وإن هلك الدراهم وبقيت الدنانير قبل أن يدفع إليه شيء بطلت الوصية . ولو قال قد أوصيت له بدينار مطوق من دنانيرى فلم يوجد له الأمثال قيل أشتري له دينار مطوق ودفع إليه وكان الثمن من الدنانير . ولو أوصى له بثوب خماسى من ثيابه فلم يوجد له إلا سداسية ورباعية لكان له ثوب خماسى وسط وكان ثمنه فى ثيابه ولو أوصى له بدينار مثقال من دنانيره فلم يوجد له إلا مطوقة لكان له دينار مثقال وهو فى دنانيره ولو أنه أوصى له بدينار مثقال من دنانيره المثاقيل فلم يوجد له مثاقيل لم يكن له شيء ولو أوصى له بثوب خماسى من ثيابه السداسية فوجد له ثياب خماسية ولم يوجد له سداسية لم يكن للموصى له شيء . قال ولعل ظاناً يظن أن قوله قد أوصيت له بدينار من دنانيرى فلم يوجد له مثاقيل ووجد له مطوقة أنه إنما له دينار مطوق وليس ذلك كذلك . بل له دينار تام . ويكون فى دنانيره المطوقة لأن قوله دينار مثل قوله دينار مثقل لأن الدينار مثقال إلا أن ينسبه إلى غير المثقال . كما أنه لو أوصى له بثوب خماسى من ثيابه فلم يوجد له خماسية لكان له ثوب خماسى ثمنه فى ثيابه . ولو أنه أوصى له بثوب من ثيابه . فلم يوجد له شيء من الثياب لم يكن له شيء وكذلك لو أوصى له بثوب فى ثيابه قال وإنما الفرق بين المودع والمضاف فيما ذكرت لك أن يوجد النوع الذى أوصى به الموصى فاضلا على

الوسط أو ناقصا عنه ففي قوله في كذا وكذا وكذا له الوسط في ذلك النوع
أ يكون ذلك في ثمنه إذا لم يوجد فيه وسط . وإذا قال من كذا وكذا فله
وسط ذلك النوع كان خيارا أو شرارا أو ليس له من غيره شيء فافهم ذلك
قال نعم . إذا أوصى له بجمل من جماله أو بثوب في ثيابه أو بنخلة في نخله
أو نحو هذا فهو من المودع فإن وجد في جماله جمل وسط أو في ثيابه ثوب
وسط أو في نخله نخلة وسطة لم يعيده وكان له ذلك الوسط ولا يكون له
ولا عليه غير ذلك لأنه قد خرج من باب المضاف وإن لم يكن في ذلك
وسط كان له من ثمن ذلك وسط من ذلك وكذلك إن تلف الوسط قبل أن
يسلم إليه كان له ثمن ذلك الوسط من ذلك النوع .

ومن الكتاب قال وقول الموصي قد أوصيت لفلان بألف درهم في مالى
أو من مالى أو في ثلث مالى أو من ثلث مالى أو قد أوصيت له بألف درهم
أو لفلان ألف درهم في وصية عنى أو لفلان من مالى ألف درهم وصية منى
فهذا كله سواء في باب الميهم .

ومن غيره : قال نعم هكذا كله معنا كما قال وصية في الثلث ميهم إلا قوله
لفلان ألف من مالى ألف درهم وصية من غيره قد ثبتت في ماله بوجه من
الوجوه ولو أوصى له بثوب خماسى من ثيابه الخماسية فلم يوجد له خماسى لم
يكن له شيء فإن وجد له ثياب خماسية فائقة الغلاء وردية أو فائقة وردية
كان له أوسطها وليس له من غيرها شيء فإن كان له أربعة أثواب خماسية
اثنان فائقان في الغلاء مستويان واثنان شرار مستويان في الرداءة فله نصف

إحدى الفائقين ونصف إحدى الأزدلين لأنه قد اشكل أمره . قال غيره ومعى أنه قد قيل يكون له قيمة الأثواب فإن خرج ربع ذلك في ثوب كان له وإلا سهم في الثياب فإن وقع سهمه في أحد الفائقين كان شريكا فيه بقدر حصته وإن وقع في أحد الأزدلين كان شريكا في ذلك بقيمته . ولو أوصى له بثوب خماسى في ثيابه الخماسية فلم يوجد له إلا ثياب خيارا أو شرارا خماسية اشترى له ثوب خماسى وسط وكان ثمنه في هذه الثياب الخماسية الردية والفائقة فإن لم يوجد له ثياب خماسية إلا ردية لا تبلغ ثمن وسط من الثياب كانت له كلها ولو كانت عشرة تباع ويشترى له بها ثوب ولا يزداد عليها شيئا ولو لم يتم له فيها ثمن ثوب خماسى وسط دفع إليه الثمن وإن شاء الورثة إن سلموها إليه كلها ولا يبيعوها فذلك لهم فإن كان فيهم يتيم بيعت واشترى له فإن لم يبلغ دفع إليه الثمن فعلى هذا يكون تفصيل الوصايا إن شاء الله . وقال غيره : ومعى أنه يخرج أن يشتري له من ثمن ذلك ثوب خماسى ولو كان دونا في الحكم إلا أن يكون يتفقوا على ذلك وهم بالغون أن يأخذوا الثمن فذلك عندى لهم .

قال أبو المؤثر : واعلم أن الوصايا قد تحبس بعد موت الموصى فلا تنفذ حتى تزيد الأموال أو تنقص فأنت جدير أن تفرق الوجه في ذلك كيف يكون الحكم فيها عند الزيادة والنقصان حتى تجعل كل شىء منها في جهته .

قال : والزيادة في الأموال على ثلاثة وجوه والنقصان على ثلاثة وجوه فالزيادة أن يزيد أثمان الأموال من قبل الغلاء . والوجه الثانى أن يزيد أعيان

الأموال من قبل صلاح يظهر في الأموال من سمن الدواب ونشأتها وكرم النخل ونشأتها والوجه الثالث من الزيادة مما يتولد في الأموال مثل ثمار النخل وغوال الدور وتوالد الدواب والاماء قال فهذه وجه الزيادة .

ووجه النقصان الثلاثة : أن تنقص أثمان الأموال من قبل الرخص .
والوجه الثاني : أن تنقص أثمان الأموال من التغيير كهبال الدواب وضباع النخل .

والوجه الثالث : استهلاك أعيان الأموال كموت الحيوان وموت النخل وانهدام الدور . قال فهذه جميع وجوه النقصان . أبو المؤثر والذي ينبغي للناظر في أبواب الوصايا أن يعلم أن هذه الوجوه الخمسة من الوصايا تلزمه الزيادة والنقصان .

فإن قال قائل : أن الزيادة والنقصان يدخل على جميع الأبواب فيكون النظر في الأموال يوم يقع الحكم في تنفيذ الوصايا وتكون قيمة الأموال يوم التنفيذ فما خرج من الثلث حيثئذ إن خرج وما لم يخرج من الثلث رد الجميع إلى الثلث .

وقال قائل : إنما يكون النظر في قيمة الأموال يوم تقع الوصية ولا يدخل عليها زيادة ولا نقصان . وقال قائل تدخل الزيادة والنقصان على بعضها ويكون الحكم في بعضها بالقيمة يوم تقع الوصية وفي بعضها يوم يقع التنفيذ فإنه لا تخرج الأقاويل من أحد هذه الثلاث الوجوه ولو أن معاندا عاند فقال

يدخل عليها النقصان ولا تدخل عليها الزيادة لكان هذا منه قولاً مستبين غلطه لا تحتاج إلى المناظرة فيه لأن كل ما وجبت له الزيادة وجب عليه النقصان ولكن الأقاويل الثلاثة هي الوجوه من الاختلاف قال فينبغي لنا أن نلتزم وجوه الصواب في ذلك والوجه في ذلك أنه إذا فسد قولان يثبت الثالث فالذي يدخل على من قال أن الزيادة والنقصان يدخل على جميع الوصايا وأن القيمة إنما تكون يوم الحكم إنا نسأله فنقول له أرأيت رجلاً أوصى لرجل بأمة تسوى ألف درهم وترك غيرها ألفي درهم فلم تسلم إليه الأمة لأنه لم تصح له الوصية أو بعينه كانت أو لعله كانت من العلل حتى ولدت الأمة أولاداً أو ماتت أو لم تمت أو زادت قيمتها حتى صارت تسوى ألفي درهم فإن قال أنها له بأولادها أو زيادتها ونقصانها إذا كانت تخرج من الثلث يوم مات الموصى فقد هدم قوله إذ زعم أن القيمة تكون في جميع الوصايا يوم التنفيذ .

وإن قال : بل يقوم المال يوم التنفيذ وليس له من أولادها شيء قيل له فولدت وهي في ملكه أو غير ملكه .

فإن قال : إنما ولدت وهي ملكه فلا شك أن أولادها له . وإن قال ولدت وهي في غير ملكه قيل له أرأيت لو أعتقها قبل أن تتسلم إليه هل كانت تعتق .

فإن قال : نعم تعتق فقد هدم قوله لأنه لا عتق إلا بعد ملك وإن قال لا تعتق فقد تبين من باطل قوله وقيل فهذا يصح ملكه لها إذا مر بعد موت

الموصى وهذا قول ظاهر الفساد وإن قال يعتق لأن له فيها حصة . قيل له فإن كان له فيها حصة فله حصة من أولادها فقد تبين فساد هذا القول على من زعم أن القيمة في جميع الوصايا يوم التنفيذ والذي يدخل على من زعم على أن القيمة إنما تكون يوم وقوع الوصية في جميع الوصايا فإننا نسأله ونقول له أرأيت رجلا أوصى بوصايا في أيمان وللفقراء والأقربين ومن غير ذلك وكانت الوصايا تخرج من ثلث ماله يوم مات ثم لم ينفذ الوصايا حتى أغل المال غلة كثيرة ثم هلك المال وبقيت الغلة فإن قال ليس لأهل الوصايا في الغلة شيء وإنما لهم في الأصل فليس لهم شيء .

قيل له : وكذلك أيضا إن هلك المال ولم يغل شيئا وبقي ثلث المال فهو لأهل الوصايا كله وليس للورثة شيء إذا كانت القيمة إنما تكون يوم تقع الوصية فكما لم يكن لهم في الزيادة شيء فكذلك ليس عليهم في النقصان شيء ويدخل عليه أن يقال أرأيت إن كانت الوصايا تخرج من الثلث يوم مات الموصى ثم رخص المال حتى صارت الوصايا الثلثين فإن قال إن الوصايا تنفذ كلها ولو استفرغت المال إذا كانت تخرج من الثلث يوم وقوع الوصية فهذا ظاهر الفحش وإن قال بل ترجع إلى ثلث ما بقي فقد هدم قوله . وكذلك قيل له أرأيت لو كانت لا تخرج من الثلث يوم مات الموصى ثم غلا المال حتى صارت الوصايا ربع المال هل كانت تخرج كلها أو إنما ترد إلى ما كانت عليه يوم مات الموصى .

فإن قال قائل : إنما يكون من ثلث ماله يوم مات وليس لهم في زيادة رقاب

المال ولا في زيادة أثمانه ولا في غلته فقد ظهر فساد قوله بما ذكرنا أنه يدخل في الوصايا إذا كانت تخرج من الثلث يوم مات ولو هلك المال كله إلا مقدار الوصايا وإن قال يخرج من الثلث إذا كانت تخرج منه يوم القيمة فقد هدم فساد قوله فلما فسد هذان الوجهان لم يبق إلا الوجه الثالث وهو أن بعض الوصايا يكون في الحكم يوم يموت الموصى وبعضها يوم يكون التنفيذ . قال فبالحرى أن يعلم أى الوجه الخمسة يكون الحكم فيه يوم التنفيذ وأيها يكون الحكم فيه يوم وقوع الوصية وكن حذرا أن تعرف أيضا مواضع هذه الوجوه الخمسة من الوصايا من الأبواب الثلاثة من الاتفاق والانفراد والاشتراك . فالانفراد هو : أن يوصى الموصى بباب منها ويكون ألفاظه كلها في ذلك الوجه .

والاتفاق : أن يوصى بيايين أو أكثر فيكون في كل نوع من ماله وبعض أنواع ماله نوع من أبواب الوصايا والاشتراك أن يجمع بابين من الوصايا أو أكثر في نوع من ماله وسابن ذلك إن شاء الله .

أما الانفراد : فكرجل يقول في وصيته قد أوصيت لفلان بألف درهم وقد أوصيت لفلان بعبد ولفلان بثوب ولا يوصى إلا بهذا النحو من المبهم أو يقول قد أوصيت لفلان بألف درهم في قطعتي هذه أو لفلان بألف درهم في عبيدى هؤلاء ونحو هذا من المودع أو يقول قد أوصيت لفلان بألف درهم من دراهمى ولفلان بنخلة من نخلى ونحو هذا من المضاف أو يقول قد أوصيت لفلان بثمان مالى ولفلان بعشر مالى ونحو هذا من المفصول . فهذه

وجوه الإنفراد قد بينها وجوه الاتفاق أن يقول قد أوصيت لفلان بسدس مالى ولفلان بدارى هذه ولفلان بألف درهم ولفلان بنخلة من نخلى ولفلان بعشرين درهما فى قطعتى هذه فهذا قد اتفقت أنواع الوصايا فى ماله .
ووجوه الاشتراك : أن يقول قد أوصيت لفلان بدارى هذه ولفلان بمائة درهم منها ولفلان ببيت منها ولفلان بسدسها فهذا قد أشرك فى هذا النوع من ماله أربعة أصناف من الوصايا .

قال : وقد يجمع الرجل أيضا فى وصيته هذه الأبواب كلها فيقول قد أوصيت لفلان بألف درهم ولفلان بألف درهم فى قطعتى هذه ولفلان بألف درهم من دراهمى ولفلان بسدس مالى ولفلان بنخلى هذه ولفلان بدارى هذه ولفلان بألف درهم فيها ولفلان بسدسها ولفلان ببيت منها قال فهذه جميع الوصايا التى تتفق وتشتري وتنفرد وهى كلها فى ثلث مال الموصى .
قال أبوالموثر : فنظرنا فى أبواب الوصايا فوجدنا الباب وفى الوجه الصحيح من ذلك أن كل وصية معلمة ثابتة بعينها فهى للموصى له بها يوم يموت الموصى وهى يوم وقوع الوصية .

وقد قال قائلون : أن وقوع الوصية يوم يوصى الموصى وليس ذلك على ما قالوا فيما نرى إنما وقوع الوصية عندنا يوم يموت الموصى . قال وسائر الوصايا تكون القيمة منها والحكم يوم التنفيذ وسنفسر ذلك إن شاء الله .

* مسألة : رجل هلك وترك دارا تسوى ألف درهم وترك أئني درهم وأوصى

لرجل بداره ولاخر بألف درهم فوصيته يوم مات ثلثا ماله فرجعا جميعا إلى
ثلث المال فلكل واحد منها نصف وصيته فلصاحب الدار نصف الدار
وللورثة نصفها ولصاحب الألف خمسمائة درهم واعلم أنه قد صار للموصى
له بالألف خمس مما في أيدي الورثة لأن في أيديهم نصف الدار خمسمائة
درهم وألفين آخرين فذلك ألفان خمسمائة فله من ذلك خمسمائة درهم
خمس ما في أيديهم فإن لم يحكم في الوصية وتنفيذ حتى غلت الدار
وصارت تسوى ألف درهم وأغلت ألفي درهم فإن لصاحب الدار الذي
أوصى له بها نصفها ونصف ألا يزداد على ذلك شيئا ولا ينقص ويبقى من غلة
الدار ألف درهم وقيمة نصفها الباقي ألفي درهم مع الألفين الآخرين فذلك
أربعة الألف الباقي للذي أوصى له بألف درهم خمسمائة درهم وثلثمائة
درهم إذ دادت القيمة والغلة فإن أغلت الدار أربعة ألف درهم وصار ثمنها
ألفين فإن للذي أوصى له بالدار نصفها ونصف غلتها ويبقى من غلتها ألفان
مع الألفين الآخرين وقيمة نصفها ألف فذلك خمسه الألف للذي أوصى له
بألف خمسمائة ألف تام . وإن أغلت الدار أربعة الألف درهم وصار ثمنها
أربعة ألف درهم فلصاحبها الذي أوصى له بها نصفها ونصف غلتها ويبقى من
غلتها ألفان وقيمة نصفها ألفان مع الألفين الأولين فذلك ستة الألف فليس
للذي أوصى له بالألف إلا ألف درهم وليس له فضل على وصيته وتبقى
للورثة خمسة الألف لأن الذي أوصى له بالألف خمس ما يبقى في أيدي
الورثة حتى يستوفى وصيته ثم ليس له فضل . فإن نقص قيمة الدار عما كانت
تسوى يوم مات الموصى فلما أرادوا تنفيذ الوصية فإذا هي تسوى خمسمائة فإن

للذى أوصى له بها نصفها لا يزداد عليه ولا ينقص منه . وبقي من قيمتها مائتا درهم وخمسون درهما مع الألفين الأولين فللذى أوصى له بألف درهم خمسها لأنه كان له خمس ما بقي في أيديهم يوم مات الموصى أربعائة درهم وخمسون درهما فلم ينقص إلا الخمسين درهما مما كان له يوم مات الموصى وانتقص صاحب الدار نصف ما كان في يده من الدار مائتا درهم وخمسون درهما لأن الدار انتقص نصف ثمنها ولو أن الدار هلكت قبل أن يسلم إلى الموصى له بها وقبل أن يحكم في الوصايا بشيء لبطلت وصية صاحب الدار وكان للذى أوصى له بالألف درهم خمس الألفين الباقيين ولو هلك الألفان قبل تنفيذ الوصية وبقيت الدار وثنمها ذائد أو ناقص فإن للذى أوصى له بها نصفها وللورثة وللوصى له بالألف نصفها الباقي بينهم على خمسة للموصى به بالألف خمس ما بقي من الدار يدفع إليه ثمنه دراهم تباع وتدفع إليه الثمن وللورثة أربعة أخماس النصف فافهم هذا الباب إن شاء الله .

مسألة أخرى : رجل هلك وترك عبيدين يسوى أحدهما ثمانية ألف درهم ويسوى الآخر أربعة الألف درهم فأوصى بالعبد الذى يسوى ثمانية آلاف درهم لرجل وأوصى لآخر بالف درهم ثم مات العبد الذى يسوى ثمانية آلاف درهم قبل تنفيذ الوصية فنظرنا في ذلك فعلمنا أنه أوصى بثلاثة أرباع ماله تسعة آلاف درهم فذلك مردود إلى ثلث ماله أربعة آلاف الدرهم للذى أوصى له بالعبد الذى يسوى ثمانية آلاف درهم ثمانية أتساع الأربعة الآلاف الدرهم وللذى أوصى له بالألف درهم تسعها فتسع الأربعة آلاف

درهم مضمون إلى ثلثي المال الذين يفضلان بعد الوصية فذلك ثمانية الألف درهم وأربعمائة درهم وأربعة وأربعون درهما وأربعة اتساع درهم فهذه الأربعمائة درهم وأربعة وأربعون درهما وأربعة اتساع درهم إلى الثمانية الآلاف والأربعمائة درهم والأربعة والأربعين وأربعة اتساع لأن كل أربعة آلاف على تسعة أجزاء فأربعة آلاف وأربعة آلاف ثمانية عشر جزءاً فالأربعمائة والأربعمائة وأربعة وأربعين وأربعة اتساع جزء فذلك تسعة عشر جزءاً فإذا مات العبد الذي يسوى ثمانية آلاف درهم فليس للذي أوصى له به شيء وتبقى أربعة آلاف قيمة العبد الباقي فالذي أوصى له بألف درهم جزءاً من تسعة عشر جزءاً من ثمن العبد الباقي نقصت قيمته أو زادت حتى يستوفى الألف ثم ليس له زيادة ولو أن هذا العبد الباقي أغل غالة أو زاد ثمنه حتى صارت غالته وثمانية تسعة عشر ألفاً لكان له ألف تام وإن صارت غالته وقيمته عشرين ألفاً لم يكن له الألف وأما الآخر فقد بطلت وصيته إذا مات العبد الذي أوصى له به .

باب [٥٨]

في المفصول

* مسألة : رجل هلك وأوصى لرجل بسدس ماله أو ثلثه والمال يسوى عشرة آلاف درهم ثم زاد المال قبل تنفيذ الوصية حتى صار يسرى عشرين ألف درهم فكانت زيادته من قبل غلاء أو غلة أو فصل أو صلاح فإن للذى أوصى له بالثلث أو ثلثه أو بسدسه من جميع المال ومن غلته وكذلك إن نقص المال أو هلك نصفه حتى صار يسوى خمسة آلاف درهم فله سدسه أو ثلثه يوم تنفيذ الوصية .

باب [٥٩]

وصية في باب المعلم

رجل هلك وأوصى لرجل لعبد بعينه والعبد يسوى ألف درهم وترك ألني درهم آخرين فلم يدفع إليه حتى هلك أحد الألفين وصار العبد يسوى ألني درهم وأغل ألني درهم فإن العبد للذى أوصى له به وغلته وليس للورثة فيه ولا فى غلته شىء ولو أنه رجع إلى خمسمائة درهم فهو له وليس له غير ذلك ولو مات فليس له شىء ولو مات وقد أغل غلة فله غلته وليس له فى غير ذلك شىء . ولو أوصى له بعبد يسوى ألني درهم وترك ألف درهم مع العبد لم يترك غير ذلك شيئاً ثم نقصت قيمة العبد قبل أن تسلم إليه حصته منه حتى صار يسوى خمسمائة درهم لم يكن له إلا نصف العبد لأنه إنما كان له نصفه يوم مات ولورثته نصفه مع الألف الأولى . ولو هلك الألف الأولى وصارت قيمة العبد وغلته عشرون ألفاً قبل أن تنفذ الوصية لكان للموصى له بالعبد نصفه ونصف غلته وللورثة النصف من ذلك .

باب [٦٠]

مسألة في باب المودع

رجل هلك وترك أرضا تسوى ألف درهم وترك ألف درهم وأوصى
لرجل بألف درهم في أرضه هذه فإن نفذت الوصية اليوم كان له ثلث
الألف في هذه الأرض لأن ذلك هو ثلث المال فإن لم تنفذ الوصية حتى
هلكت الألف فإن له ثلث الألف الذي أوصى له في هذه الأرض إن كانت
الأرض قيمتها بعد ألف درهم وإن زادت قيمة الأرض حتى صارت تسوى
ثلاثة آلاف درهم فله ألفه فيما تام . وإن هلكت الأرض بسيل أتى عليها فلم
يبق له أثره ولا ثمن وبقيت الألف فليس للموصى له شيء لأنه قد هلكت
الأرض التي ودعت وصيته . وإن هلك من ألف درهم خمسمائة درهم
وصارت الأرض تسوى ألفي درهم فله خمسة أسداس ألف الذي أوصى له
به في تلك الأرض والله أعلم .

باب [٦١]

مسألة في باب المضاف

رجل هلك وترك نخلتين لم يترك غيرهما تسوى كل واحدة ألف درهم وأوصى لرجل بنخلة من نخلة فإن له ثلثي إحدى النخلتين . قال غيره ويخرج ذلك عندي أن يسهم له عليهما إذا لم يتفقوا فإن لم يسلم إليه شيء حتى صارت كل واحدة تسوى ألفي درهم أو تسوى كل واحدة منها مائة درهم فله ثلث أحدهما ليس له غير ذلك قل ثمنها أو كثر فإن أغلنا ألف درهم قبل أن تنفذ الوصية وكانت كل واحدة منها تسوى ألف درهم فله إحدى النخلتين وليس في الغلة شيء .

قال غيره : وهذا معي بالسهم فيها إذا لم يتفقوا رجع إلى الكتاب وكذلك إن أغلنا أربعة آلاف درهم فليس له إلا أحدهما ليس له غير ذلك فإن زاد ثمنها فصارت كل واحدة تسوى ثلاثة آلاف درهم وأغلنا ألفي درهم فله

ثمانية اتساع إحدى النخلتين وإن نقص ثمنها فصارت كل واحدة تسوى مائة درهم وأغلنا ألفي درهم فليس له إلا إحداهما وليس له في الغلة شيء فإن زاد ثمن إحداهما فصارت تسوى ألفي درهم بقيت واحدة على حالها إنما ثمنها ألف درهم فله النخلة التي ثمنها ألف درهم .

قال غيره : وهذا معي إذا لم يغلا شيئا وإنما زادت هذه وبقيت هذه بحالها فإن أغلنا أو أحدهما حتى صارت نصف ثمنها جميعا يخرج من الثلث كان ذلك له عندى . رجع إلى الكتاب وإن نقص ثمن أحدهما فصارت خمسمائة درهم وبقيت الأخرى على حالها تسوى ألف درهم فله التي تسوى خمسمائة درهم لأنها ثلث المال وليس غير ذلك .

قال غيره : وهذا إذا لم تكن غلة إلا النخلتين رجع إلى الكتاب فإن نقصت قيمة أحدهما فصارت تسوى خمسمائة درهم لأنها ثلث المال وبقيت الأخرى على حالها وأغلنا ألفي درهم فإن له من النخلتين قيمة نصف كل واحدة منها تسعمائة درهم وخمسين درهما ثلاثة أرباع الألف وتطرح السهم على النخلتين فإن وقع سهمه على التي تسوى ألف درهم أخذ ثلاثة أرباعها وإن وقع سهمه على التي تسوى خمسمائة أخذها وأخذ ربع التي تسوى ألف درهم . وإن زاد ثمنها فصارت واحدة تسوى ثلاثة آلاف وواحدة تسوى ألفين فإن له من قيمتها ألف درهم وستائة درهم وستة وستون درهما وثلثا درهم فذلك ألف وثلثا ألف فلا يتم له أحدهما فيطرح له السهم فإن وقع سهمه على التي تسوى ألفين أخذ خمسة أسداسها وإن وقع على التي تسوى ثلاثة آلاف أخذ

خمسة أسباعها .

ومن غيره : قال نعم هذه المسألة إذا لم يغلا شيئا كان له ثلث القيمة كلها مصروف فيها . رجع إلى الكتاب وكذلك الذى يوصى بنخلة من نخلى هذه وهى مائة نخلة فله أوسط تلك النخل فإن كان نصفها شرار رديا ونصفها خيار فائقا طرح سهمه على ردية وجيده واحد نصف هذه ونصف هذه وجمع له كما وصفنا . وكذلك إذا قال أوصى له بعبد من عبيده فهو مثل النخل ،

قال غيره وهذا يخرج عندى إذا اتفقت قيمة النصف الجيد كله وقيمة النصف الرديء وأما إذا اختلف ذلك فالخرج فى ذلك أن تقوم النخل كلها ثم يكون له عشر القيمة ثم ينظر فإن خرج ذلك فى قيمة شىء من النخل كان له ذلك وإن خرج على أكثر من واحدة طرح له السهم على المتفقات وإن اختلفت القيمة طرح له السهم على ذلك وأكثر كان له فى النظر .

باب [٦٢]

مسألة في باب المبهم

رجل هلك وترك مالا يسوى ثلاثة آلاف درهم وأوصى لرجل بألف درهم فلم تنفذ الوصية حتى نقص قيمة المال أو هلك منه شيء فصار يسوى ألف درهم فليس للموصى له إلا ثلث المال فإن زاد المال حتى صار يسوى أربعة آلاف درهم فليس له الألف وكذلك لو أوصى بألف درهم وترك ما لا يسوى أربعة آلاف درهم ثم نقص المال حتى صار يسوى ألفي درهم فليس له إلا ثلث المال ولا ينقص منه شيء حتى يستوفى وصيته وإن زاد المال حتى صار يسوى ستة آلاف فليس له إلا الألف الذي أوصى له به ولو أنه ترك مالا يسوى ألفي درهم وأوصى لرجل بألف درهم فزاد المال حتى صار يسوى ثلاثة آلاف درهم فلموصى له بالألف ألف تام وإن نقص حتى صار يسوى ألف درهم فليس له إلا ثلث المال ولو زاد المال حتى صار تسوى

أربعة آلاف فليس به إلا الألف وحده ولو ترك مالا يسوى ألف درهم فأوصى لرجل بألف درهم فزاد المال حتى صار يسوى ألفي درهم فله ثلث المال وإن نقص حتى صار يسوى خمسمائة درهم فله ثلثه فإن زاد حتى صار يسوى ثلاثة آلاف أو أربعة آلاف فله الألف تام ولا يزداد عليه .

قال أبوالموثر : وقد فسرنا ما يدخل في باب الإفراد من هذه الوجوه الثلاثة التي ذكرت لك كلها سواء . وكذلك نقصانها من الوجوه الثلاثة التي ذكرت لك كلها سواء . قال أبوالموثر إذا لم تشهد البيعة أن المال كان يسوى كذا وكذا يوم مات الموصى فإنما النظر فيه يوم يحكم الحاكم بالتنفيذ حتى يصح أنه كان يوم مات الموصى على حال خلاف هذه الحال .

قال أبوالموثر : وإن شهدت البيعة أنه قد كان على حال خلاف هذه الحال من زيادة أو نقصان ولكن ذلك لم يكن في حال موت الموصى وإنما كان بعد ذلك لم ينظر الحاكم في ذلك وحكم به يوم يجده . وكذلك مثل رجل أوصى بأتمته هذه وشهدت البيعة بأنها ولدت ولدًا من بعد موت الموصى بشهر أو سنة ولو تشهد كيف كانت يوم مات الموصى ثم مات الولد قبل الحكم فإنما يكون قيمة الجارية في المال يوم الحكم فإن وجد معها ولد فلم يعرف متى ولدته فهو للورثة وليس للموصى له بالأمة وإن علم أنها ولدته بعد موت الموصى وصح ذلك فإن خرجت الأمة من الثلث إذا قومت يوم الحكم لأنه لم تعرف قيمتها يوم مات الموصى فولدها للموصى له . وإن خرج نصفها من الثلث كان له نصفها ونصف ولدها وللورثة نصفها ونصف ولدها وإن كانت

منها وصاياا بشاركت الموصى له فى الثلث فله ما يصح له منها وله من ولدها بقدر ذلك إذا صح أنها ولدته بعد موت الموصى ويدخل ما بقي منها ومن ولدها فى المال شرع الورثة والموصى لهم الآخرون فيه على ما وصفت أنه يقوم فى المال وأما حصته هو من ولدها فليس يدخل فى قيمة المال وسنبين ذلك إنشاء الله .

* مسألة : رجل هلك وترك مالا وترك أمة فأوصى لرجل بأتمته وأوصى لرجل بألف درهم فلم يعرف قيمة المال ولا قيمة الأمة يوم هلك ثم ولدت الأمة بعد موته ثم أراد الحاكم انفاذ الوصية إذا صحت معه فلم يدع أحد من أهل الوصايا ولا من الورثة أن قيمة المال كانت يوم هلك غير ما هى اليوم أو ادعوا ذلك ولم تصح بينة فإن الحاكم يقوم المال اليوم وينظر فيه وإن قوم المال فوجده يسوى ألفي درهم والأمة تسوى ألف درهم وولدها ألف درهم وصحت البينة أن الأمة ولدت هذا الولد بعد موت الموصى فإن الحاكم يحكم للذى أوصى له بالأمة نصف ولدها لأنه إنما له نصف وصيته ولصاحب الألف نصف وصيته رددناهما لأن الوصية كانت ألفين وكذلك ثلثا المال فرددناهما إلى ألف درهم ثلث المال فكان لكل واحد نصف وصيته فصار لصاحب الأمة نصفها ونصف ولدها ونظرنا فيما بقي من المال غير ولد الأمة وجدناه ألف درهم وخمسمائة درهم نصف الأمة خمسمائة درهم والألفين الأولين فلموصى له بالألف خمس ما فى أيديهم خمسمائة درهم ثم رددنا لهم نصف ولد الأمة وقيمة نصف خمسمائة درهم كما جعلنا له خمس

فى أيدىهم من المال فصيح له ستمائة درهم خمس ما فى أيدىهم وهو ثلاثة آلاف أخرى فى هذا الباب .

* مسألة : رجل هلك وترك عبدا أو مالا ودراهم فأوصى لرجل بألف درهم وأوصى لرجل بعبده فهلك العبد قبل أن تنفذ الوصية ثم صحت الوصية فأراد الحاكم أن ينفذها فادعى الورثة أن العبد الذى هلك كانت قيمته ثلاثة آلاف درهم وأنكر ذلك الموصى له بالألف . فأما الذى أوصى له بالعبد فليس له شىء ويسأل الحاكم الورثة البينة على قيمة العبد فإن أحضروا البينة أن قيمته كانت ثلاثة آلاف يوم مات الموصى ووجد ما بقي من المال ثلاثة آلاف درهم دفع إلى الموصى له بالألف تسع ما فى أيدىهم وهو تسع ثلاثة آلاف درهم ثلثمائة درهم وثلاثة وثلاثون درهما وثلث لأن كل خمسمائة درهم ربع الثلث لأنه كان ربع الوصية وهو تسع ما فى أيدىهم فإن لم يصح قيمة العبد كم هى يحكم الحاكم بينهم بشىء حتى يقر الموصى له بالألف درهم ان قيمة العبد كانت كذا وكذا ثم يستحلف ما يعلم أن قيمة العبد كانت أكثر مما أقر به إن ادعى الورثة أن قيمة العبد كانت كذا وكذا وأنكر الموصى له ولم تكن مع الورثة بينة وكره الموصل له أن يحلف ورد اليمين إلى الورثة فليحلفوا على ما ادعوا أن قيمة العبد كانت كذا وكذا ثم يجعل قيمته على ذلك ويكون الألف والقيمة فى الثلث يوم مات الموصى فلهذا حصته مما فى أيدى الورثة على ما ذكرت لك وإن كره الورثة اليمين وكره الموصى له اليمين لم يعكم الحاكم لهم بشىء إلا أن يكون الموصل له بالألف أو الوارث

يتيما فإن الحاكم سأل البينة التي شهدت بالوصية أن الهالك أوصى بالعبد ثم مات العبد عن قيمة العبد يوم مات الموصى فإن شهدوا أن قيمته كانت كذا وكذا حكم بقيمته على ما وصفت لك فإن شهدوا بقيمة كما هي سألهم عن أقل ما يشهدون به من قيمته فيقولون إن أقل ما كانت قيمته يوم مات الموصى كذا وكذا ثم يجعل قيمته على ذلك ويضيف إليها الألف ويجعل ذلك في الثلث ثم يعطى اليتيم والموصا له بالألف حصته مما بقي في أيديهم على ما وصفت حتى يستوفى الألف ثم لا يزيده شيئا وقد فسرنا هذا في صدر كتابنا هذا ، وإن قالت إنه إنما أوصى بعبد فلان ولا نعرف العبد ولم تشهد البينة بالعبد ولم يوجد العبد فإن الوصية بالعبد باطلة ويكون الألف في ثلث ما وجد من ماله وكذلك كل شيء أوصى به الهالك فعدم ولم يصح به بينة أنه كان له يوم مات فليس هو بشيء ويكون الوصايا الصحيحة في ثلث ما يصح من ماله .

مسألة أخرى : رجل هلك وأوصى لرجل بأمة فلانه ولفلان بألف درهم فلما أراد الحاكم تنفيذ الوصية وجد الأمة وقد ولدت ولداً ووجد مال الهالك يسوى خمسة آلاف درهم غير الأمة والأمة تسوى ألف درهم وادعى ورثة الهالك أن مال الهالك كان يسوى ألفي درهم فأنكر ذلك الموصا له بالأمة فإن على الورثة البينة فإن احضروا البينة أن مال الهالك يوم مات كان يسوى ألف درهم والأمة تسوى ألف درهم والمال يسوى اليوم خمسة آلاف درهم غير الأمة فللذي أوصى له بالأمة نصف الأمة ونصف ولدها كان ثمنها اليوم ألف

درهم أقل أو أكثر وللذى أوصى له بالألف ألفه تام وإن أعجزوا البينة استحلف الموصى له ما يعلم أن مال الهالك يوم مات كانت قيمته أقل من قيمته اليوم فإذا حلف كانت له الأمة وولدها إذا صح أنها ولدت هذا الولد بعد موت الموصى وكانت قيمتها اليوم ألف درهم قيمة المال خمسة آلاف درهم فلصاحب الألف ألفه وإن كان الموصى له بالأمة يتيمًا أو معتوها فلا يمين عليه وولدها على ما وصفنا .

وإن وجد مال الهالك يسوى ألقى درهم والأمة تسوى ألف درهم فادعى الموصى له بالأمة أن مال الهالك كان يسوى يوم مات خمسة آلاف درهم فإن عليه البينة فإن أحضرها فله الأمة وما ولدت . وإن أعجز البينة فعلى الورثة اليمين ما يعلمون أن مال الهالك كانت قيمته أكثر من قيمة اليوم فإذا حلفوا كان للموصى له نصف الأمة ونصف ولدها وللموصى له بألف خمس ما في أيديهم من الألفين ومن نصف الأمة ومن نصف ولدها حتى يستوفى في الألف ثم لا زيادة له .

وإن كان في الورثة يتيم أو معتوه فلا يمين على المعتوه ولا على اليتيم والأيمان على البالغين وإن نكل بعض البالغين عن اليمين وردها إلى الموصاله وحلف الموصاله فإن له حصّة من رد اليمين إليه من الورثة من الأمة ومن حلف منهم أخذ حصته من الأمة على ما وصفنا وبالله التوفيق .

* مسألة : ومن غيره رجل أوصى لرجل بعشر نخلات من ماله أو بعشرة ثياب من ماله قلت هل يكون هذا من وجه الميهم في الوصايا فعلى أنه يخرج من

المبهم وقلت إن لم يقل من ماله هل يثبت ويكون من المبهم في المال فعلى أنه قد قيل ذلك ، وقيل لا يثبت حتى يقول من ماله .

قلت : إن أوصى له بعبده أو جاريته وعنده جوار أو عبيد ما يكون للموصاله فعلى أنه يخرج معنا بعض أنه لا يثبت له إلا أن يجد ذلك الشهود في عبد أو جارية ، وفي بعض القول يثبت له أقلهم قيمة وفي بعض القول يكون له الوسط منهم . وفي بعض الأجزاء على وجه المضاف .

* مسألة : وعن رجل أوصى لرجل بمائة درهم من دراهمه قلت ما يكون مضافا أو مودعا ، فعلى أنه يكون له مائة درهم وازنة من دراهمه التي له ويشبه المضاف في ثبوتها من الدراهم ويشبه المودع في ثبوتها وازنة وليست من دراهمه على سبيل العدد . قلت وكذلك إن أوصى له بمائة درهم من نخله ما يكون مضافا أو مودعا فعلى أن هذا من المودع في نخله .

قلت : وكذلك إن أوصى له بمائة نخلة من دراهمه فعلى أن هذا من المودع في دراهمه قلت وكذلك إن أوصى له بعشر نخلات في دراهمه أو داره أو أرضه هذه أو لم يقبل هذه ما يكون . فعلى أن هذا يخرج من باب المودع فإن قال ذلك في شيء معروف كان مودعا في معلوم ، وإن لم يقل في معروف وكان مودعا في موصوف حيث ما أدركته الصفة له من ماله .

قلت : وهل للمضاف معنى يستدل به على الفرق بينه وبين المودع عندى فعلى أنه يخرج المعنى عند من أبصره وهدى إليه وهو على ما كان يخرج وسطا من الشيء الموصى به فيه أو منه .

باب [٦٣]

فيمن له مال هل عليه أن يخبر به الورثة أو غيرهم

وعن رجل حضره الموت وله على الناس دين هل عليه أن يخبر الورثة بذلك الدين الذي له على الناس أو يوصي به ، قال معي أنه إذا خاف على ذلك التلف إن لم يعلم به الورثة مثل ما يخاف على المال إذا كان مودعا في الأرض فيعجبني أن يخبر به ولا يبين لي أن ذلك يلزمه كلزوم المضمونات عليه لأن هذا مضمون على غيره وعلى الديان تأدية الحقوق إلى أهلها .

قلت : فإذا كان الدين على من يأمنه هل يستحب أن يخبر به على حال .

قال : هكذا معي إذا وقع له أن في ذلك منفعة وبلوغ من الورثة إلى المنفعة بقوله قلت له فإذا كان مستودعا مالا له في الأرض أو جاعلته مع

رجل أمانة وحضره الموت هل يلزمه أن يخبر بذلك .

قال : أما الأمانة فإذا كانت مع أمين فهي عندى بمنزلة الدين وأما إذا استودع ماله الأرض فهذا عندى إتلاف للمال وعليه عندى أن يخبر بذلك ويشهد عليه إذا كان هو الذى استودعه الأرض .

* مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الأشياخ عن سعيد بن قريش وقال فى رجل يوصى عند موته أن لى فى موضع كذا وكذا مالا دفينا مدفونا هل يجوز للموصى أخذ ذلك .

قال : إن كان ذلك فى موضع يسكنه الميت فتحكه له وإن كان فى موضع لا يسكنه الموصى فليس ذلك بمحكوم له به ولا يجوز للموصى أن يتعرض لذلك ، قلت وإن كان الوصى وارثا قال المعنى واحد .

قلت : وإن كان الموصى علامته كذا وكذا فوجد كذلك كما قال .

قال : عندى أن المعنى واحد إلا أن يكون فى موضع يسكنه الموصى .

باب [٦٤]

فى وصية المريض إذا عجم

وعن رجل مرض واعتجم وذهب كلامه فدعا بدواة وقرطاس وكتب على من الدين كذا وكذا وللأقربين كذا وكذا وصية منى فأشهديا فلان وأنت يا فلان على بهذا فإنه قد أمسك على لسانى وأنا ثابت العقل أعرف ما أكتب فخط هذا كله بيده .

فعن أبى على إنا نحن نخب عن إمضاء ذلك ونطلب فيه الأثر وضعف ذلك عندنا حيث لم يتكلم .

وأما إن كان هو ممن يكتب وكتب وصية ودفعها إلى الشهود وقال اشهدوا على بما فى هذا الكتاب فإنها وصيتى فقد قيل إن ذلك جائز ويشهدون عليه بما فى ذلك الكتاب ولو لم يقرؤه عليه إذا كان هو يكتب ويقرأ وإن كان لا يكتب فلا يجوز ذلك إلا أن يقرأ الكتاب عليه ويشهدهم

بذلك ويكون الكتاب في أيديهم ويعرفوا كلها فيه ، قال أبو الحسن إذا كان يكتب كتب وصيته وكتب لهم أن يشهدوا عليه بما فيها فإنه قد عرف بما كتب شهدوا عليها وهي جائزة لهم أيضا إذا كان يكتب وكتب لهم أن هذه وصيتي فأشهدوا على بما فيها ولو لم يقرؤها إذا كان هو يكتب وقال أنه كتبها .

ومن غيره : قال يخرج جميع القولين على الصواب عندنا وقد عرفنا أن في الكتاب اختلافًا فقال من قال الكتاب ليس بكلام حتى يتكلم الكاتب فعلى هذا المعنى يخرج قول أبي على رحمه الله وهو حسن كما أنه لو كتب طلاق امرأته لم تطلق في بعض القول حتى يتكلم . وقال من قال إن الكتاب كلام فعلى هذا يخرج قول أبي الحسن رحمه الله وقد ثبت الاحتجاج من سليمان بن داود على بلقيس من منقار طائر بقوله ألا تعلوا على وأتوني مسلمين ينظر في ذلك هكذا عرفنا من قول الشيخ أبي سعيد رحمه الله .

* مسألة : من الزيادة المضافة وإذا ذهب لسان رجل لعلة حديث فأومأ برأسه وأشار بيده لمعنى يريد في وصيته وأراد أن يوصي بذلك لم يجوز ، وإن استدل على مراده لأن الحكم لا يقع إلا على الصحة من العقل وهذا لا يعلم ما يريد به بإشارته غير التوهم بالظن فإن قال قائل إن العقل ثابت فلم لا يؤخذ بإشارته وإن لم ينطق بذلك قيل له إنا لا نعلم صحة عقله إلا بلسانه وذلك أن الرجل لو تكلم بشيء وهو عندنا صحيح العقل فخلط في كلامه أو جاء بشيء يدل على ذهاب عقله لكننا نحكم عليه أنه زایل العقل وإنما دلنا على ذلك لسانه .

باب [٦٥]

فى وصية المالك

وليس للمملوك وصية فى ولده الحر ولا فى ماله .

* مسألة : عن أبى سعيد واعلم أنى كنت أجبتك فى كتاب كتبت به إليك أن العبد التاجر تجوز وصيته فى قضاء دينه فى تجارته هو وقد وجدت فى ذلك إختلافا وأحب ألا تجوز وصيته لأنى وجدت ذلك عن بن محبوب رحمه الله وأحب أن يكون هذا القول بذلك وكذا إن شاء الله .

* مسألة : وعنه أيضا وأما الذى يموت ويوصى بدين عليه ويوصى إلى فى قضاء دينه وإنفاذ وصيته فقضى الوصى الديون وباع المال وأنفذ الرصايا ثم صح أن الرجل عبد مملوك فالذى معنا أن وصية العبد لا تجوز وأنه لا يجوز أمره فى ماله ولا مال له إلا فيما قد جعل له مولاه فيه التصرف ومن إخراجة

للتجارة فإن كان سيده قد أخرجه للتجارة وصح ذلك وأوصى بقضاء دينه الذى أدانه فى ذلك الحال مما فى يده من ذلك المال الذى هو مخرج فيه للتجارة فقد جاز ذلك معنا لأن فعله فى ذلك جائز فى المال على سيده وأما ما سوى ذلك من حجج أو أرش أو غير ذلك أو ديون فى غير التجارة أو كان قد أخرجه سيده من حال التجارة ومضى أحكام ما هو فيه من التسليط فى التجارة فلا تجوز وصيته ولا إقراره فى ذلك فإن كان هذا المال قد نفذ على وجه حق فقد جاز وإن على غير ذلك لم يصح ذلك فإن أدرك المال بعينه رجع إلى سيده وضمن الوصى للمشتري بما قبض منه فى الحكم ورجع الموصى على الغرماء إن قدى عليهم وإن لم يقدر عليهم وغابوا أو ماتوا فلا شيء له ويضمن للمشتري إلا أن يكون الوصى شرط على المشتري إنما بعث لك هذا المال ولا علم لى به فإن أستحق منك هذا المال فلا حق على لك فإن شرط عليه فلا شيء عليه للمشتري ، وإن لم يترك المال بعينه وصح على من أتلّف هذا المال كان على من أتلّفه ضمان ذلك شرواه أو قيمته برأى العدول إن أعدم شرواه .

باب [٦٦]

في وصية الصبيان والمجانين

وسأله عن الصبي واليتم واليتيم إذا أوصوا وصية الموت هل تجوز وصيتهم قال نعم إذا كانوا عاقلين ولم يلقنوا إذا أوصوا بالمعروف ولا تجوز عطيتهم .

قلت : يوصون بإيمان وحج هل يثبت ذلك لهم قال ليس يثبت لهم إنما سمعنا إنما يثبت لهم إذا أوصوا بالمعروف .

قلت : فإن أوصوا بالمعروف إلى ثلث المال يجوز قال لا . قلت فإلى كم .

قال : إلى الخمس :

* مسألة : قال أبو الموثر في صبي أقر بالبلوغ عند موته وهو بجد البالغ أن

وصيته جائزة وإقراره إذا أقر بالبلوغ جائز وهو في حد البالغ .

* مسألة : قلت فتى تجوز وصيتها عند الموت قال إذا عقلا الوصية ولم يلقنا وأوصيا من أنفسهما وصية من المعروف أو من أبواب البر وأوصيا لإنسان غنى أو فقير جازت وصيتها إلى خمس مالها وقد قيل إلى الربع أيضا تجوز ولا أمضى لها الثلث كما أمضيته للبالغ ولعل فيها قولاً آخر أنه يجوز لها إلى الثلث والله أعلم .

وإن لقنا الوصية ولم يحسنا يوصيان بما أمرا أن يوصيا به فلا تجوز وصيتها . وإن لم يعرفا لقنا أو كان من تلقاء أنفسهما جازت وصيتها إلا أن يكون في حد يعلم أن مثلها لا يعقل الوصية وإن ذلك إنما هو تلقين فلا تجوز وصيتها ، قلت أرأيت إن أتاهما آت فقال أوصيا بكذا وكذا للفقراء وأوصيا لفلان بكذا وكذا ففعلا يكون هذا تلقينا وهما في حد الصغير الذى لا يفهم هما أرفع من ذلك قال قولان هذا ليس تلقين وأقول أنه جائز ولكن التلقين عندى أن يقول لها أوصيا بكذا وكذا فيقولان كيف نقول فيقول لها قولاً كذا وكذا فيعلمها كيف يلفظان فهذا عندى تلقين ولا تجوز هذه الوصية .

ومن غيره : قال الذى معنا أنه أراد أنها ليس في حد الصغير الذى لا يفهم هما أرفع من ذلك وهو كذلك ، قلت أرأيت إن قالوا نريد أن نوصى بكذا وكذا فكيف يقول للشهود فقال لها قولاً كذا وكذا يكون هذا تلقينا قال ما أقول هذا تلقينا وأقول أنه جائز لأنها هما عقلا ذلك ولكنهما أرادا معرفة القول الذى تثبت به الوصية وقد يفعل ذلك الرجل البالغ وليس

كل يحسن اللفظ الذى يثبت به وهذا جائز قلت أرأيت إن كانا مراهقين وأمرنا أولقنا أنجوز وصيتها قال قول إن وصيتها إذا كانا على هذا الحال جائزة وليس هذا عندى بأشد من البيع ،

* مسألة : ومن جامع بن جعفر وإذا عقل الغلام وأوصى بالمعروف جازت وصيته ولو لم يحلم وقد أجاز عمر بن الخطاب رحمه الله .
وأجاز عمر بن عبد العزيز وصية جارية ابنة سبع سنين ووصية غلام بن عشر سنين .

وقال من قال إذا أوصى جازت وصيته إلى الثلث وقال من قال إلى الخمس من ماله وهو أحب القولين إلى .

ومن غيره : وقال من قال أن وصية الصبي لا تجوز ولا يحكم بذلك في ماله حتى يبلغ لأنه زائل عنه الغرض فأحرى أن لا تجوز عليه الوسائل إلا أن يتم الوراثة ذلك ، فإن أوصى الغلام بشيء من الحقوق وأوصى لإنسان بقيامه عليه فلا تجوز عليه الحقوق إلا بينة واضحة وصحة .

* مسألة : من غير الكتاب ومن جواب أبي عبد الله إلى موسى بن علي وعن رجل مجنون أوصى بثلث ماله للأقربين هل يجوز ذلك فأما موسى بن علي فكان يجيز له إلى ثلث ماله ما يجوز للصحيح .

وأما سليمان بن عثمان فكان يقول تجوز له الخمس .

ومن غيره : وقول لا تجوز وصية الصبي ولا المجنون لأن ذلك إتلاف لما لها .

* مسألة : وسألته عن جارية أوصت بثلاث مالها عند موتها قال إن شاء الولي أمضاه وإن شاء لم يمضه إذا كانت قد عدلت وإن أمضاه فقد أحسن ، قال أبو عبد الله رحمه الله إذا عدلت وقد كانت تعقل جازت وصيتها .

* مسألة : مما يوجد عن أبي عبد الله وقال إذا أوصى الصبي بوصية عدل جازت وصيته إلى ثلث ماله والعدل عندنا في الحج والفقراء والسبيل ، وقال من قال لا تجوز وصيته إلا إلى الخمس ولو كان عدلا .

* مسألة : وعن الصبي والمعتوه هل تجوز وصيتها قال أبو زياد حفظنا أنها إن أوصيا بخمس مالها جازت وصيتها ، وقال موسى بن أبي جابر أنه إذا كان الصبي يعقل الوصية جازت له إلى ثلث ماله . وقال أبو مروان إن كان المعتوه مرة يعقل ومرة يذهب عقله جازت وصيته إلى ثلث ماله .

ومن غيره : فإن أوصى بحج أو زكاة أو أيمان ونحو ذلك من اللازم لم يجزه وقال من قال يجوز في جميع الوصايا من البر إلا الحقوق فإنه لا يجوز ولا تجوز وصية بشيء لرجل بقيامه عليه ولا بحق له عليه ولا يدين له عليه .

* مسألة : وقال غيره من جواب سعيد بن محرز إلى موسى بن علي وعن غلام

لم يبلغ الحلم وأوصى لخالته بثلث ماله وذكر في وصيته ديناً فقال وأوصيت
لخالتي بثلث مالى وبما قامت على أو بإحسانها إلى .

فأما أبو زياد فيستضعف ذلك وقال تعطى أجر ما قامت عليه أو نحو
ذلك .

وقد عرفت رحمك الله ضعف من لقيناه وقال منير يجوز لها .

وقال مسلمة يجوز الخمس والسلام عليك ورحمة الله .

وقال غيره وقد قيل لا تجوز وصية الصبي بحق عليه ولا بقيام عليه وإنما
تجوز في أبواب البر وإن هذا لحسن لأنه من أبواب البر .

* مسألة : ومن سماع محمد بن خالد وعن صبي حضرته الوفاة والصبي يصلى
ويعقل فأعتق غلامه قال يعتق العبد إذا كان يصلى ويعقل .

* مسألة : مما يوجد عن جابر وغيره رحمه الله وعن صبية توصى بثلث مالها
عند موتها إن شاء الولي أمضى وإن شاء لم يمضى .

باب [٦٧]

في الحد الذي
يجوز أن يوصى إليه
وفيما حدث من مال

وإنما يجوز للموصى عند الموت في ماله إلى الثلث ولا يجوز له أكثر من ذلك وإنما يوصى به في أبواب البر.

وقيل سأل بن أبي وقاص النبي ﷺ بكم يوصى من ماله فقال بالثلث والثلث كثير لأنك تدع عيالك في غنى خير من أن تدعهم يتكففون الناس وقال النبي ﷺ إن الله جعل لكم ثلث أموالكم عند الموت زيادة لكم في أعمالكم .

قال أبو بكر الصديق إن الله رضى من الغنائم بالخمس فأنا أوصى بخمس مالى .

* مسألة : ومن أوصى بثلث ماله ثم حدث له مال لم يكن علم من ميراث ونحوه فقال من قال الثلث في جميع المال وقال من قال إنما للذي أوصى له بالثلث ثلث ماله الذي علم أنه له فأوصى فيه ولعل هذا رأى موسى بن علي رحمه الله .

* مسألة : وأما الوصية فجائزة بعد الموت وإنما الوصايا في ثلث المال بعد الدين والحقوق والإقرار . وكذلك إن أوصى بجزء من ماله من سدس أو ربع أو كذا وكذا لفلان فإنما ذلك الجزء يخرج من بقية ماله بعد الحقوق والإقرار إلا أن يكون الموصى قال بسدس مالى هذا قبل الدين فإن أوصى بذلك أيضاً جاز حيث حده على هذه الصفة .

* مسألة : ومن أوصى لرجل يثلث ماله ثم قتل الموصى فإن قتل خطأ فالموصا له بالثلث ثلث ماله وثلث الدية وإن قتل عمداً فلا حق له في الدم إلا أن يعفو الورثة عن القتل أو يصالحوا فإن رجع العمد دية كان للموصا له ثلث الدية .

قال أبو الحسن : إذا أوصى رجل يثلث ماله ثم قتل الموصى فالموصا له ثلث ماله وثلث ديته والدية من المال وكذلك إن استفاد مالا من بعد الوصية فالموصى له ثلث ماله يوم مات . قال أبو سعيد وقد قيل لا يدخل في الدية .

ومن غيره : قال وقد قيل إذا أوصى بثلث ماله ثم استفاد مال أو قتل باختلاف فقال من قال إنما له ثلث ماله يوم الوصية .

قال المصنف : وجدت ذلك عن مسيح وقال من قال ثلث ماله يوم مات .

قال المصنف : وجدت أن ذلك قول أبي الوليد قيل له فالوصى لم يقل يوم أموت قال الوصية لا تكون إلا بعد الموت وقيل ثلث ماله يوم مات مع ثلث الدية والدية داخلة في المال .

* مسألة : ومن الأثر قال يستحب للميت أن يوصى بالخمس من ماله أو قدر الخمس فيجعل خمس الخمس للفقراء وما بقي فللأقربين ذلك لمن كان له ولد ومن لم يكن له ولد فيستحب له أن يوصى بالربع من ماله أو بقدره ثمنًا فيجعل ربع الربع للفقراء وما بقي للأقربين .

وعن رجل حضره الموت في كم تجب عليه الوصية ؟ ... فإنه يوصى بالقليل من الكثير وقيل الوصية في ستمائة درهم فصاعدًا ويستحب أن يوصى بخمس ماله إذا كان له ذلك ويجعل خمس ذلك الخمس للفقراء وما أوصى به من دون ذلك فحسن ويجوز له أن يوصى إلى ثلث ماله .

* مسألة : قوله عز وجل ﴿ من بعد وصية يوصى بها أو دين غير مضار وصية من الله والله عليم حكيم ﴾ . ولا يحل أن يقر في الوصية فيحيف على وارثه

باراكان أو فاجرًا قال ولا يحل له أن يجاوز الثلث في وصيته ولا يحتل في هذا فإن فعل فقد خالف ما أمر الله به وجار في وصيته واعتدى قال وقد قال روى عن النبي ﷺ إن سعدًا قال لرسول الله ﷺ أوصى بمالى كله قال لا . قال فأوصى بالشر . قال لا .

قال : فأوصى بالثلث قال نعم والثلث كثير لأن تدع عيالك أغنياء خير من أن تدعهم يتكففون الناس .

* مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الرهائن .

قلت : أرأيت إن كان برًا من جميع العلائق فأبى أفضل له أن يدع ثلث ماله على ورثته أو يوصى به في أبواب البر قال إذا أوصى لقرباته كما أوجب الله عليه كان ما بقي على الورثة أفضل لما روى عن النبي ﷺ أنه قال لسعد وقد أراد أن يوصى بماله كله والله أعلم .

باب [٦٨]

فيما يكون من الثلث وما يكون من رأس المال

من جامع الشيخ أبي محمد اتفق علماؤنا فيما تناهى إلينا عنهم أن من لزمه فرض الصلاة والزكاة والحج والعنق والصدقة عن يمين حلفها أو نذر وجب عليه الوفاء بها وما كان من سائر الحقوق التي أمر أن يفعلها ولا خصم له من المخلوقين فيها مما هو أمين في أدائها ولم يؤدها ولا أوصى بها لأنه لا شيء على الوارث ولا تعلق أدائها ولا أداء شيء منها كان الهالك تاركاً لذلك من طريق النسيان والعمد واختلفوا فيه إذا أوصى بها وأمر بإنفاذها فقال سليمان بن عثمان وغيره يجب إخراج ذلك من جملة المال بعد موته وسبيله سبيل سائر الحقوق المأمور بإخراجها من جملة المال .

واحتجوا أيضا بقول النبي ﷺ لما سأله الخثعمية فقالت يا رسول الله إن أبا شيخ كبير لا يستمسك على الراحلة وقد أدركته فريضة الله في الحج فأحج عنه قال ﷺ أرأيت لو كان على أبيك دين فقضيته عنه أكنيت قاضية لذلك قالت نعم قال فدين الله أحق .

فقالوا قد شبه الحج بالدين فلما كان الدين من رأس المال كان الحج مثله والله أعلم .

قال موسى بن علي : ومحمد بن محبوب وأبو معاوية وأبو المؤثر وغير هؤلاء من الفقهاء رحمهم الله : ما كان من هذه الحقوق التي ذكرناها من الحج وغيره يرجع إلى الثلث إذا أوصى به الميت هذا الذي أوجبه النظر عندي ويشهد بصحته الخبر وذلك أن الدين يجب قضاؤه وإن لم يوص به والحج فلا يجب قضاؤه إلا بعد الوصية لا تفاقمهم جميعا على ذلك .

وأیضا فإن الدين لو قضى عنه في حياته بغير أمره لسقط عنه أدائه وكذلك بعد وفاته باتفاق ودليل آخر أن المريض لو كان عليه دين وحج ولم يخلف وفاء لقضائها أن يبدأ بالدين فيقضى ولو كان سبيله سبيل الدين لضرب له معه .

ودليل آخر قول الله تعالى ﴿ وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدُقْ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا ﴾ .

فالإنسان لا يتحسر على مالا يقدر على فعله وإنما يتحسر على ما يقدر على فعله وكذلك قوله جل اسمه قال رب ارجعون لعلى اعملن صالحا فيما تركت كلا وإنما يطلب الرجعة إلى ما فاتته من الواجب وغير الواجب لا يطلب الرجعة وإنما شبهه رسول الله ﷺ بالدين لأن المرأة سألت عن الأداء فشبه لها ذلك بأداء الدين إذا قضته عنه كان قضاؤها عنه كقضاها الدين عنه إذا قضته ولم تسأله عن الوجوب فيرد الجواب عنه والله أعلم وبه التوفيق .

* مسألة : قلت له فالحجة إذا أقر بها أنها حجة الفريضة التي تلزمه وأوصى بإنفاذها وكذلك زكاة ماله التي هي مضمونة عليه إذا أقر بها وأوصى بإنفاذها يكون هذا من رأس المال أو من الثلث .

قال معى أنه يختلف فى ذلك فقال من قال أنه من رأس المال وقال من قال أنه من الثلث .

قال وأما إذا أقر أن عليه حجة أو زكاة ولم يقر أنها زكاة ماله ولا حجة الفريضة فهذا يخرج عنه من رأس المال لأنه يمكن أن يكون لزمته من غيره فصارت عليه ديناً على معنى قوله .

قلت له : فكفارة الايمان وكفارة قتل الخطأ ما يخرج من الثلث أو من رأس المال .

قال معى أن اللوازم المجتمع عليها التي تلزم لله يختلف فيها قال من قال أنه من رأس المال وقال من قال من الثلث .

قلت له : فالحقوق التي تلزم الله بالاختلاف من الثلث مع من يلزمها أم من رأس المال .

قال معي أن الذي يختلف فيها عند من يراها لازمة هي مثل المجتمع عليها عنده فيما يشبه عندي .

قال : وأما حقوق العباد إذا ثبتت فهي من رأس المال وليس أعلم أن أحداً يختلف فيها على معنى قوله قلت له فإن استفرغ حق العباد جميع ماله وكان قد أوصى بحجة أو غيرها من اللوازم لله هل يقضى المال كله في الدين ولا يترك لما يلزمه الله من الحقوق شيئاً على قول من يقول أنها من الثلث قال معي أنه يقضى الدين الذي للعباد فإن بقي من المال شيء كانت الحقوق اللازمة وجميع الوصايا في ثلث ما بقي من المال على قول من يقول ان حقوق الله في الثلث وإن لم يبق شيء لم يحكم للوصايا بشيء وقضى كله في الدين .

قلت له : فوصية الأقربين من الثلث قال هكذا عندي ولا أعلم في ذلك إختلافاً . قلت فالتعق لغير كفارة في المرض من رأس المال أم من الثلث قال معي أنه من الثلث وفي بعض القول أنه من رأس المال قلت له فالإختلاف في التعق لغير كفارة أنه من رأس المال أو من الثلث كالإختلاف في التعق في الكفارة قال أما إذا اعتق الذي تلزمه الكفارة في حياته عن كفارته فعلى أنه قد جاز وقد أدى ما عليه ولا أعلم في ذلك إختلافاً ولو لم يخلف من المال غيره وخلف ديناً والله أعلم .

وأما إن أوصى بالتعق عن الكفارة فيشبه أن يكون الإختلاف فيه وفي

العتق لغير الكفارة سواء عندى على معنى قوله .

قلت له : فإذا كانت الوصايا منها لوازم مثل الزكاة والحج والكفارات ومنها نفل هل يبدأ باللوازم ويخرج لجملتها تامة فإن بقي من الثلث شيء وزعه على وصايا النفل وإن لم يبق شيء لم يترك له شيء في صحته فهو من رأس المال والعتق ماض في الصحة والمرض .

* مسألة : وعن رجل يقر عند موته أنى قد دبرت غلامى هذا في صحتى هل يكون من الثلث أو من رأس المال فهو عندنا من ثلث ماله .

* مسألة : وعن رجل ضيع صدقته سنين فلما حضرته الوفاة أقر أنى لم أؤد زكائى من كذا وكذا سنة فعلى كذا وكذا من درهم وأوصى بوصايا حسبت مع زكاته فعدت الثلث وكرهوا الورثة أداء الزكاة فقد سألت عن ذلك .
فأما هاشم فرأى الزكاة تامة والنقص فيها بقي . وأما الأزهر فرأى النقص في جميعه وحفظ ذلك عن سليمان بن عثمان وأما موسى فقال كل من ثبت عليه شيء في حياته في صحته من صدقة ماله أنه من رأس المال .

* مسألة : جواب أبى عبد الله وعن رجل حضرته الوفاة فأوصى بوصيته وقال إن أمى كانت أوصتنى بوصية فلم أخرجها سألت من الثلث يكون أم لا .
فاعلم أنه إن كان لأمه مال قد ورثه هو وقد أوصى بهذه الوصية أخرجت وصية أمه تامة من ثلث ماله الذى ورثه عن أمه إن لم يكن ورثها غيره وإن لم

يكن لها مال ورثه عنها فهذه الوصية التي أوصى بها عن أمه مع ما أوصى به عن نفسه كله في ثلث ماله .

* مسألة : قال عبد الله بن حازم الدين من رأس المال والوصايا كلها من الثلث .

وقال : في رجل أعتق غلاما صغيرا أنه يعتق وله النفقة في ماله من ثلث ماله .

قال غيره نعم قد قيل هذا وقال من قال إذا أعتقه في مرضه أعتق من الثلث وكانت نفقته ضامنا عليه في المال كله لأنه ضمنه في حياته وهو جناية جناها على نفسه وكذلك إن أعتق عبدا له فيه شريك في مرضه عتق العبد وكانت حصته من العبد من ثلث ماله وحصة شركائه في ماله من رأس المال لأنها جناية .

وقال : من قال من ثلث ماله أيضا لأنه في المرض والقول الأول أحوط عليه لأنه أتلف مال شريكه فضمنه فهو عليه في ماله وكذلك نفقة الصبي محكوم بها عليه في حياته فهي دين عليه في ماله .

قال غيره : وقد قيل إذا كان التدبير أو العتق في الصحة كانت النفقة من رأس المال فإذا كان في المرض فالنفقة من الثلث .

* مسألة : عن أبي الحواري وعمن تلزمه كفارة صلاوات وحج وزكاة ووصية

للفقراء ولأقربيه يعجز ثلث ماله عنه فهل ينفذ الثلث في الحقوق التي لله إلى أكثر من الثلث وهل يجوز لمن يوصى إليه يجعل الحج والزكاة من رأس المال . فعلى ما وصفت فأما ما كان من الوصايا في أبواب البر مثل الأقربين والفقراء وحج النافلة وما يشبه ذلك من النوافل فلا يجوز أن ينفذ بذلك الثلث وأما ما كان من حج الفرائض والزكاة والكفارات من الصلوات والأيمان وما يلزمه من الكفارات فهذا يكون من الثلث .

وقد قال بعض الفقهاء هذا يكون من رأس المال ومن تعدا بها أكثر من الثلث جاز له ذلك على قول بعض الفقهاء وهذا إذا لم يكن برأى الحاكم فإذا كان برأى الحاكم لم يكن له إلا ما رأى الحاكم .

* مسألة : وقيل إذا صحح على رجل دين في الصحة بإقرار منه أو بيته ثم أقر بدين في المرض فدين الصحة أولى ولا يجوز إقراره في المرض إلا أن يصح ذلك بالبينة فإذا استوفى الغرماء أخذ الدين أقر لهم في المرض بلغنا ذلك عن إبراهيم النخعي وعطاء وقال غيرهم الإقرار في المرض ثابت مع الإقرار في الصحة ومع الحقوق التي صحت في المرض وكل ذلك في رأس المال .

باب [٦٩]

فى الموصى إذا أقر بحق لله ولم يوص بإنفاذه

ومن أوصى أن عليه حجة أو نذرا أو أيمانا أو كفارات ولم يقل أدوه عنى
فقل ليس هذا بشىء ثابت إنما هو كأنه أقر به ولم يوص بإنفاذه عنه إلا أن
يقول إنى أوصى بحجة أو بأيمان أو بنذر فإن هذه وصية .

ومن غيره : قال وقد قيل أنه إذا أقر بشىء من اللازم مما قد قيل أنه من
رأس المال وقيل أنه من الثلث فالذى يقول أنه من الثلث لا يوجب إنفاذه
إلا أن يوصى به والذى يرى أنه من رأس المال يثبت ذلك على الموصى
والورثة ولزمهم إنفاذه .

* مسألة : وعن رجل يقول فى وصيته عند الموت على ثلاثون حجة وعلى

عشرون يمينا وعلى كفارات صلوات ويسمى بعدها ويقول يخرج هذا عنى من مالى أكون فى الثلث أم فى رأس المال . فهذا على ما وصفت يخرج من ثلث ماله لأن هذا من وجوه الوصايا .

* مسألة : وإذا أقر المريض أن عليه كفارات أو زكاة ولم يوص به وإنما هو أقر بذلك قال بعض الفقهاء على الورثة أن يخرجوا ذلك وفيهم سليمان بن عثمان رحمه الله وقال آخرون ليس عليهم إخراجها إلا أن يوصى به وهو قول موسى بن على رحمه الله ومحمد بن محبوب رحمه الله .

* مسألة : وسئل عن رجل أقر أنه لم يكن يزك مالا من ماله فى مرضه ثم مات هل على الوارث الزكاة قال معى أنه إذا احتمل أنه لم يكن يزك به بعد فلا معنى لإقراره هذا ولو كان لا يحتمل إلا أنه مقر بزكاة قد كان أضعافها فى هذا المال ولم يزكها فأحسب أنه فى بعض القول أن الإقرار فى مثل هذا واجب لأنه مضمون فى ذمته بمنزلة الدين ولعل ذلك يخرج على قول من يقول أنه من رأس المال وأرجو أنه فى بعض القول أنه لا يثبت إقراره إلا أن يوصى به فى الحكم .

باب [٧٠]

في المال الذى إذا استهلكه السدين كيف يفعل الورثة

وعن رجل هلك وترك مالا وعليه حقوق للنساء وديون للناس يدخل فيها
اليتيم والغائب ولم يوص وأراد الوارث أن يقضى ما على والده من الديون
والحقوق من مال المالك وينقص جملة المال عن الحقوق والديون فهل لهذا
الوارث مدخل أن يقضى من حضر من الناس ويسأل من طمع فيه من أهل
الحقوق ويوقف للغائب واليتيم قطرا من المال يأكل ما بقي ويبيع ويتلف
وإنما تكون الفضلة التى يأكلها أو يتلفها لأنه دعاه بعض أصحاب الحقوق
إلى ترك النصف من حقوقهم فيرجى الفضل وهو الذى يريد أن يأكله ويتلفه
ويوقف للغائب واليتيم حصته تامة وكذلك قلت إن كان الغائب فى بعض
قرى عمان أيلزمه أن يحمل ماله ونفسه إليه ليعطيه حقه وكذلك إن كان

مسجدا عليه أن يقوم به ويؤدى ذلك فيه .

وقلت : ما تقول إن أنا غمست يدي في المال وقضيت من حضر وأخرت من غاب والأيتام وفعلت كما يفعل الذى له المال وعليه الدين .

وقلت : ما تقول إن حدث بي حدث موت قبل أن بصير إلى كل ذى حق حقه أكون سالما أم كيف رأى في ذلك .

وقلت : ما تقول إن أنا قضيت من الدين ما نقل منه حتى إذا بقي من الدين القليل لیتيم أو غائب قسمت ما بقي من المال على الورثة وعرفتهم ما بقي من الدين وقلت لهم على كل واحد منكم من الدين بقدر ما أوقع لهم من الميراث وعرفتهم ذلك أقروا بالدين أو أنكروا هل يجوز لى مقاسمتهم على هذا الوجه فليس للوارث إلا ما فضل من الدين وإذا لم يكن المال يقوم بالدين فكان ينقص عن الدين كان الغرماء أسوة في المال للمقل بقلته والمكثر بكثرته فإن ترك أحد من الغرماء من ماله شيئا للوارث جاز له أكله وإن تركه للهلك رجع على الغرماء حتى يستوفوا حقوقهم وإنما يباع من المال بقدر حصة الحاضرين الذين يقدر على تسليم ذلك إليهم والباقي يكون موقوفا إلى أن يقدر على أدائه والغائب من المصر والیتيم يقيم لهم الحاكم وكيلا يقبض مالهما والغائب في المصر يحتج عليه أن يحضر في قبض ماله فإن لم يحضر بعد الحجة أوقفت له بقدر حقه وأقام له الحاكم وكيلا يقبض حقه وما سلم إلى الغرماء من المال يحكم من الحاكم فلا يلحقهم سائر الغرماء الذين لم يقبضوا حقوقهم إن تلف المال وإن قبضوه بغير حكم حاكم ثم تلف المال قبل أن

يصل أصحاب الحقوق إلى حقوقهم تحاصصوا فيما قبضه القابضون من الغرماء وقلت ما تقول إن لم يكن للوارث دخول في هذا وعظم عليه الشيء وثقل وفي يده من المال سيف وكتب وغير ذلك كيف يعمل بذلك وكيف خلاصه منه على ما وصفت لك من دينهم أنه يحيط بماله وعسى يزيد فليس للوارث أن يملك شيئا من المال لنفسه إلا بعد بلوغ أهل الحقوق إلى حقوقهم فإن حاز شيئا من المال على وجه الحفظ له إذا لم يكن له ثم وصى من يقوم به ولا وصل أصحاب الحقوق إلى حقوقهم فحازه ليحفظه إلى أن يصل أصحاب الحقوق إلى حقوقهم وهو يقدر أو لم يقدر على ذلك في الوقت أو لم تقم عليه حجة لأصحاب الحقوق فيدفعها جاز له ذلك الحوز على هذا السبيل وإن تلف المال فلا ضمان عليه في هذا الوجه .

قلت : ما تقول إن كان الورثة جماعة فأقر بعض بالدين وأنكر بعض وأخذوه بالمقاسمة أيلزمه ذلك وهو يعلم أن ليس في المال فضل له ولا لهم على علمه ما الذى ترى له أن يفعله فإذا لم يصح الدين مع جميع الورثة حتى تقوم عليهم بذلك الحجة فكانت حجة من لم تقم عليه الحجة بالدين قائمة على من أقر بالدين وعليه أن يقاسمه المال فإذا صار إليه حقه في المال أنقذه في دين المالك حيث ما بلغ على جميع الغرماء بالخصص إن كان المال مستهلكا له بالدين فإن بقي له من ماله شيء كان له وإن نقص فليس عليه غرم وإنما عليه من الدين يقدر ماله من الميراث والله أعلم بالصواب .

وقلت : ما تقول إن دفع عليه بفضل أهل الحقوق أو طلب فأقر لهم بحقوقهم

الذى على أبيه فطلبوه تاما ولم يصدقوه فيما يدعيه أن على أبيه لغيرهم ديننا وإذا قضاهم حقوقهم تامة لم يبق للآخرين شيء أو نقص عن وفاء ديون الآخرين قلت كيف له أن يفعل على ما وصفت لك وهل له ألا يقاسمهم ويدعهم والمال فقد مضى الجواب في ذلك إن كنت تعنى أن الديون إنما صحت بإقرار الورثة فإن كان بعضهم إنما صحت حقوقهم بالبينة وبعضهم بإقرار أحد الورثة فن صح حقه بالبينة كان حقه في رأس المال من الجملة فإن بقي شيء من المال كان على المقر في حصته لمن أقر له على حسب ما وصفت لك في المسألة الأولى ويجب عليه مقاسمته لشركائه لأنه لا يصدق عليهم . وقلت ما تقول إن أراد أن يبيع مالا للهالك من مسيل وهى شركه بين اليتامى والأغياب هل يجوز له أن يبيعه لبعض شركائه فيها ثقة أو غير ثقة أو يعرضه لأحد من أصحاب الدين شركاء أو غير شركاء ثقة أو غير ثقة فإذا كان هذا المال يجوز بيعه من الأموال التى يجوز بيعها وله فيها شركاء أيتام فقد قال من قال ليس له أن يبيع حصته من هذا المال المشاع إذا كان فيه شركاء يتيم أو غائب إلا على من يأمنه على اليتيم والغائب لأنه يجعل له السبيل على شريكه لأنه ليس له أن يدخل على شريكه الضرر ببيعه لمن لا يأمنه على حصة شريكه وسواء عندى كان شريكا بغير هذه الحصة التى يشتريها أعنى المشتري أو غير شريك لأنه فى تفرد فى حصة اليتيم والغائب يخاف منه عليهما غير الشركاء والله أعلم بالصواب .

باب [٧١]

فيمن طلب إلى وارثه أن يعطى بعض وارثه

في رجل حضره الموت وكان له من الورثة ولد ذكر وزوجة وهي أم الصبي وقد حضره قوم ليوصى فقال لهم فإني أحب أن أصل ولدي هذا من مالي فقال له القوم الذين حضروا إليه لا تنفل وارثا على وارث فقال لزوجته اجعليني في الحل وأتمى لي ما أشهدت به من مالي لولدي فقالت له افعل في مالك ما شئت وما أردت فاشهد ذلك الرجل الموصى جماعة من حضره لولده لذلك بقطع أرض ونخل ومنازل لولده قلت له وأكد والده بإقرار منه لولده وقلت إن قال وليس هو له بوفاء كان ذلك في مرضه الذي مات فيه وولده ذلك صبي فلما إن مات الوالد طلبت تركته من تلك القطع الأرض والنخل التي أقر بها زوجها لولدها الصبي ميراثها منها ومنعها عن ذلك ولي اليتيم وقال

لها أنت أذنت له في ذلك ورضيت بفعله فقالت لم يكن لي ذلك الوقت في ماله حق ولا لي عليه سبيل فامتنعت فلما إن مات واستحققت ميراثي من ماله طلبته منه ونزلوا جميعا إلى رأى المسلمين فما عندك في ذلك .

فعلى صفتك فإذا ثبتت الشهادة من المقر بإقرار ثابت أو قضاء بحق عليه وليس هو له بوفاء فذلك ثابت على المرأة أتمت أو لم تتم في حياة الموصي . أو بعد موته وإن كان لا يتم ذلك في قول المسلمين إلا بإتمامها وكانت قد أذنت له في حياته وفعله عن رأيها فقد قيل في ذلك أنه لا يجوز لها فيه رجعة إذا أذنت له به وقيل أن لها فيه الرجعة لأنها أذنت له فيما لا تملك .

باب [٧٢]

فيمن أعطى بعض وارثه شيئاً من ماله عن ميراثه

وعن رجل له إبنان وورثة غيرهما فقطع الورثة ابنته شيء من ماله عن ميراثهم منه وأقر لابنيه بما بقي أو جعل ما بقي لابنيه غير ميراثها قلت هل يثبت هذا على الورثة فقطعهم عن ميراثهم منه وسمى لهم به ورضوا بذلك أو لم يرضوا به وإن أتم برضاهم به أو تم فإن كان إنمأ يتم برضاهم به قلت هل يحتاج في ذلك إلى رضى بقية الورثة ولا يتم إلا برضى الورثة جميعاً أو يتم بفعله هو أولاً يتم ذلك بفعله ولا بإتمام جميع الورثة في حياته ولا بعد موته فإن كان إنمأ أعطاه ذلك عن ميراثه منه وتراضيا بذلك فذلك لا يتم إلا عن رضى من الورثة وإتمام من بعد موت الهالك وكذلك لا يتم عليه هو ذلك إلا بإتمام منه بعد موت الهالك ولو كان ذلك برضى جميع الورثة قبل موت

الهالك لم يضرب ذلك ولم ينفع وأما ما أقرب له لبقية ورثته من ماله فإذا لم يستبين فيه شيء وإنما أقرب به إقرارا فالأقرار ثابت وهو أولى بما اكتسب على نفسه من خير أو شر وهذا في الحكم إلا أن يعلموا هم خلاف ذلك .

* مسألة : وقال بعض أهل العلم في رجل أوصى لرجل بنخلة من ماله بحق له عليه والموصى له لا يرث من الموصى شيئا أو يرثه فقال الموصى قد أعطيت فلانا هذه النخلة أو أوصيت له بهذه النخلة بحق له على أو بميراثه فقال إن قال قد أوصيت له بهذه النخلة أو أعطيته هذه النخلة بحق له على وبميراثه من مالى فكان له مال غير تلك النخلة أو القطعة فإن رضى الموصى له بما أوصى له بتلك النخلة أو القطعة بحقه وبميراثه من ماله كان له ذلك وإن غير ذلك كان له نصف قيمة النخلة أو القطعة بحقه وله ميراثه من ماله ومن سائر النخلة وإن لم يتموا الورثة الوصية والقضاء كان له نصف قيمة النخلة أو القطعة بحق وله ميراثه من نصفها ومن سائر المال . وإن قال الموصى قد أوصيت له بهذه النخلة أو القطعة بحق له على وبميراثه فلم يسم أو لم يكن للموصى إلا تلك النخلة فإن كان كذلك فإن النخلة للموصى له بحقه وله ميراثه من سائر ماله قال وكذلك لو أوصى له بنخلة من نخله أو بشيء من ماله بحق له عليه ويجزى حب من قبل سلف له عليه كانت النخلة للموصى له بحقه ولم يدخل السلف في النخلة بشيء وكان ذلك معارضة وثبت الحلال وبطل الحرام قال وكذلك لو أوصى له بهذه النخلة بحق له عليه وبزق من خمر أو ثمن زق من خمر أو بشيء من الحرام وكانت النخلة كلها له بحقه ولا يضره ذلك القول .

باب [٧٣]

فيما يعمل الحى
عن الميت من عمل
أو صدقة وما أشبه ذلك

ومن جامع بن جعفر وقيل عن النبي ﷺ أنه أمر سعد بن عباد أن يتصدق عن أمه فتصدق عنها بجائط . وقال بعضهم قلت لطاؤس ما تقول في صدقة الحى عن الميت فقال بئح بئح ولم يختلف الفقهاء أن صدقة الحى عن الميت وصدقة الحى عن الحى جائزة وللمصدق عنه أجر إن شاء الله .
واختلفوا بعد ذلك فيما يعمل الحى عن الميت مثل الصلاة والصيام والطواف فقال أكثر الفقهاء أن ذلك لا يجوز عن ميت ولا عن حى . وروى عن عطاء أنه كان يقول لابن له ولولوى له قم طف عنى . والحج عن الميت جائز . وعن النبي ﷺ أنه أمر امرأة أن تصوم عن أختها وقد توفيت وعليها صيام .

باب [٧٤]

فى المريض
إذا أوصى فى المرض ثم صح
والمسافر إذا أوصى ثم رجع
وفى الحالة التى تنتقض فيها الوصية

إذا أوصى المريض فى المرض ثم صح أو فى السفر ثم رجع وما يشبه ذلك .

ومن أوصى فى مرضه ثم صح انتقضت تلك الوصية . قال المصنف وجدت ذلك عن محمد بن محبوب وموسى بن على . .

قال أبوسعيد : وقد قيل أن الوصية ثابتة إذا لم يرجع فى ذلك إلا أن يقول إن حدث بى حدث موت من هذه المرضة أو من هذا المرض فإذا قال ذلك ثم لم يمّت من تلك المرضة كان له الرجعة فى ذلك إذا صح من ذلك المرض .

ومن الكتاب وكذلك إذا أوصى عند سفر أراد أن يسفره ثم رجع فقليل إنه مثل المريض .

قال أبو سعيد : وقد قيل لا تنقض وصية المسافر برجوعه من سفره إلا أن يقول إن حدث بي حدث موت من سفرى هذا وقال من قال انتقض وصية المريض إذا صح ولا تنقض وصية المسافر إذا رجع إلا أن يقول فى هذا كله عند الوصية إن مت من مرضى هذا أو سفرى هذا فإنه إن لم يمّت من ذلك فله الرجعة .

ومن الكتاب ومن أوصى فى صحته فتلك ثابتة ما لم يرجع عنها ولو مرض بعدها أو سفر ثم يصح حتى ينقضها .

* مسألة : ومن أوصى فى مرض أو عند سفر ثم صح من مرضه أو رجع من سفره فقد قيل تنقض تلك الوصية إلا ما كان من الحقوق .

وقال من قال إن قال فى وصيته فى وجه سفره إن حدث بي حدث موت من سفرى هذا وجد ذلك وإلا فالوصية ثابتة حتى يرجع منها لأن هذا ليس كالمريض لأنها وصية صحة .

وقال من قال عن أبي سعيد أن المرض مثل السفر فى بعض القول وفى بعض القول أنه ليس هو مثله .

* مسألة : ومن أوصى فى صحته ثم مرض من بعد ثم صح أيضا ثم مات من بعد فتلك الوصية ثابتة إذا كان فى الصحة حتى يرجع عنها .

قال غيره وقد قيل إن وصية المريض لا تنتقض بالصحة إلا أن يقول إن
مُت من مرضى هذا . وقال من قال إن قال إن حيت أومت فهي وصيتي
فذلك جائز ولا تنقضه الصحة .

* مسألة : وعمن أوصى إلى رجل على أن يقضى عنه ديننا للناس عليه وهو
مريض ثم صح من ذلك المرض ثم رجع مرض ولم يرجع يوصى بها .
فعلى ما وصفت فإذا صح المريض من مرضه فقد انتقضت وصاياه التي
أوصى بها من أبواب البر وكذلك تنقض وصية من أوصى إليه ووكالته حتى
يجد له الوصية والوكالة بعد ذلك .

وأما ما أقرببه من حقوق الناس فهو ثابت عليه برىء من مرضه أو مات
وإذا أوصى في صحته فالوصية لا تنتقض إلا أن ينقضها بلسانه أن أوصى
إليه في صحته فالوصية ثابتة ومن وكله في صحته أو مرضه فالوكالة منتقضة
إلا أن يقول قد وكله في حياته وبعد وفاته في قضاء دينه وإنفاذ وصيته فإذا
لم يقل هكذا انتقضت الوكالة من بعد الموت وأما الوصاية فلا تنتقض من
بعد الموت إذا كان قال فلان وصية أو قال أوصى إلى فلان فالوصية ثابتة ولو
لم يقل من بعد موته إلا أن الوصى لا ينفذ شيئاً إلا من بعد موته والوكيل ينفذ
في حياته ولا ينفذ شيئاً من بعد وفاته حتى يجعل له ذلك من بعد موته .

* مسألة : ومن أوصى بوصية ثم صح فتركها ولم يغيرها فكث بعد ذلك حيا
ثم مات ولم يغير وصيته فإنها جائزة ما لم يغيرها .

* مسألة : وسألته عن المريض. يوصى بوصايا وتصح بالشهادة ثم مات الموصى فقال الوارث إنه عوفى من مرضه ذلك ثم مرض ثانية ثم مات هل يقبل منه ذلك قال لا إن يصح ذلك على دعواه .

قلت له : لم يكن عندى بينة وأراد يمين الموصا له . هل تلزمه يمين .
قال : يحلف ما لم يعلم أن فلانا هذا عوفى من مرضه الذى أوصى فيه بهذه الوصية .

قلت : فإن كانت الوصية للفقراء والاقربين قال إن أحضر الوارث البينة على دعواه بطلت الوصية وإلا نفذت ولم يكن عليهم أيمان .

* مسألة : وقال فيمن أوصى عند خروجه إلى سفره ثم رجع إن وصيته ثابتة فى أكثر القول لأنها وصية الصحة وحفظ عن موسى فى الرجل يوصى فى الصحة بوصية ثم يوصى من بعد بوصية فلا تنتقض وصيته الأولى إلا أن ينقضها وقيل عن أبى سعيد أن ذلك مما يختلف فيه قال بعض تنتقض والآخر ينسخ الأول وقال من قال لا تنتقض الأولى وثبتت الآخرة .

* مسألة : وعن رجل أوصى فى إفاقة من مرضه إلا أنه يدخل نفسه ويخرج نفسه ويخىء ويذهب إلا أنه بعد فيه الضعف من ألم العلة ثم عاش بعد ذلك ما شاء الله صحيحا ثم مرض ثم مات وقد كان أوصى بوصية وجعل له وصيا فى ذلك ولم يوص فى مرضه الآخر بشىء أترى وصيته الأولى تامة ما لم يعقبها

بوصية ثانية قلت وهل تتم هذه الوصية بوجه من الوجوه على هذه الصفة .
فنعم فهذه الوصية تامة إذا كانت العلة قد زالت وإنما بقي ضعفها وألمها وإن
كانت العلة بحالها وهى عليه غير مخوفة يحملها ويحيى ويذهب فهى أيضا
كذلك تامة . وإن كانت علة حادثة مستقبلية مخوفة لا يحملها إلا بالجهد
ومن التعارف وإن تلك العلة يخاف منها الموت فقد قيل إن هذا حد المريض
الذى لا تجوز عطيته وتنقض وصيته وقيل غير ذلك وقد تقدم ذكره فى باب
المرض .

وأما الذى يعتق عبده ثم اختلف فى عتقه فى المرض كان أوفى الصحة .
فالحكم أنه فى الصحة حتى يعلم أنه كان فى المرض لأن المرض معارض
الأحكام وإن صح أنه كان مريضا ثم اختلف فى العتق أكان بعد أن صح
من مرضه أو فى مرضه فهو فى المرض حتى يعلم أنه كان فى الصحة وإذا
اختلف فى مرضه أكان مما تنتقض به الوصايا أم لا فالأحكام جارية على
ثبوت العتق والوصايا إذا صحت حتى يعلم أنه كان فى مرض لا يجوز منه فيه
ذلك الذى فعله فافهم ذلك .

* مسألة : قلت أرأيت الرجل يصرع من على نخلة أو دار فتقع فيه جراحة
فتكون تنتقض عليه مرة تبرأ ومرة تنتقض عليه إلى أن يموت لها هل يكون
هذا بحد المريض الذى لا يجوز بيعه فى الاختلاف .

قال : إذا كان ثاويًا من علة يخاف عليه منها الموت فهو في حد المريض الذي لا تجوز له الوصية وكل ما كان ثاؤه من زمانه مورثة له السقط من طريق علة لا ترجى أوبتها أو عن ضعف علة قد زادت خيفتها فهو بمنزلة الصحيح فيما قيل في هذا .

* مسألة : وعن الحال التي لا تجوز إحد فيها بيع ولا شراء ولا عطية والإفطار . في شهر رمضان فأما ما ذكرت من البيع والعطية والشراء في المرض فقد قيل إذا كان مدنفًا مرضًا يخاف عليه فيه الموت أو مات منه فقد قيل هذا لا تجوز عطيته ولا بيعه ولا شراؤه في ذلك المرض إلا أن يكون سقيمًا قد طال سقمه فذلك بمنزلة الصحيح مثل المفلج والمجدوم والمحموم والمحجوب الذي به الفتحة فهو لا وقيل أنهم بمنزلة الصحيح وأما المبرسم والمبطون وأشباه هذا فهو لا الذين لا تجوز لهم عطية ولا بيع ولا شراء وقد قال بعض الفقهاء إلا أن يبيعوا في مؤنتهم وما يصلحهم فإن بيعهم جائز في ذلك إذا استوفوا الثمن .

باب [٧٥]

الرجوع في الوصية

ومن جامع بن جعفر فاذا أوصى رجل لرجل بثوب ثم أمر به أن يغسل أو يهذب أو يرفأ فقليل ليس ذلك برجوع وإن أمر به فصبيغ فهو رجوع منه فيه إذا كان الصبيغ زائدا في الثوب إلا أن يكون ذلك ينقص الثوب فلا يكون رجوعا .

* مسألة : ومنه وإذا أوصى له بثوب ثم أمر به فقطع نصفين فذهب نصفه وبقي نصفه فان ذلك النصف الباقي للذي أوصى له به لأن هذا نقص وليس بزيادة .

* مسألة : ومنه وإذا أوصى لرجل بثوب ثم قطعه قبيصا فهذا رجوع ولا شيء للموصى له .

وكذلك لو أوصى له بمكوك من حب فأمر به فطحن وخبز فانظر في ذلك .

وفي جامع أبي الحسن رحمه الله فذلك استهلاك وهو رجوع .

* مسألة : ومن غيره قال أبو الحسن في هذا أنه رجوع إذا أوصى له بحب ثم أمر به فطحن أو أوصى له بطحين ثم أمر به فخبز فذلك رجوع منه في الوصية .

* مسألة : ومن غير الجامع قال أبو الحسن إذا أوصى الموصى لرجل بثلث ماله ثم أوصى لآخر بنصف هذا الثلث كان للموصى له بالثلث نصف الثلث كاملا وكان له في النصف الباقي نصفه لأنه أشركه في النصف وكذلك في الآثار عن غيره .

* مسألة : قال أبو الحسن إن الرجوع في الوصية ما أحدث الموصى فيها مما يزيد فيها فهو رجوع منه فيها .
قلت له : مثل البيت نسخ من داخله أو أعاليه هذا يكون رجوعا قال نعم .

قلت له : وكذلك لو أوصى له بيت ثم أمر به فركبت عليه صلة أيكون هذا رجوعا قال نعم .

قلت له : وكذلك لو أوصى له بنخلة ثم أمر بها فشطبت أيكون هذا

رجوعا فلم ير هذا رجوعا .

قلت : وكذلك لو أمر بها فنبتت أ يكون هذا رجوعا قال نعم .

* مسألة : عن أبي الحواري وسأله عن رجل أوصى لرجل بأرض ثم إن الموصى أمر بالأرض فبنى فيها دارا كان ذلك رجوعا عن الوصية قال نعم .
وسأله عن رجل أوصى لرجل بدار ثم أمر بها فجصصت كان هذا رجوعا عن الوصية .

وسأله عن رجل أوصى لرجل بثوب ثم أمر به فقطعت هديته أ كان هذا رجوعا عن الوصية قال نعم .

قلت له : فإن كان أمر به فهدب أ كان هذا رجوعا في الوصية قال لا هدايته ولا قصارته رجوع في الوصية .

وسأله : عن رجل أوصى لرجل بنخلة ثم أمر بها فقطعت أ كان ذلك رجوعا عن الوصية قال نعم .

وسأله : عن رجل أوصى لرجل بشاة فأمر بها فذبحت أ كان ذلك رجوعا في الوصية قال نعم .

* مسألة : وسأله عن رجل أوصى لرجل بدارهم فأخذ منها ما أراد أ كان ذلك رجوعا منه في الوصية قال لا .

قال غيره ما أخذ منها وأتلف كان ذلك رجوعاً منه فيه وما بقي فهي للموصى له به .

* مسألة : وسئل عن رجل أوصى بوصية ونوى أن يغير منها ما شاء ثم لم يفصح به أنه أن يغير قال نعم إن كانت وصية موت فلان يغير منها ما يشاء قبل الموت .

* مسألة : وعن أبي معاوية رحمه الله وعن رجل أوصى لرجل بدار ثم أمر بها فهدمها فأنا لا أرى للموصى له من الوصية شيئاً ونرى أن هذا رجوع منه عن الوصية ؟

ومن غيره قال وقد قيل أنه ليس برجوع لأنه نقصان وليس بزيادة . ومنه وكذلك لو أمر بهدم نصفها أو ثلثها أو جزء منها فهدم رأينا ذلك رجوعاً عن الوصية .

ومن غيره قال وقد قيل ليس ذلك برجوع وكذلك قد اختلف فيه إن خصصها وسجها من داخلها أو خارجها فقال من قال رجوع وقال من قال ليس برجوع .

ومنه وكذلك لو أوصى له بعبد معروف بعينه ثم اعتقه رأينا هذا منه رجوعاً عن الوصية وكذلك لو أوصى له بعبد معروف بعينه ثم مثل بالعبد رأينا هذا منه رجوعاً عن الوصية ويعتق العبد ويخرج العبد من رأس المال للسيد الممثل به .

ومن غيره قال نعم وقد قيل يخرج من ثلث ماله .

ومنه كذلك لو أوصى له بأرض معروفة بعينها ثم أمر بها فبنيت رأينا هذا رجوعا عن الوصية .

قال غيره : وكذلك يوجد عن أنى الحواري رحمه الله وكذلك لو فسلها رأينا هذا رجوعا فى الوصية .

ومن غيره قال نعم وكذلك يوجد عن أنى الحواري رحمه الله .

وعنه قال وكذلك لو أوصى له بثوب ثم قطعه قيصا رأينا منه هذا رجوعا فى الوصية ومنه وإن أوصى له بثوب أبيض فصبغه فإننا نرى هذا رجوعا فى الوصية .

وعنه وكذلك لو أوصى بغزل فنسخه رأينا منه هذا رجوعا فى الوصية .

وكذلك لو أوصى له بقطن ثم أمر من يغزله فهذا رجوع أيضا .
وكذلك لو أوصى له بشاة ثم أمر بها فذبحت رأينا هذا رجوعا عن الوصية .

* مسألة : ومنه وكذلك لو أوصى له بلحم فطبخه رأينا هذا منه رجوعا عن الوصية . وإن أوصى له بلحم فلاكه لم نر هذا منه رجوعا عن الوصية .

* مسألة : ومن غيره وسئل عن رجل أوصى لرجل بثوب ثم إنه قطعه وخاططه قيصا أو بقطن فغزله أو بغزل فنسجه أو بمحديدة فعمل منها إناء أو سيفا

أو بفضة فصاغ منها خاتما أو بدار ليس فيها بناء فبنى فيها قال هذا كله رجوع في الوصية من قبل أنه قد غير ذلك الشيء الذي أوصى به عن حالة وكذلك كلما أوصى به ثم غيره عن مثل هذه الصفة .

قال أبو سعيد : هذا عندى كله هكذا ولا يبين لى غير عذا فى مثل هذا .

وإذا أوصى له بثوب ثم غسله أو بدار ثم جصصها أو هدمها فليس هذا برجوع فى الوصية من قبل أنه لم يغير الدار عن حالها .

قال أبو سعيد : معى أنه يخرج هذا فى بعض القول .

فأما الثوب فلا يبين لى فيه اختلاف فى غسله وأما الدار فأحسب أن فى هدمها أو تجصيصها من الموصى اختلافاً وأحسب أن فى بعض القول أنه يكون التجصيص والزيادة فيها رجوعاً ولا يكون النقصان رجوعاً وأحسب أنه قيل يكون النقصان رجوعاً ولا تكون الزيادة رجوعاً فى مثل هذا ما لم يحولها بالزيادة فيها إلى معنى عمارة بعد خراب وأرجو أنه إذا عمرها وكانت خربة كان ذلك رجوعاً فى بعض ما قيل . ومنه ولو أوصى له بقطن ثم حشا به فهذا كله رجوع فى الوصية لأنه قد غيره عن حاله .

* مسألة : وعن رجل أوصى بعبد أو بثوب ثم باعه ثم اشتراه ثم مات وهو عبده قال الوصية جائزة من الثلث من قبل أنه مات وهو له .

قال غيره : نعم وقد قيل أنه رجوع إذا باعه .

ومنه وكذلك لو وهبه ثم رجع فيه ألا ترى أنه لو أوصى له بثلاث ماله وليس له مال جعلت له ثلاث ماله الذى اكتسبه يوم يموت ولم يكن له فى المال الذى أوصى به يومئذ .

وكذلك لو رجع إليه المال هبة أو بميراث أو وصية فهو جائز له من ثلثه . .

قال غيره : البيع رجوع فإن لم يرجع يوصى به بعد أن صار إليه لعد البيع والهبة فذلك رجوع والوصية الأولى باطلة لأن بيعه رجوع فى الوصية . وفى نسخه فذلك رجوع فى الوصية الأولى لان بيعه رجوع فى الوصية .

قال أبوسعيد : قد قيل إنه إنما يكون له ثلث ماله يوم الوصية وليس فيما استفاد بعد ذلك شيء وإن لم يكن له مال لم يكن وصية على معنى هذا القول لأنه يختلف فى الوصية من الموصى فى مثل هذا ففى بعض القول أن الوصية حكمها يوم يوصى وفى بعض القول يوم يموت . ومنه وعن أبى معاوية رحمه الله وعن رجل أوصى بثوب أو عبد ثم باعه ثم اشتراه ثم مات وهو عنده فلا شيء للموصى له وذلك رجوع منه إذا باعه وكذلك إن رجع إليه العبد بميراث أو هبة أو وصية فلا شيء للموصى له إذا كان قد أزاله بعد الوصية .

* مسألة : وعن رجل أوصى لرجل بعبد ثم رجع فأوصى لرجل آخر بنصفه قال النصف للاول والنصف للآخر شريكاً فيه فيصير للموصى له بالعبد

ثلاثة أرباع العبد وللموصى له بنصف العبد ربع العبد .

ومن غيره : قال نعم وكذلك يوجد نحو ذلك عن أبي الحسن وحفظ ذلك من حفظ عنه .

وقال من قال أنه يكون للموصا له بالنصف نصف العبد وذلك رجوع منه عن الوصية لأنه له أن يزيد وينقص في وصيته ويوجد نحو ذلك عن أبي جابر وغيره .

ومن غيره : قال وقد قيل يضرب للموصا له بنصف سهم فيكون لصاحب الكل الثلثان ويكون لصاحب النصف الثلث ويوجد ذلك عن أبي المؤثر . وكذلك لو أوصى له بماله ثم أوصى لرجل آخر بماله ذلك بعينه فقال من قال يكون لهما نصفان وقال من قال يكون للآخر منهما بعينه فقال من قال يكون لهما نصفان وقال من قال يكون للآخر منهما ويكون ذلك رجوعاً في الوصية .

وقال من قال يكون بينهما نصفين فإن أوصى له بماله ثم أوصى لرجل آخر بنصف ماله ذلك بعينه فقال من قال يكون له نصف ماله ذلك وقال من قال يكون له ثلثه لأنه يجعل ذلك على وجه الفرائض إذا عالت . وقال من قال يكون له رבעه وذلك أن يكون النصف للأول منها لا يشاركه فيه والنصف الآخر بينهما نصفان فيكون ذلك ثلاثة أرباع للأول وربع للآخر وعلى هذا المعنى يجرى في العبد والمال المعين والثوب ونحو ذلك .

وأما في غير المعين وإنما أوصى لرجل بماله وأوصى لرجل بثلثي ماله

وأوصى لرجل بنصف ماله وأوصى لرجل بثلث ماله فقال من قال أنه لا وصية للموصى له في أكثر من ثلث ماله وقد علمنا أنه لا ينفع ذلك إلا أن يكون يثبت فيكون كلهم في الثلث سواء شرعا على أربعة صاحب الثلث وصاحب النصف وصاحب الثلثين وصاحب الكل وكذلك لو أوصى له بالثلثين أو ثلاثة أرباع فهو على هذا . وقال من قال يقسم بينهم الثلث بالآجزاء على سبيل عول الفرائض فينظر شيء يكون له نصف وثلث فيقسم منه ثم يزداد على ذلك حتى يأخذ كل ذي حق حقه .

* مسألة : ومن جواب أبي الحسن الذي عرفنا في أمر الوصية إذا أوصى الموصى لرجل بشيء من ماله ثم أوصى بآخر بذلك الشيء بعينه فقال من قال الوصية للآخر منها لأن الوصية للآخر منها رجوع منه عن وصيته للأول منها . وقال من قال بينهما نصفان .

ومن غيره : قال وقد قيل أنه إذا أوصى بوصية لزيد ثم عاد فأوصى بها لعمرو بعد فإنه يكون له ثلاثة أرباع الوصية ولعمرو ربع الوصية . قال غيره لا يبين لي إلا أنها للآخر ونصفان بينهما .

* مسألة : وعن أبي معاوية رحمه الله وعن رجل أوصى لرجل بعبد معروف ثم أوصى لرجل آخر بذلك العبد قال في ذلك إختلاف من الناس من يرى أن العبد بينهما نصفان ومنهم من يرى العبد للآخر منها ولا يرى للأول فيه شيئا وهو أحب إلينا لأن وصيته بالعبد للآخر رجوع عن الوصية وقد يرفع

ذلك إلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه والله أعلم .

قال غيره : قال وقد قيل فى ذلك باختلاف ويوجد ذلك عن أبى جابر محمد بن جعفر أنه رجوع عن الوصية وعن غيره من أهل العلم أنه بينهما نصفان . وعنه قال وقد قيل لو أوصى لرجل بخاتم ثم أوصى لآخر بفصه فإن من الناس من يقول أن الخاتم للأول ويشترك هو والآخر فى الفص نصفان . ومنهم من يقول أن الوصية للآخر رجوع منه عن الوصية للأول به وهو للآخر دون الأول والقول أحب إلينا . وعن رجل أوصى لرجل بنخلة مثمرة ثم جد ثمرتها قال النخلة للموصا له ولا نرى هذا منه رجوعا عن الوصية إلا فى ثمرة النخلة .

* مسألة : وعن أبى معاوية رحمه الله وسألته عن رجل قال فى مرضه الذى مات فيه غلامى فلان لفلان وصية منى لابل لفلان أو لفلان .

ومن غيره : قال لم نجد لهذه المسألة جوابا فى الكتاب والذى معنا أن فى ذلك احتلافا فعلى بعض مخارج القول أن الوصية تكون للقول وذلك على من يقول أنه إذا أوصى لفلان بثلاث ماله ثم أوصى به لآخر أن الوصية لهما جميعا ويكون المال بينهما نصفين وعلى قول من يقول انها تكون للآخر فقد أبطل هذا وصية الآخر بقوله لابل لفلان أو لفلان انه يكون بينهما نصفان وقال من قال لا يثبت لواحد منها وصية . فإذا قال ثلث مالى لفلان وصية منى له لابل لفلان فقد رجع عن الوصية لفلان وأوصى لفلان على قول من

يقول أن الوصية للآخر منها .

وقوله أو لفلان فقد أوقع الوصية لأحدهما فلا تقع لأحدهما على بعض القول وقال من قال ليس لها جميعا شيء فيحتمل أن تكون الوصية للأول وليس للآخر شيء ويحتمل القول أن يكون للأول النصف وللآخرين لكل واحد منها الربع ويحتمل القول أن يكون الوصية للآخرين وليس للأول شيء ويكون بينهما نصفين ويحتمل أن تكون الوصية للأول وليس للآخر شيء لأنه لم يبين الاستثناء معه فيه ولا الرجعة بعينه ويحتمل أن ليس لها جميعا في الوصية شيء فيحتمل هذه الأقاويل كلها معنا على معاني ما وصفنا من ثبوت الوصية وبطلانها وبالله التوفيق .

* مسألة : وعن رجل أوصى لرجل بعدد يخرج منه ثلثه ثم قال العبد الذي أوصيت به لفلان قد أوصيت به لرجل آخر قال فهو للآخر رجوع في الوصية .

ومن غيره : قال نعم وقد قيل يكون بينهما نصفان .

* مسألة : وإذا أوصى رجل بغلة بستانه لرجل ثم قال بعد ذلك البستان الذي أوصيت بغلته أوصيت به لفلان آخر فهو رجوع في الوصية الأولى والوصية جائزة للآخر من الثلث .

* مسألة : وإذا أوصى لرجل بعبده وهو من الثلث ثم أوصى بذلك العبد أن يعتق فإن هذا رجوع في الوصية لأنه لا يعتق عن الميت ويكون للآخر في رقبته وصية بعد للعبد .

ولو أوصى بعتقه ثم أوصى به أن يباع فإنى آخذ بالآخر لأن الآخر رجوع في الأول ولأن هاتين الوصيتين لا يجتمعان أبدا وإن أوصى له بنخلة ثم أمر بها فجذت أو نبئت أو خرفت أو شرطت أو وقع خوصها أو رضم أصلها . قلت هل يكون هذا رجوعا في الوصية فعلى أنه إذا أمر بها فسقيت أو رضمت فيشبه أن يكون معنى الرجوع وأما ما سوى ذلك فذلك رجوع منه فيما فعل إذا تلف عندى وأحسب أنه قد قيل في بعض القول أنه قد يكون النقصان رجوعا .

قال والذي يحفظ من قول الشيخ أبى سعيد رحمه الله أنه قال لا أعلم لأصحابنا في هذا الباب معنى اتفاق في النقصان ومعنى أنه يلحقه معنى الاختلاف أو نحو هذا من قوله .

* مسألة : سألت أبا الموثر عن رجل أوصى لرجل بماله ثم أوصى لآخر بماله . قال يكون ثلث ماله بينهم على ثلاثه .

قلت : رأيت إن أوصى لرجل بثلث ماله ثم أوصى لرجل بثلث ماله ثم أوصى لآخر بثلث ماله .

قال : يكون ثلث ماله بينهم على ثلاثة وليس هو رجوع منه في الوصية .
قلت : أرأيت إن أوصى لرجل بماله ثم أوصى لآخر بثلثي ماله ثم لآخر بماله
ثم أوصى لآخر بنصف ماله ثم أوصى لآخر بثلث ماله ثم أوصى لآخر بماله ثم
أوصى لآخر بربع ماله ثم أوصى لآخر بسدس ماله ثم أوصى لآخر بماله . قال
أما الذي أوصى لهم بأكثر من الثلث فكلهم سواء وهم وصاحب الثلث
سواء . وأما الذي أوصى له بالربع فله ثلاثة أرباع ما للموصى له بالثلث وأما
الذي أوصى له بالسدس فله نصف ما لصاحب الثلث فهذه الوصية تقسم
من ثلاثة وثلاثين سهما . للموصى له بالثلث وللموصى له بالمال والنصف
والثلثان وهم سبعة أنفس لكل واحد منهم أربعة أسهم فذلك ثمانية وعشرون
سهما وللموصى له بالربع ثلاثة أسهم وللموصى له بالسدس سهان .

ومن غيره : قال نعم وقد قيل تقسم هذه الوصية من أحد وسبعين بينها فـ
من أوصى له بماله كله لكل واحد اثنا عشر سهما وللذي أوصى له بثلثي ماله
ثمانية أسهم وللذي أوصى له بنصف ماله ستة أسهم وللذي أوصى له بثلث
ماله أربعة أسهم وللذي أوصى له بالربع ثلاثة أسهم وللذي أوصى له
بسدس ماله سهان كل ذلك من الثلث .

ومنه وعن رجل أوصى لرجل بعبده هذا ثم أوصى لآخر به قال هذا
رجوع منه عن الوصية للأول والوصية للآخر .
ومن غيره : قال نعم وقد قيل أنه بينها نصفان .

ومنه قلت أرأيت إن أوصى بعبد هذا لرجل ثم أوصى لآخر بنصفه قال يضربان فيه لصاحب النصف سهم ولصاحب الكل سهان وذلك إذا خرج من الثلث .

ومن غيره : قال نعم قد قيل أنه بينهما نصفان وقال من قال لآخر منها الربع وذلك إذا خرج من الثلث . ومنه قلت أرأيت إن أوصى لرجل بنصف العبد ثم أوصى به كله لرجل قال هو للآخر وقد رجع عن الأول قال غيره ! ويخرج عندي أنه يكون للأول ربع العبد في بعض ما يخرج من القول وذلك على معنى الاشتراك وفي بعض القول ثلثه وذلك على وجه المزاحمة بالآخر .

ومنه قلت : أرأيت إن أوصى لرجل بنصفه ثم أوصى لآخر بنصفه قال هو بينهما نصفان قلت أرأيت إن أوصى لرجل بثلثيه ثم أوصى لآخر بنصفه قال يقسمانه من سبعة للموصى له بالنصف ثلاثة أسباع وللموصى له بالثلثين أربعة أسباع .

قال غيره : وهذا معنى على ما يخرج على سبيل المزاحمة وعلى سبيل الرجوع يكون بينهما نصفين وعلى سبيل الاشتراك يكون لصاحب الثلثين سبعة أسهم منه ولصاحب النصف خمسة أسهم فذلك إثنا عشر سهما .

ومنه قلت : أرأيت إن أوصى بعبد هذا لرجل ثم أوصى بنصفه لآخر ثم أوصى به كله لآخر قال هو للآخر وتبطل وصية الأولين لأنه قد رجع عنها .

قال غيره : وهذا عندي على معنى قول من يجعل هذا في المعلم رجوعا

وعلى معنى قول من يذهب فيه إلى المزاحات فإنه يكون عندى بينهم على خمسة أسهم للذين أوصى لهما به كله لكل واحد منها سهان وللذى أوصى له بالنصف سهم .

وعلى قول من يقول بالإشتراك فيخرج عندى أنه يكون بينهم من اثني عشر سهما نصف وهو ستة للذى أوصى لهما به كله لأنها شريكان خاصة ونصف وهو ستة أثلاثا بينهم شركاء فيه فيكون لكل واحد من الكلين خمسة أسهم وللآخر سهان .

ومنه قلت أرأيت إن أوصى لرجل بعبد هذا وأوصى لرجل آخر بسدس ماله فزاد العبد على ثلث المال وزاد هو السدس على الثلث كيف يضرب لهما . قال يضرب لصاحب العبد بقيمة العبد تامة ويضرب لصاحب السدس بالسدس تام مثل رجل أوصى لرجل بعبد هذا فوجدت قيمته مائة درهم وقيمة سدس ماله خمسون درهما فعلم أن الثلث مائة درهم فللموصا له بالسدس ثلث المائة درهم وللموصا له بالعبد ثلثاها فيكون له ثلث العبد ويكون للموصا له بالسدس تسع المال كله فيكون له تسع العبد مع تسع المال كله فيكون للموصا له بالعبد ستة أتباع العبد وللموصى له بالسدس تسع العبد وللورثة تسعا العبد .

* مسألة : سألت أبا المؤثر عن رجل كان له على رجل حق من سلف أو دراهم أو حب أو غيره فقال له إن حدث بي حادث الموت من قبل أن أخذه منك فهو وصية لك من مالى ثم مات قبل أن يأخذه منه قال هو له

وقد برىء منه إذا خرج من الثلث قلت أرأيت إن أوصى له بهذه الوصية ثم استأداه بهذا الحق الذى أوصى له به فلم يعطه إياه حتى مات هل يبرىء منه ويكون قد رجع فى الوصية حيث استأداه قال بل هو قد برىء منه وليس استيدأه إياه برجوع عن الوصية إلا أن يقول قد رجعت عن الوصية .

* مسألة : ورجل أوصى لرجل بشيء من ماله ثم أزاله من يده ثم أزال إليه ومات ففي ذلك إختلاف فمنهم من أثبت الوصية ومنهم من لم ير ذلك جائزا وكذلك إن أوصى له بشيء ثم استحق منه بعضه إن الباقي للموصى له به .

* مسألة : فيمن أوصى ليتيم بنخلة وهى ثقة بحق لرجل دون ثمنها فالنخلة لليتيم وحق الرجل فى مال المتوفى فإن لم يكن له كان مال حقه فى ثقته

باب [٧٦]

فى الاستثناء فى الوصية

وعن رجل يوصى لرجل بشجرة نخلة إن أقام فى البلد وإن كان له رغبة فى المقام فى البلد هل يثبت هذا أم لا يثبت فهذا ثابت . إن أقام فى البلد أو كان له رغبة فى المقام فى البلد وإن لم يكن له ذلك فلا يثبت .

* مسألة : وإن أوصى لفلانة بسلامة هذا ما لم تتزوج فقيل هو لها ولورثتها تزوجت أو لم تتزوج لأنه قد ملكها إياه وشرطه باطل وأحب النظر فى هذه المسألة

ومن غيره : قال وقد قيل أن الوصية يهدمها الاستثناء وقال من قال لا يهدمها .

باب [٧٧]

فى إتمام الوصية ونقضها

وإذا أوصى الموصى بوصية لوارث فأجاز ذلك سائر الورثة فإن أجازوها فى حياته لم تجز لأنهم يجوزون مالا يملكون فإن أجازوها بعد موته جاز ذلك .

* مسألة : وعن رجل دفع إلى رجل دراهم وأمره أن يدفع ذلك إلى الفقراء بعد موته وأوصى إليه فى دفع ذلك إلى الفقراء والقول الذى أمره به مما يثبت فى اللفظ أو لا يثبت فعلم بذلك الوارث فأتمه وأجازه للموصى له والمأمور له أن يفرقه على الفقراء أو ثمنه ولم يذكر الجواز ولم تقم عليه حجة بينة عادلة ولم يصح ذلك مع الوارث إلا القول الذى قال الرجل فدفع ما أوصى به أو الذى أمره به . وأتم الوارث دفعه حتى رجع الوارث عن تمام ذلك الذى كان أتمه ونقضه

قلت : هل للوارث أن يرجع عن ذلك بعد إتمامه فإذا أتم ذلك بعد العلم به

أوبعد إنفاذه فليس له رجعة وأما إذا أتم ذلك وهو لا يعلمه ثم علم فقد
اختلف في ذلك فقيل له بالجهالة في المال الرجعة وقيل لا رجعة له إذا أتم
ما فعله الهالك علم بذلك أو لم يعلم .

* مسألة : من الزيادة المضافة في الوصية المستقضة إذا أتمها الوارث بعد موت
الموصى ثم نقض .

قال : معنى أنه إذا أتم ما فعله الهالك لم يكن له نقض ما أتمه على جهالة
أو شرط لم يثبت عليه .

باب [٧٨]

في الموصى له إذا لم يقبل الوصية أو لم يقبضها
ثم أراد قبضها وفي حل المريض أيضا

وإن أوصى لرجل بوصية أو دين فلم يطلب ذلك حتى قسم المال ثم طلب
فإنه يدرك وصيته ودينه في هذا المال حيث وجده .

* مسألة : ومن جامع الشيخ أبي محمد واختلفوا في الوصية فقال بعضهم
الوصية عطية ولا تصح إلا بقبول وإحراز ومن أوصى له بشيء ثم مات بعد
موت الموصى أنه لا شيء له لأنه لم يظهر القبول والإحراز لما أوصى له به وقال
بعضهم الوصية تصح بغير قبول ولا يحتاج لها إلى إحراز لأنها تكون للحمل
والغائب .

* مسألة : ومن الكتاب أيضا واختلفوا أيضا في حل المريض من ماله من دين على أحد من الناس فقال بعضهم إذا حل المريض لغريمه فذلك وصية منه له وهو جائز لها وقال آخرون الحل منه لا يصح لأنه بمنزلة الهبة والعطية وهما لا يصحان من المريض عند أصحاب هذا القول أيضا في المرض واختلفوا أيضا في وجه آخر فقال بعضهم لا يجوز لمن أوصى له بوصية إذا حل له من دين عليه أن يقبل ذلك ولا يبرئ نفسه مما عليه إلا أن يعلم أن الوصية أو الدين الذي أبرأه المريض منه أو جعله في حل منه أنه يخرج من الثلث فإذا خرج من الثلث بعد موته صح له .

قال المصنف وجدت ذلك عن أبي الخوارى رحمه الله .

وقال آخرون بل الوصية له جائزة وكذلك الحل حتى يعلم أنها لا يخرجان من الثلث لأن الميت أعلم بحملة ماله وهو متعبد بأن لا يجاوز في وصيته ثلث ماله إلا ما جعله كوقفا على إجازة ورثته له وبينه وليس على من أوصى له بوصية أن يخرج في اعتبار مال الميت وتركاته وطلب معرفة الوصية هل تخرج من ثلث ماله أم لا تخرج وعمل الناس على غير هذا واحتج قوم بقول الله تعالى ﴿من بعد وصية يوصى بها أو دين﴾ .

وقالوا لا يجوز من فعل المريض في ماله شيء إلا من بعد هذين المذكورين في الكتاب وما عدا هذين المذكورين وهو الدين والوصية فهو باطل .

* مسألة : وعن رجل أوصى بوصية لرجل ثم مات فأبى الموصى له أن يقبل في حياة الموصى ثم قبل بعد موته قال إذا علم الموصى أنه لم يقبل ورجع في وصيته فليس للموصا له شيء وإن كان الموصا له إستغل الوصية جاز له ذلك إذا لم يكن رجع الموصى في الوصية . وفي موضع فيمن أوصى له بوصية فلم يقبلها فإنه إن علم بذلك الموصى بطلت الوصية فإن لم يعلم برده لها حتى مات ثم رجع وطلبها بعد موته كان له ذلك . وعن رجل أوصى لرجلين بالثلث فرد أحدهما الوصية بعد الموت قال ترجع حصته إلى الورثة قال نعم وقال بعضهم إلى ما أقر الميت وحصته الآخر جائزة من ثلث الوصية .

* مسألة : واختلف أصحابنا فيمن أوصى له بوصية فقال بعضهم لا تصح إلا بالقبول لها كالهبة . وقال آخرون هي له ما لم يردها والهبة تحتاج إلى قبض الموهوب له والوصية لا تحتاج إلى قبض .

* مسألة : من غيب الكتاب رجل هلك وأوصى لرجل بنخلة وقال الهالك إن شاء أخذها من موضع كذا وكذا أو موضع كذا وكذا ثم مات الموصى له ولم يشاء شيئا قال له نخلة من ماله .

* مسألة : وعن رجل أوصى لرجل بنخلة بوصية وكانت في يده ويستغلها فنازعه الورثة فحكم لهم عليه هل عليه أن يرد الغلة قال نعم .

* مسألة : جواب لأبي الحواري رحمه الله وعن رجل أوصى إليه رجل ميت وللميت قريب تناله الوصية مثل في منح ومات الموصى في تلك الأيام ولم يدر الموصى له أيهما قبل .

فعلى ما وصفت فإننا نقول يعطى نصف ما يجب له لأنه في حال له وفي حال ليس له فيعطى ورثته النصف من ذلك ويرد النصف الباقي على الأقربين الذين تنالهم الوصية ومن غيره .

* مسألة : من الزيادة من المتاب المجموع من جوابات أبي الحواري رحمه الله وعن رجل أوصى لرجل بشيء من المال فكره الموصى له بذلك المال أن يقبضه وقال الموصى له في الحياة ليس أقبل هذه الوصية والموصى يقول إن لم يقبض هذه النخلة فبيعوها وأعطوه ثمناً حتى مات على ذلك وأحب هذا الذي أوصى له بها أن لا يقبضها مخافة على نفسه في دينه ودنياه هل ترى عليه بأساً في تركها وإن ضعيفاً معدماً وربما يحتاج فعلى ما وصفت فإن قبلها فهو جائز له وإن تركها فهو جائز له وقد بلغنا عن الإمام عبد الملك بن حميد رحمه الله وقد كان إنسان أشهد لابنه عمر بشيء في ماله فأمر الامام ابنه بترك ذلك ولم يقبله .

* مسألة : من كتاب الأشياخ وعن امرأة أوصت لكل رجل من إختوها إلا فلانا فإن شاء أن يأخذ نخلة أو حصتي من البستان وحصتها معروفة أو غير معروفة وصية منها له فمات ولم يختار شيئاً هل لورثته شيء من هذه الوصية فليس له ولا لورثته شيء من هذه الوصية وهي لورثة المالك .

باب [٧٩]

فى الموصى والموصا له إذا ماتا جميعا

وأخبرنا أبو سعيد عن رجل أوصى لرجل بوصية ثم لم يعلم أيهما مات قبل صاحبه .

قال أما أبو الخوارى فبما يوجد كان يقول له نصف ما أوصى له به وأما محمد بن الحسن فلم يكن يرى شيئا إذا لم يعلم أن الموصى مات قبل الموصا له لأنه لا تجب له الوصية الا بعد موت الموصى والموصى له حى فى الاجماع من المسلمين لأنه إذا مات الموصا له قبل الموصى رجعت الوصية إلى الورثة .

❖ مسألة : قلت له فإن كان الموصا له غائبا وصح موته غير أنه لم يعرف كان حيا حين الوصية أم لا .

قال معى أنه إذا صح موت الموصا له وموت الموصى معا بطلت الوصية .

وإن صح موت الموصا له قبل موت الموصى بطلت الوصية وإن صح موتها ولم يصح أنها ماتا جميعا معافى وقت واحد إلا أنها ماتا ففى بعض ما يخرج من القول أنه لا تصح الوصية إلا أن يصح أن الموصى مات قبل الموصى له .

وفى بعض القول أن الوصية ثابتة لثبوتها وصية ولاحتمال موت الموصى قبل موت الموصا له فالوصية ثابتة حتى يعلم أنه مات قبل الموصى وإن صح أن أحدهما مات قبل صاحبه ولم يعلم أى أحدهما مات قبل الآخر ففى بعض القول يخرج عندى أن الوصية باطل حتى يعلم أن الموصى له مات بعد الموصى .

وفى بعض القول أنه يكون للموصا له نصف الوصية ويبطل نصفها للأشكال الذى دخل عليها إذ يحتمل أن يكون كل واحد منهما مات قبل صاحبه فلما إن عدم معرفة ذلك لم يستحق الوصية يحملتها ولم تبطل عنه يحملتها فى معنى الأشكال وكان له النصف من أجل الاحتمال أنه مات الموصى قبل الموصى له .

باب [٨٠]

في إقرار الوارث
أن الميت أوصى
بكذا وكذا

ومن جامع أبي جابر محمد بن جعفر في رجل هلك أبوه وليس له وارث غيره فقال الابن أن أباه أوصى بثلثه لفلان ثم قال نسيت بل إنما أوصى به لفلان فإنه يدفع الثلث الذي أقر له به أولا . ويدفع إلى الثاني ثلثا آخر أيضا لأنه استهلك الثلث الأول فعليه أن يضمن للثاني ولو قال أوصى أبي لهذا بثلثه ثم سكت ثم قال بعد وأوصى لهذا بثلثه فإنه يدفع إلى الأول الثلث كاملا ويدفع إلى الثاني نصف الثلث لأنه زعم أن الثلث بينها ودفع إلى الأول أكثر من حقه فاستهلك ذلك فضمن للآخر نصف الثلث .

ومن غيره : قال فإن أوصى لفلان بثلث ماله وسكت ثم قال وأوصى لفلان
بثلث ماله ثم سكت ثم قال وأوصى لفلان بثلث ماله فإن للأول الثلث كامل
وللثاني نصف الثلث وللثالث ثلث الثلث .

ومن جامع أبي الحسن رحمه الله ولو أقر بهذا الإقرار ولوالده ورثة معه لم
يجز قوله على الورثة ولزمه هو في نفسه .

* مسألة : وعن رجل أوصى لرجل بثلث ماله فدفعه إليه ابن الميت ثم جاء آخر
فزعم أن الوصية كانت له وأقام على ذلك بينة . فقال إن كان الابن قد علم
أن أباه إنما أوصى للذي دفع إليه ثم أقام البينة الآخر غرم للذي أقام البينة
وإن كان دفع إلى الأول وهو لا يعلم أنها له فإنه يرجع عليه ويأخذ منه إن
شاء .

* مسألة : من الزيادة المضافة وجدت في بعض الكتب وإذا أقر الوارث أن
أباه أوصى بالثلث لفلان وشهد الشهود بالثلث لآخر فإنه يؤخذ بشهادة
الشهود ولا يكون للذي أقر له الوارث شيء لأن الوصية لا تجوز في أكثر من
الثلث وإنما إقرار الوارث على حصة صاحب الشهود فلا يصدق عليه .

* مسألة : ومنه وإذا أقر الوارث أن أباه أوصى بالثلث لفلان ثم قال بعد ذلك
قد أوصى به لفلان أو قال أوصى به لفلان أو لابن فلان فإنه يكون للأول في
الوجهين جميعا ولا يكون للآخر شيء ولا يصدق الوارث على الأول لأن

الثالث قد وجب له وذلك إذا كان شاهد واحد ولو أقر فقال أوصى بالثالث لفلان وأوصى به لفلان جعل الثالث بينهما نصفين وليس الكلام المتصل في هذا مثل الكلام المنقطع ولو قال أوصى به لفلان ثم قال لا بل لفلان ولم يدفعه حتى يرفع إلى القاضي ف قضى به القاضي للأول ولم يجعل للثاني شيئاً فلا ضمان على الوارث في هذا وإنما هو شاهد ومنه .

* مسألة : فإذا أقر لرجل بوصية ألف درهم بعينها وهى الثالث ثم أقر لآخر بعد ذلك بالثالث ثم رفع ذلك إلى القاضي فإنه ينفذ الألف للأول ولا يجعل للثاني شيئاً ألا ترى أنه لا يجوز على الوارث إلا الثالث وإنما هذا الآخر إنما كان مدخلاً على الأول دون الوارث فأما الوارث شاهد والوصية بعينها والثالث في هذا سواء .

ولو شهد شاهدان من الورثة كانت شهادتهما جائزة على الوصية كما تجوز شهادة غير الورثة .

وإذا شهدا أن أباهما أوصى لفلان بالثالث فدفعاً ذلك إليه ثم شهدا أنه لآخر وقالاً إنما أخطأنا فلا يصدقان وهما ضامنان للثالث يدفعانه إلى الآخر ولو كانت الورثة ثلاثة والمال ثلاثة آلاف فأخذت واحد ألفاً ثم أقر أحدهم أن أباه أوصى بالثالث لفلان كان لفلان أن يأخذ مما في يده ثلثه .

ولو كان المال ألفاً عينا وألفاً على أحدهما أخذ الوارث ثلثها من قبل أن هذا الوارث يقول أقررت بذلك الثالث في جميع هذا المال فإنما لك في نصيبى

الثالث لأن أخى قد جحد وكان ينبغى فى القياس أن يكون له النصف نصف ما فى يده لأنه قد زعم أن نصيبهما من المال سواء فانظر فى ذلك .

* مسألة : قلت لأبى محمد وارثان لرجل أقر أحدهما أن الميت أوصى بثلث ماله للفقراء وقال الآخر بل أوصى بثلث ماله للأقربين وعجز البيعة .
قال : يلزم كلا منهما نصف ما أقر به قلت ولم لا يلزمه فى حصته كلما أقر به كالدين قال ليس بسبيل هذا سبيل الدين قلت أرأيت إن قال أحدهما أوصى به للفقراء وقال الآخر أوصى لفقرائه فوجد فى القرابة فقراء قال يدفع إلى القرابة إذا كان فيهم فقراء وقد اتفق القولان ووجد الصفتان .

باب [٨١]

فى إقرار المريض

والمريض يجوز إقراره فى ماله كله ووصيته فى ثلث ماله ولا يجوز بيعه ولا شراؤه ولا قضاؤه ولا عطاؤه وللورثة أن يتموا ذلك أو ينقضوه ويعطوا ثمن المال الذى باعه إن كان قبض الثمن وقيمة المال الذى قضاه بحق عليه لمن قضاه إياه .

* مسألة : قلت فالإقرار للوارث وغيره سواء .

قال معى أنه يختلف فى ذلك فبعض يجعل الإقرار للوارث بمنزلة العطية والعطية للوارث وغير فى المرض لا تجوز لأنها تخرج عن مخرج الوصية والوصية لا تجوز للوارث فإذا لم يثبت عليه ذلك بالبينة فلا يجوز الإقرار بذلك لأنه فعلة لا يثبت إلا ما صح وبعض ينظر إلى ما أقر به الموصى وإلى ما أوصى به فيحمله كله على الثلث فإن كان يخرج منه أخرجه مخرج الوصية

فإن خرج وإلا تساوى بين الموصا لهم فعلى هذا فلا يثبت للوارث شيء ويثبت لغير الوارث وعلى القول الأول فلا يثبت للوارث ولا غيره لأنه عطية قال والذي وجدنا أصحابنا يفرقون بين الوصية والإقرار للوارث وغيره على معنى قوله .

* مسألة : إمراة لها زوج ولها ولد من غيره فأقرت لولدها فى مرضها الذى ماتت فيه وأخبرته أنها قد استوفت الصداق الذى لها على زوجها ولم يبق لها عليه شيء أيجوز لولدها مُطالبة الزوج بصداق أمه بعد موتها ويجب على الزوج تسليم الصداق إليه أم لا . الجواب أن لا يحل للولد مطالبة الزوج بشيء من ذلك وقد سقط الصداق عن الزوج بإقرار أمه باستيفائها عليه .

* مسألة : وما تقول أيدك الله رجل قال فى مرضه الذى مات فيه جميع ما أخلفه من أرض ونخل وماء وعبيد ومنازل لابنتى وابنى كيف ترى الحكم بينهما فيما وصفت لك هذا إقرار مجهول يكره غير ثابت فى الحكم وما تركه ميراثا بين ورثته على حكم كتاب الله .

* مسألة : من الزيادة المضافة فيمن أقر لقاتله بدين قال بعض إن كان مريضا صاحب فراش حتى مات فلا يجوز وإن كان يحيى ويذهب فهو جائز .

* مسألة : وسألته عن رجل قال فى مرضه هذا العبد لولدى فلان إدفعوه إليه

ما كان هذا الإقرار أو الوصية قال هذا إقرار . قلت فلو قال هذا العبد لولدى فلان إدفعوه إليه من عندى أو من مالى وهو له منى ما كان هذا وصية أو إقرار . قال هذه وصية .

* مسألة : وإذا أقر المريض أن دينه الذى على هذا الرجل لفلان فإن ذلك لا يجوز حتى يستوفى الغرماء حقوقهم ثم يجوز بعد ذلك الرجل .
قال غيره إن ذلك جائز وهو من رأس المال قبل الدين .

* مسألة : وعن الذى يحيط به الدين فيحضره الموت أو فى صحنته يترك ديناً على آخر ويقول قد استوفيت من فلان أو لم يكن على المريض دين هل يبرى الآخر من هذا الدين .

فأما فى قوله قد استوفى منه الدين الذى عليه فإنه يبرىء منه .

وأما قوله قد تركته فذلك لا يجوز فى مرضه ولا يبرأ الآخر من ذلك الدين وقلت أرايت إن قال رجل عند وفاته هذا المال لفلان وديعة عندى فهذا يجوز عليه إقراره به إذا أقر بمال بعينه ويقول هذا المال . فإذا قال مضاربة فى يدي جاز إقراره به أيضاً وإن كان عليه دين وليس له مال فإذا أقر بشيء بعينه لأحد فهو كما أقر .

* مسألة : وعن امرأة حضرها الموت فأعطت قريبا لها ثوباً من مالها فى مرضها فقال لها الثوب لى من مالك فقالت نعم أو قالت هى هذا الثوب لك من مالى

ما يكون هذا وصية أو إقرار أو عطية فعلى أنه يخرج فى معنى الإقرار وإذا ثبت منها عطية ثم ماتت وكان ذلك مرضا لا يجوز فيه العطية فعلى أنه قيل فى بعض القول أنه لا يثبت .

وفى بعض القول أنه بمنزلة الوصية .

* مسألة : من الزيادة المضافة وإذا أقر المريض لوارثه بدين وقال إنى قضيت بدينه هذه الدار أو هذا البستان فهو جائز إلا أن يشاء الورثة أن يقدوا الدار أو البستان بقيمة ذلك اليوم وللورثة أن يحلفوا المقر له وقول إذا لم يكن معروفا بكيل أو وزن فلا يجوز إقراره فى مرضه فإن أقر بشيء معروف يعرف بإقراره جائز وقول لا يجوز إقرار فى مرضه لوارثه بوجه من الوجوه إلا أن يكون له بينة .

* مسألة : ويجوز إقرار المريض بالوفاء على الورثة وقول لا يجوز ذلك على الغرماء والورثة إذا أقر أنه استوفى من غريم له عليه حق فإن دينه الذى على هذا الرجل لفلان فإن ذلك لا يجوز حتى يستوفى الغرماء حقهم المعروف ثم يجوز بعد ذلك للرجل وقول إن ذلك جائز وهو من رأس المال قبل الدين .

باب [٨٢]

فيما يثبت
من إقرار المريض
بما فعل في صحته
وما لا يثبت

فما يوجد عن أبي علي رحمه الله أنه إذا أقر رجل أنه أعطى رجلا مالا في الصحة وأحرز عليه في الصحة ولو كان إقراره في المرض جاز ذلك .
قال غيره : وقال من قال لا يجوز الإقرار بالعطية في المرض ولو أقر أن ذلك كان في الصحة .

ومن جواب محمد بن محبوب رحمه الله وعن رجل حضرته الوفاة فقال
إني كنت أعطيت ابني أو رجلا غيره كذا وكذا من مالي وقد أحرز على هل
يجوز إقراره بالعطية أو الاحراز عند الموت فأما الوارث فلا يجوز هذا له

وأما غير الوارث فيجوز له ذلك .

ومنه : إذا أعطى أحد الزوجين صاحبه عطية وأقر عند الموت أنه قد قبله مني فقالوا لا يثبت إلا أن يصح بينة عدل إن المعطا قد قبل في صحة المعطى .

قال غيره : وهذا أيضا مما يختلف فيه فكل ذلك جائز .

* مسألة : وعن رجل تحضره الوفاة فيقول أشهدوا أنني قد بعث لابني قطعة واستوفيت الثمن أو يقول ذلك لغير ولده من الناس . قال جائز ما أقر له به .
قال غيره : قال ومعنى أنه قد قيل أنه إذا قال قد بعث كان البيع واقعا في الوقت .

وإذا قال : قد كنت بعث له في الصحة جاز ذلك وأما قوله أنه استوفى من الثمن فيجوز إقراره له بالثمن في المرض لأنه إقرار ويجوز أن يستوفى حقه في المرض وما خرج على وجه الإقرار جاز .

قال المصنف وفي جواب محمد بن محبوب إلى موسى بن علي وإن أقر لوارث أو غيره أنه كان باع له كذا وكذا واستوفى منه الثمن جاز إقراره وللورثة أن يفقدوا ذلك المال بقيمة رأى العدول .

* مسألة : وسألته عن الميت إذا قال قد قضيت فلانا من مالي كذا وكذا بحق على هل يثبت ذلك .

قال معى أنه قيل لا يثبت له شيء ولا يبين لى ذلك حتى يبين ذلك أنه عليه لأنه قال على ولم يقل على له .

* مسألة : قال أبو سعيد فى رجل أقر فى مرضه أنه كان أعتق عبده هذا فى صحته فعى أنه قيل يكون هذا العتق من ثلث ماله لأنه لو أعتقه فى مرضه كان من الثلث ولا يجوز إقراره فى مرضه إلا بما يجوز فيه فعله على معنى قوله فإن أقر فى مرضه أنه باع على فلان مالا بألف درهم فى صحته واستوفى منه الثمن فعى أن إقراره بالبيع لا يثبت على الورثة وأما الثمن الذى أقر أنه أستوفاه من فلان فهو فى ماله لفلان الذى أقر له أنه قبضه منه لأنه لو أقر لفلان بألف درهم فى مرضه جاز إقراره قال وإنما ينظر إلى ما يجوز للمريض أن يفعله فى مرضه فما جاز له فى المرض جاز فيه إقراره أنه كان فعله فى الصحة على معنى .

* مسألة : وقال أبو عبد الله فى رجل أوصى فى مرضه أنى كنت بعت مالى من موضع كذا وكذا لفلان واستوفيت منه الثمن ثم مات الموصى إن شاء ورثته نقض ذلك البيع كان ذلك لهم ويأخذون المال ويفدون ما أقر به من الثمن الذى أوصى أصحابهم أنه باع له هذا المال .

ومن غيره : قال وقد قيل أنه إذا أقر فى المرض أنه كان باع فى الصحة واستوفى الثمن فى الصحة إن ذلك جائز على ورثته وإقراره بذلك جائز إذا أقر بالوفاء قال أبو سعيد وقد قيل لا يجوز إقراره بالبيع فى المرض لأنه لا يجوز بيعه فى المرض وكذلك لا يجوز إقراره فى المرض .

* مسألة : وإذا قال الرجل عند الموت أنى كنت قد نذرت أن يعافى ابنى وأنا أعطيه كذا وكذا وقد أعطيته فهو جائز .

* مسألة : من الزيادة المضافة وسألته عن رجل يقول فى مرضه أنى كنت أعطيت مالى الفقراء فى صحنى أثبت ذلك قال نعم قلت فإن قال أعطيته فلانا الفقير فى صحنى أثبت له قال لا ، لعل فى المسألة سقطا قلت فما الفرق بينهما قال أما قوله للفقراء فإنه أقر بعطية لمن ليس له قبض والقوم مجهولون غير معلومين وأما فلان فيقدر على القبض فإن أصح بينة بالقبض فى صحة الميت ثبتت العطية وإن لم يصح بطلت العطية .

باب [٨٣]

ما يجوز فعل
المريض وما لا يجوز

رجل كان مريضاً وله جارية فأعتقها وتزوجها في مرضه وأمهرها قال
لا بأس وهو جائز إلا أن يكون يعلم أنه مضار لورثته فإن ذلك لا يجوز وإن قد
مسها بعد ما نكحها وفرض لها فهرها عليه .

وفي موضع إن كان قيمتها ألف درهم ومهر مثلها مائة درهم فإن كان
قيمتها ومهر مثلها يخرج من الثلث جعلت لها المهر والميراث وأجزت النكاح
وإن كان لا يخرج من الثلث دفعت إليها مهر مثلها والثلث مما بقي ثم سعت فيما
بقي من قيمتها .

* مسألة : وسألته عن مريض عند إنسان له وديعة كان المريض يجد من
يقبض ولا يحرز ما قبضه فدفع إليه الوديعة فتلفت هل يضمن قال إن كان

دفع بإختيار من المريض فلا ضمان عليه وإن كان دفع إليه على كره من المريض فتلف المال ضمن .

* مسألة : وإذا كفّل المريض بكفالة عن وارث لوارث ثم مات من ذلك المرض فإن كفّالته لا تجوز وإن كفّل لغير وارث فهو جائز من ثلثه وإن كان عليه دين يحيط بماله فكفّل لا تجوز والمسلم والذمي والعبد التاجر سواء في جميع ما ذكرنا .

قال غيره : وقد يخرج على بعض القول أن كفالة المريض لا تجوز ولا ضمانه بالحق لأن ذلك عطية للمضمون عليه والمكفول عليه وقد يكون ذلك في ثلثه والأول أكثر .

* مسألة : وإن اقترض المريض شيئاً وقضاه في مرضه جاز ذلك وكذلك يثبت عليه ما اقترض إذا قبضه وضمنه فهو في ماله مع الغرماء وكذلك قيل لا يجوز إقراره بالوفاء على الورثة وقول يجوز ذلك كله على الغرماء والورثة إذا أقر أنه أستوفى من غريم له حق .

* مسألة : وحفظ من حفظ عن أبي سعيد في قضاء المريض شيئاً من ماله بحق وقال ليس له بوفاء أو لم يقل فقد يخرج في ذلك معنى الاختلاف .

* مسألة : ورجل عليه حق لآخر هل يجوز أن يسلمه إليه في حال المرض قال

الشيخ رحمه الله أن له أن يسلمه إليه مادام يعقل وله أن يسلمه إلى من يأمره بتسليمه إليه ثقة أو غير ثقة .

* مسألة : عن أبي الحواري وسأله عن رجل كان بينه وبين رجل أرض مشاعة ثم حضرت الرجل الوفاة فطلب إليه شريكه أن يقيم له وكيلا يقاسمه وله أيتام وأباء أحد أن يتوكل له في نبنيه فوكل في مقاسمة الأرض وحدها فقال إن كانت القسمة مضت في حياة الموكل فقد جاز ذلك وإن لم يقسموا حتى مات الموكل فقد انفسخت الوكالة إلا أن يقول الموكل قد وكلت هذا من بعد موتي في قسمة تلك الأرض فإذا قال هكذا رأيتها وكالة ثابتة إذا كان ورثته غير بالغين فإن كان من ورثته أحد بالغ لم تثبت وكالته على البالغين وثبتت على غير البالغين .

* مسألة : وسئل عن المريض إذا أتم شيئا من الأفعال مثل أن يقول أن رجلا كان أباغ من ماله أو من مال في يده وليس له شيئا ثم مرض صاحب المال فأخبره هذا البائع بذلك فأتته هل يثبت قال معى أنه لا يجوز إتمامه فيما لا يجوز أمره وفعله فيه قلت له فإن كان أمر بذلك أو وكل في وقت ما يجوز أمره وفعله فباع الوكيل والمأمور هل يثبت ذلك ولو لم يعلم الآخر أنه قد فعل المأمور ذلك ولا يحتاج إلى إتمامه قال هكذا عندى إذا فعله قبل أن يصير الأمر إلى حال ما لا يجوز أمره وفعله فيما يشبه عندى .

* مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الرهائن وعمن اعتل هل تقبل هديته أو هبته من طعام أو متاع أو عارية قال لا يقبل منه شيء مفرد ذلك ولا يثبت منه في ذلك شيء . وأما العارية فإن أخذها وردها برئ منها والهدية لا تجوز منه قلت والقبض منه مثل الكتاب والثوب والوعاء قال نعم القبض جائز إذا كان يقبض منه ليحفظه ويسلمه إلى من يأمره بالدفع إليه ذلك له قلت ويسلم إليه حقوقه قال نعم ذلك جائز له وله قبض ماله ما لم يتغير عقله . ومنه قلت : وهل يتقي له في ماله أمر أو نهى في وقت عليه قال أمره فيما يعود بصلاحه وصلاحه وحوز ماله عليه أو على ورثته جائز ولا يجوز فيما يتلفه من ماله على الوارث إلا بحق يصح عليه في وصيته أو قربه إلى الله .
رجع إلى كتاب بيان الشرع .

* مسألة : وإذا أعتق أمته ثم تزوجها وهو مريض ودخل بها وقيمتها ألف درهم ومهر مثلها مائة درهم فإن كانت قيمتها ومهر مثلها يخرج من الثلث جعلت لها المهر والميراث وأجزت النكاح وإن كان مهر مثلها وقيمتها لا يخرج من الثلث دفعت إليها مهر مثلها والثلث بما بقي ثم سعت فيما بقي من قيمتها .

باب [٨٤]

في بيع المريض وقياضه

ومن جامع بن جعفر واعلم أنه لا ترك عند الموت ولا عطية ولا بيع ولا شراء إلا أن يبيع المريض في مرضه لما يحتاج إليه من مؤنته ومؤنة عياله . قال أبو سعيد وكذلك يبعه في جميع ما يلزم من دين أو كفارة أو جميع هذا فهو مثله وقد عرفت عن أبي سعيد في هذا إختلافا . وقال أبو الموثر فإن باع نظر العدول فإن كان وفاء كان جائزا إذا باع في مؤنته .

ومن غيره : قال وقد قيل ذلك مجملا في جميع ماله الأصول والعروض . وقال من قال أن يبيع ماله العروض جائز بعد موته ولا خيار للورثة فيه بالثمن الذي باعه به إن كان عدلا وإن كان مما لا يتغابن فيه الناس جاز

بالقيمة بعدل السعر من رأى المسلمين وقال من قال يرد ذلك كله من بيعه .
ومن غير الكتاب وسأله عن المريض هل يجوز بيعه لشيء من ماله وشراؤه لما
يحتاج إليه من مؤننه ومؤنة عياله ممن يلزمه عوله ويثبت ذلك لمن باع له
واشترى منه ، قال يجوز بيعه لماله في قضاء دين عليه أو تبعة لزمته وما يحتاج
إليه في وقته من مؤننه ومؤنة من تلزمه مؤننه إذا لم يكن في بيعه غبن تغابن
الناس في مثله .

وقال : من قال إن ذلك لا يثبت وللبائع الخيار في المرض وبعد الصحة
قلت له فعلى هذا القول الأخير إن هلك البائع المريض ثم ورثه وارث فلم يغير
ذلك البيع الذى باعه وليه في مرضه حتى مات الوارث فطلب وارثه نقض
ذلك البيع هل يتنقض .

قال قد قيل ذلك على قول من لا يثبت بيع المريض وقد قيل ليس له
ذلك .

قلت له فما أحب القولين إليك قال أحب إذا باع بعدل السعر فيما يلزمه أن
يثبت عليه وعلى ورثته من بعده .

* مسألة : قال أبو حفص كان رأى الأشياخ لما أشار عليهم في بيع المريض أنه
لا يجوز إلا أن يبيع في دين عليه أو نفقته أو نفقة عياله فإنه يجوز وينظر فيه
فإن كان باعه بأقل من ثمنه أو فيه غبن أو محاباة لم يجوز للمشتري من ذلك
إلا بقدر الثمن الذى أعطاه والباقي من المال لورثة .

* مسألة : وقد قيل إن القياض من المريض لا يجوز كما لا يجوز بيعه وقد قيل
يثبت بعدل السعر بقدر الثمن والباقي مردود إن عرف وإن لم يعرف الثمن فلعله
لا يبطل الحق ويثبت .

* مسألة : وعن رجل قابض بماله من ماله في مرضه الذى هلك فيه وكان
قياضه وفاءً أو دوناً فطلب الورثة نقض القياض وكذلك إن باع مالا من ماله
واستوفى وباع بثمن لا شك أنه وفاء وطلب نقض ذلك الورثة وإن باعه ماله
جملة أو قابض به جملة وقلت هل يجوز منه شيء فقد نظرنا في ذلك فلم نر
منه شيئا يجوز بيعا ولا قياضا كان البيع أو القياض وفاء أو غير وفاء لأننا
لم نر بيعه يجوز في المرض إذا رد الورثة بيعه إلا أن يبيع فيما يحتاج إليه فإن باع
نظر العدول فيه فإن كان وفاءً كان جائزا إذا باع في مؤنته .

* مسألة : وسئل عن رجل باع في مرضه فحابا فيه فإن تلك المحاباة في ثلثه
بعد الدين فإن رضى بذلك البائع والمشتري وإلا انتقض البيع فإن كانت دارا
فللشفيع أن يأخذها بذلك وإن كان الشفيع وارثا فله ذلك وإن كان أصل
البيع لوارث وللشفيع آخر فلا شفعة له لأن البيع فاسد .

وقال آخرون ليس للمريض أن يبيع من وارثه شيئا قليلا ولا كثيرا في
القيمة ولا بأكثر وقال غيرهم لا يجوز بيع المريض لوارث ولا لغير وارث
وذلك مردود إلا أن يتمم الورثة وإن أمه تم وكان للشفيع شفعته .

* مسألة : وقال أيضا موسى لو أن رجلا حضرته الوفاة فناقل رجلا بماله إلى مال له إن ذلك ينتقض ويرجع صاحب المناقلة إلى ماله ولو باع أيضا كان بيعه منتقضا وشهدت موسى وقد حكم لرجل من أهل الحظ وذلك أن رجلا حضرته الوفاة فأشهد أنه قد ناقل ابنه إلى موضع كذا وكذا إلى موضع للغلام من وصية لجدّه فقال القاضي موسى بن علي إن عرف ذلك القياض قوم ما كان للأب وما كان للغلام ثم طرح قيمة ما كان للغلام مما قايضه أبوه فإن شاء الورثة من بعد ذلك أن يردوا ثمن ما بقي من مال أبيهم الذي أشهد به لأخيهم وأدوا قيمته وإن لم يعرف ذلك فالمناقلة جائزة والذي أشهد له به أبوه جائز له وإنما جاز ذلك إذا عرف المناقلة وإن لم يعرف لم يجز بذلك حكم موسى بن علي رحمه الله .

باب [٨٥]

في قضاء المريض وتقاضيه ومقاصصته

وسألت أبا الموتر عن رجل قايض غرماءه في مرضه شيئا من ماله بحق عليه وأوصى لهم بحق أو فعل شيئا مما يكون الورثة فيه بالخيار بعد موته والورثة أيتام كيف يكون القول في ذلك قال يترك بحاله حتى يبلغ الورثة ولهم الخيار بعد بلوغهم إن شاءوا أتموا وإن شاءوا فدوا ما لهم إلا أن يكون لهم وصى يقوم مقام أبيهم فهو الناظر في ذلك .

ومن غيره : قال أبو سعيد نعم كذلك ينظر لهم الحاكم أو الجماعة إن لم يكن حاكم منصوب .

* مسألة : وقيل في المريض أنه يجوز له أن يقبض ماله من الحقوق في مرضه ما لم يقبض عروضاً بدراهم أو دراهم بعروض أو يقبض كذلك وأما إذا

اقتضى أو قضى الحق بعينه فذلك جائز عليه وله .

وقال من قال يجوز أن يقتضى ولا يجوز أن يقضى إذا كان عليه دين يحيط بماله إلا أن يتم ذلك الغرماء والقول الأول وهو الأكثر .

* مسألة : وأما تسليم المريض الحق الذى عليه بغير قضاء وقبضه حقه بغير تفاض أعنى الحق بعينه لا يأخذ به غيره من العروض ولا يعطى بالحق الذى عليه غيره من العروض فذلك جائز وكذلك مقاسمته ماله أو أمره بمقاسمته فكل ذلك جائز من المريض على حسب هذا غيره والله أعلم بالصواب .

* مسألة : عن أبى عبد الله وعن رجل قضى بعض غرمائه بحقه فى مرضه الذى مات فيه هل يدرك الغرماء فى ذلك القضاء .

قال الله أعلم إنا نرى أنهم أسوة بقدر حقوقهم مع القضاء فى الذى قضى .

قال المصنف وذلك إذا لم يترك وفاء لغرمائه والله أعلم .

* مسألة : قلت له فالدين فى المرض والصحة سواء ، قال معى أنه سواء ولا فرق فى ذلك وإن قصد المريض إلى خلاص نفسه ورضى منه الغريم أن يبرأه من الدين ويتعلق مع الورثة كان ذلك وجها وإن قصد إلى توفير لغريمه دون غيره لم أحب له ذلك .

* مسألة : ومما يوجد عن أبي علي رحمه الله وعن رجل قضى بعض غرمائه حقه في مرضه الذى مات فيه قلت هل يدخل الغرماء في ذلك القضاء أو قضى امرأته أو ابنته وترك سائر غرمائه فطلبوا الدخول مع المقضا فيا قضى . فاعلم إنا نرى أنهم أسوة بقدر حقوقهم في مال الهالك والله أعلم . قال أبو المؤثر نعم إن لم يخلف مالا إلا ما قضى وإن كان خلف مالا يجزى الباقي من غير مائه فقضاءه في مرضه غرماءه جائز إذا رآه العدول عدلا . قال غيره إن قضى غرمائه في مرضه شيئا عليه يحسبه دراهم عن دراهم أو حبا عن حب أو دنانير عن دنانير وكان في المال ذلك وفاء ثبت ذلك القضاء وإن قضى شيئا بشيء عليه غير الذى عليه فقد قيل أن ذلك للورثة فيه الخيار إن شاءوا وأتموا ذلك وإن شاءوا فدوه بالحق .

* مسألة : وسئل عن من كان عليه لمريض حق هل يجوز لهم أن يتقاصصا بذلك .

قال عندي أنه إذا كان من جنس ما عليه وبقدره فعندي أنه جائز ، قلت فإن كانت تبعة هل يجوز أن يحتاطا على بعضها بعض بذلك قال قد قال بعض إن ذلك جائز إذا كان من جنسه وقال بعض لا يجوز .

قلت : فإن أراد الصحيح أن يقاصص المريض بما عليه له ولا يعلمه إذا أثقل عليه الحق الحل من جهته قال عندي أنه قيل أن ذلك جائز وقال من

قال لا يجوز ذلك إذا كان من غير جنسه .

قلت له : فهل رخص أحد من المسلمين فيما عندك أنه تجوز له المقاصصة . ولو كان من غير الجنس الذى عليه قال معى أنه إذا لم يبن بينهما فضل يزيد فى المشاركة على ما تقاصصا به سها فعندى أنه قد قيل جائز لأن المريض يبيع بعدل السعر فى قضاء دينه وتبعاته وكذلك يقضى بعدل السعر إذا ثبت له البيع .

ومعى أن بعضا لا يجوزون قضاؤه ولا بيعه وللورثة نقض ذلك إن أرادوا ويقضون الغريم حقه .

وفى موضع إذا اقتضى أو قضى الحق بعينه فذلك جائز وقول لا يجوز أن يقتضى ولا يجوز أن يقضى إذا كان عليه دين يحيط بماله إلا أن يتم ذلك الغرماء والأول أكثر .

قلت : فإن مات المريض هل لهذا أن يقاصص نفسه ولا يعلم الورثة بذلك كان من جنسه أو من غيره قال معى أن الورثة فى مثل هذا مثل الأول إذا كانوا بالغين حاضرين وما لحق فى الأول لحق فى الورثة عندى .

قلت له : فإن كان الورثة لا يعلمون بذلك وخاف إن هو أعلمهم أخذوه بالحق وبالصحة على دعواه هل له أن يقاصص نفسه ولا يعلمهم بذلك ولا يحتج عليهم بذلك قال معى أنه قد قيل له ذلك إلا أن يكون يأمنهم على ذلك فإذا أعلمهم واحتج عليهم سريرة .

قلت له : فإن كان الورثة أيتاما هل يكون فيهم كالقول في البالغين قال معى أنه قد قيل أنهم ليسوا كالبالغين لأنه ليس عليهم حجة ولا لهم فإنما كان عليه أن يحتج على البالغين ولا حجة عليهم ويقاصص نفسه كان من الجنس أو من غير الجنس على هذا المذهب قلت فإن بلغ اليتيم هل عليه أن يحتج عليه قال نعم إن لم يكن قاصص نفسه قلت له فإن كان قاصص نفسه فى حال يتم الصبى هل يبرىء ولا يكون عليه أن يحتج على الصبى قال ليس عليه عندى أن يحتج عليه بعد بلوغه إذا كان قد قاصص نفسه .

قلت له : وهل قيل أن يحجزه اعتقاده المقاصصة بلا أن يتكلم بذلك ، قال معى أنه إذا كان من جنسه فأحسب أن بعضا يذهب إلى هذا وأنه تزول المطالبة بينهما إذا كان على كل واحد منهما مثل ما على الآخر وقد برئ كل واحد منهما فى الأصل وزالت المطالبة وأما من غير الجنس فلا يبين لى هذا والله أعلم قلت له فهل عندك أنه يبرىء بلا عقد نية ولا كلام إذا كان عليه للمريض بقدر ما على المريض له وكان من جنسه .

قال : قد قيل ذلك أنه تزول المطالبة بينهما وقال من قال أنه لا يجوز ذلك إلا بالمقاصصة إن أدرك ذلك والله أعلم .

* مسألة : قال أبو سعيد معى أنه قد قيل فى مقاصصة المريض بمثله بيع ماله وقد اختلفوا فى بيعه لماله فى مرضه فى قضاء دينه فقال من قال جائز ذلك بعدل السعر وقال من قال أنه معلول فى الأصل إلا بإتمام من الورثة أو بإتمامه بعد صحته فعلى قول من يقول أنه يجوز بيعه وكان على غيره له شىء مضمون

من العروض وعليه هو للآخر دراهم عجاز أن يقاصصا بعدل السعر في الوقت .

وقال له قائل : فإن كان لى عليه دراهم وعندى له سماء قبضته على سبيل
التقدمة هل تجوز لى مقاصصته بعدل السعر قال عندى على قول من يقول
يجواز ذلك فعندى أنه جائز وعلى قول من لا يجوز ذلك أنه لا يجوز إلا أن
يكون التعارف بين الناس أن القبض للسماء بعد التقدمة هو قبض عندهم
وجائز ذلك عندهم بلا تجديد بيع ثانى مما جرى به التعارف والعرف والعادة
عندهم فتعندى أنه يجوز ذلك على هذا ولا يكون عليك من مقاصصة ثانية .

* مسألة : زيادة فى ودیعة لمريض یجد ما یقبض ولا یجوز ما یقبضه فدفع إلیه
الودیعة فتلفت هل یضمن قال إن كان دفع إلیه باختيار من المريض فلا ضمان
علیه وإن كان دفع إلیه على كره من المريض فتلف المال ضمن والله أعلم .

باب [٨٦]

ما يثبت من ألفاظ الوصايا في الصحة والمرض

ولو قال في صحته قد قضيت فلانا شيئا يسمى من مال بحق على لم يكن ذلك بشيء وكذلك في المرض لأنه قضاء بحق لم يسم لمن هو للمقتضى أو لغيره لأنه لا يثبت له القضاء إلا بحق له .

قال غيره : معنا أن هذا جائز لأنه قضاء بحق له ولا يكون القضى إلا بحق له أو لغيره ممن قد جعل له ذلك .

ومنه لو قضاها شيئا من ماله في الصحة بحق له ولو لم يقل على فذلك جائز كان عليه أو على غيره لأنه قضاء أياه بحق له فجائز كان عليه أو على غيره فإن قضاها ذلك بحقه في الصحة فذلك جائز ولا نعلم في ذلك إختلافا وإن قضاها

شيئا من ماله في المرض بحق له ولم يقل بحق له على فهذا لا يثبت في بعض القول لأنه يخرج قضاء عن غيره أو عنه فلما لم يسم الحق عليه احتمل أن يكون الحق للمقضا على المقضى وأحتمل أن يكون على غيره فلما إن أحتمل ذلك لم يصح لأنه يخرج قضاؤه عن غيره وعلى وجه العطية ففيه قولان أحدهما أنه لا يثبت عطية المريض على حال من رأس المال ولا من الثلث ، والآخر أنه يثبت من الثلث فهذا القضاء يخرج على هذا الوجه .

وإذا قضاء شيئا من ماله في صحته أو في مرضه بحق له عليه فذلك جائز . فأما في الصحة فلا خيار للورثة . وأما في المرض فلورثته الخيار إن شاءوا أتموه وإن شاءوا فدوه بقيمته إن لم يسم الحق إلا أن يقول وليس له بوفاء فإنه قد قيل أنه لا خيار للورثة ويثبت القضاء وقوله بحقه فهو بمنزلة قوله بحق له فما ثبت في قوله لحق له ثبت مثله في قوله بحقه وقوله قد قضيته أو قد سلمت إليه أو قد أعطيته وقد جعلت له أو قد دفعت إليه كذا وكذا من مالى بحق على له فكل هذا يخرج مخرج القضاء ويثبت في الصحة ويستحقه قبل موت المقضى إذا كان ذلك في الصحة وكذلك إذا كان في المرض .

وهو من باب القضاء وكذلك قوله في المرض قد أوصيت له بكذا وكذا بحق له على إن ذلك جائز ويخرج مخرج القضاء وللورثة في هذا كله الخيار إذا كان في المرض إلا أن يقول ليس له بوفاء .

فأما قوله في الصحة قد أوصيت بكذا وكذا من مالى بحق له فذلك لا يثبت إلا بعد الموت وهو يخرج مخرج القضاء ولا يثبت له حتى يموت

الموصى فإذا مات الموصى بذلك ثبت القضاء ولا خيار للورثة في ذلك لأنه قضاء وقع في الصحة يستحقه بعد الموت فافهم ذلك .

وإذا قال قد أوصيت له بكذا وكذا من مالى بحق فذلك جائز من ثلث ماله كان ذلك في الصحة أو في المرض ولا يثبت ذلك إلا لغير وارث ولا يثبت لوارث وإذا قال قد أوصيت له بكذا وكذا بحق له وذلك في الصحة فإن ذلك يثبت بعد موته لوارث أو لغير وارث ويثبت ذلك القضاء من رأس المال وأما في المرض فقد مضى القول في ذلك ونحب أن لا يثبت ذلك لوارث وأما غير الوارث فإذا أوصى له بكذا وكذا بحق له ثبت ذلك معنا على كل حال من الثلث وصية له لأننا تثبت الوصية للأجنبي إذا لم يصح له بذلك أنه قضاء لأنه قد يبدأ بالوصية فالوصية له ما لم ينقضها بحكم القضاء فلما لم يثبت حكم القضاء وقد ثبت حكم الوصية للأجنبي أثبتنا الوصية وكذلك لو قال في الصحة أو في المرض قد أوصيت له بكذا وكذا بحق على ثبت ذلك للأجنبي من الثلث ولا يثبت ذلك من طريق ولا يثبت ذلك للوارث .

* مسألة : وسأله عن المريض إذا قال قد قضيت فلانا من مالى كذا وكذا بحق على هل يثبت ذلك عليه .

قال معى أنه قيل لا يثبت له شيء ولا يبين لى ذلك حتى يتبين في ذلك أن عليه لأنه قال على ولم يقل على له .

* مسألة : وفي بعض الآثار وإذا قال المريض في مرضه قد قضى فلانا كذا وكذا بحق له ولم يقل له ولم يقل على أنه ضعيف لأنه لا يجوز له في المرض أن يقضى ماله إلا بحق عليه .

قال أبو الحسن : كذلك وجدنا في الآثار وعرفنا من قول الشيخ أبي الحواري أنه إذا قال بحق له على في المرض أنه ثابت وللورثة الخيار . قال غيره : معنى أنه يشبه في بعض معاني القول أنه لا يكون بمنزلة عطية المريض فبعض يبطله وبعض يجعله بمنزلة الوصية .

قال أبو سعيد : معنى أنه يخرج في معنى القول أنه إذا قضاه بحق ولم يقل على أمكن أن يكون عليه وأمكن أن يكون ليس عليه وليثبت من سواها وليس أحواله سواء في معنى الوصية وهو أنه ليس عليه حتى يصح أنه عليه وإذا لم يثبت أنه عليه كان القضاء منه عن غيره بمنزلة العطية وسألته فإذا ثبتت عطية المريض ثبت لهذا وصية من ثلث مال الموصى وإن بطلت عطية المريض على قول من يبطلها ضعف هذا كله عندي وتنظر في ذلك .

* مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الأشياخ ومن أشهد شهوداً أنه قد قضى فلانا شيئاً من ماله فقال اشهدوا أني قد قضيت فلانا كذا وكذا مالا حده ولم يقل بحق على ولا غير ذلك قال إن كان قال هذا في الصحة فإنه يثبت .

وإن كان في المرض فإنه إلى الضعف وإذا ثبتت ففيه الشفعة بقيمته .

« مسألة : قلت قوله قضى وأقضى فلانا قال أما قوله قضى فجائز وأما أقضى فإن كان لغتهم في الموضع كذلك جائز وإلا فليس عندى يشبه الإجازة في معانى الكلام .

باب [٨٧]

ما يثبت من
قضى قضاء المريض على ورثته
وما لا يثبت

وحفظ من حفظ عن أبي سعيد في قضاء المريض شيئا من ماله بحق قال
وليس له أو لم يقل فقد يخرج في ذلك معنى الاختلاف فقال من قال إن ذلك
كله سواء وللوارث الخيار في فداء المال بالقيمة وقال من قال أنه إذا قال
وليس له بوفاء لم يكن للوارث خيار في ذلك ولعله يخرج في بعض القول
ولو لم يقل وليس له بوفاء فليس للوارث خيار إذا قضاه بحق له عليه وذلك
على قول من يقول بإجازة قضى المريض دينه إذا كان بعدل السعر.

وقد قيل فيمن أشهد بمال غيره بحق وهو مريض أن ليس للوارث خيار
في ذلك ويكون هذا من سبيل الإقرار حتى يقول بحق له عليه أو يقول بحق له

على وكذلك نقول ليس للشفيع في هذا شفعة في الحكم إلا أنه إن طلب يمين الشفيع أنه ما يعلم أنه أشهد له بهذا المال بحق عليه فله ذلك عليه فإن لم يحلف وجب عليه تسليم الشفعة في بعض القول إذا طلب محلها في وقت ما يجب له طلبها .

* مسألة : وعن رجل قضى ماله لرجل في مرضه أو باعه له ثم مات فلم يغير الوارث ذلك القضاء والبيع حتى مات الوارث ثم طلب الوارث الذي من بعده نقض القضاء وقد كان الأول عالماً بالقضاء .

فعلى ما وصفت فليس لهذا الوارث الآخر نقض ذلك البيع والقضاء وإنما ذلك يجوز للمريض الذي قضا ثم لوارثه الذي من بعده وليس للوارث الثالث أن يطلب ما لم يطلب أبوه أو من كان قبله كذلك جاء الأثر ليس لأحد أن يطلب ما لم يطلب أبوه فإذا كان على ما وصفت فهو كما وصفت لك .

* مسألة : وإذا أشهد مشهد لرجل أو غيره بمال له بحق عليه فإن كان للورثة الخيار إن شاءوا سلموا المال وإن شاءوا أدوا قيمة المال برأى العدول فإن صح المشهد فرجع أنكر أنه ليس له حق فله أن يرجع لأن القضاء بيع والبيع لا يجوز في المرض .

وقال محمد بن محبوب ليس عليه إلا ما أقر به له من الحق مع يمينه .

وقال الوضاح بن عقبة وسليمان بن الحكم : وكذلك روى عن هاشم بن غيلان : أن للذى قضى المال على الذى قضاه قيمة ذلك المال على المقر وهو أحب القولين إلينا .

وقال محمد بن محبوب يجبر حتى يقر بما شاء كذلك قال أبو المؤثر .

* مسألة : رجل قال فى مرضه موضع كذا وكذا لفلان بحق على له وليس هو له بوفاء فعوفى من مرضه فنقض ذلك وغيره أترى له رجعة فيما وصفت أم لا إذا كان ذلك منه فى مرض قد حضره عن المجئ والذهوب فله الرجعة إن شاء فيما باع وقضى .

* مسألة : وقيل لو أوصى رجل بوصية بحق عليه وقضاه قضاءً ووارثه يتيم فإن كان له وصى نظر له ما هو أصلح له فى رد القيمة وإتمام ذلك وجاز ذلك من فعل الوصى وكذلك الوكيل .

وقال من قال : أن القضاء موقوف إلى بلوغ اليتيم .

فإذا بلغ ولم يتم وقيل أنه تسلم إلى المقضى ويستثنى لليتيم حجه إذا بلغ .

* مسألة : وإن قضاه فى المرض بحق عليه له وإقراره بحق عليه فكل هذا إذا صح فقال من قال أن ذلك يتنقض إذا صح لأنه قضاء وقضاء المريض لا يجوز كييعه وشرائه وقال من قال إن لم ينقضه حتى رجع فمات ولم يرجع فى

ذلك فهو ثابت لأنه من رأس المال وإنما ينتقض في الصحة ما كان من الثلث ، وأما ما كان من رأس المال فإنه لا ينتقض .

* مسألة : وإن قضاء بحق وقال إن حقه أكثر من هذا وليس هذا الذى قضيته له بوفاء فإنه يثبت للمقضا ما قضى وليس للورثة فى ذلك خيار .
وأما إذا قضاء بحق معروف فقال بألف درهم أو أقل أو أكثر فإن أراد الورثة سلموا المال إليه وإن أرادوا أعطوه قيمة ذلك المال بعينه وأخذوا المال وإن أنفذ الورثة وصية الهالك وقضوا دينه أجزاء ذلك عن الوصى والموصى والوصى أولى بذلك .

* مسألة : وإن أشهد فى مرضه لفلان بن فلان بكذا وكذا يجرى جرحه ثم صبح فرجع فعليه لصاحب الجرح قيمة ذلك المال .
وقال من قال هو له بحق له على أو يجرى جرحته فذلك إقرار وليس له فيه رجعة ولا لورثته .

وإن قال بغمية معروفة أو جرح معروف أو دين مسمى فقال من قال أنه له ولورثته أن يعطوا ذلك الدين المسمى أو أرش ذلك الجرح أو الغمية حيث هى معروفة وإن أرادوا سلموا ذلك المال .

قال أبو المؤثر إذا قال هذا له بحق أو المال يجرى كذا وكذا أو بدين كذا وكذا فهو إقرار إلا أن يقول قد قضيته أو أوصيت له أو أعطيته هذا المال بدين

كذا وكذا أو يرح كذا وكذا أو غمية فهذا قضاء وللورثة الخيار إن شاءوا سلموا وإن شاءوا أدوا ذلك الحق وأخذوا المال وإذا أوصى له بغمية أو أعطاه أو قضاة أو جعل له شيئا بحق وحقه أكثر من ذلك أو ليس له بوفاء أو بقيامه وقيامه أفضل من ذلك فهو له وليس للورثة فيه خيار .

* مسألة : وإذا أشهد الرجل في صحته أنه قد أعطى فلانا أو قضاة ماله هذا بحق عليه أنه ثابت ، وإن قال في صحته أو في مرضه أنه قد قضاة إياه بحق له ولم يقل على له أنه ضعيف وإن قال في صحته أنه قد قضاة بحق له فهو ثابت لأنه سواء كان الحق عليه أو على غيره فإذا قضاة بحقه فهو جائز لأنه قضاة في الصحة .

وأما إذا قال في مرضه أنه قد قضاة إياه بحق له ولم يقل بحق على أنه ضعيف لأنه لا يجوز له في المرض أن يقضى ماله إلا بحق عليه فهذا الذي أحيينا من الفرق فما بين هذه الألفاظ وننظر في ذلك إن شاء الله .

* مسألة : ومن قضى في مرضه رجلا مالا وله يتيم فلليتيم الخيار إن بلغ إن شاء أخذ المال ورد قيمته يوم قضاة الموصى وإن شاء أتم القضى إن اختار اليتيم أخذ المال ورد القيمة فليس على المقضا رد الغلة ؛

وقال محمد بن محبوب : وهذا عندي مثل الشفعة إذا علم الوارث فلم يطلب وأما الأجل فإن أعطوه الدراهم وإلا بيع من مال الميت بالمناذاة و أرى للورثة أجلا في رد القيمة .

* مسألة : وذكرت في المريض إذا قال لانسان كل شيء صار إليك من عندي وكل شيء له عنده فهو له بحق على له يعلمه هو أو لا يعلمه الى قيمة كذا وكذا ومات الموصى وخلف عند ذلك الانسان ثيابا ودنانير أو دراهم وغير ذلك قيمتها دون تلك القيمة التي جعلها له الرجل المريض أجاز له أن يأخذ ذلك بالحق الذي أقر له به المريض أو لا يجوز ذلك .

فان أقر له بما عنده أنه له فذلك له وإن أقر له بحق وقضاه ما عنده ففي القضاء في الثياب والمتاع يكون للورثة الخيار إن شاءوا فدوه بقيمته إلا أن يقول المريض أنه ليس له بوفاء فليس للورثة خيار في ذلك وكذلك إن قال دراهم فليس للورثة خيار في ذلك .

قال غيره انظر في هذه المسألة فانه إذا حد له الى قيمة كذا وكذا درهم دخلت القيمة في القضاء وكان للورثة الخيار ولم تدخل الدراهم لأنه حد الى قيمة الدراهم ولم يحد له الدراهم وكذلك إن حد له الى قيمة كذا وكذا ديناراً لم تدخل الدنانير ودخل كل شيء سوى الدنانير .

* مسألة : وعن رجل قضى رجلاً مالا في مرضه بدين له .

قال موسى : يكون له بقدر حقه من ذلك المال ويأخذون فضله .

قلت له : فلا يكون الفضل وصية قال لم يوص له إنما قضاه .

* مسألة : أحسب عن أبي عبد الله وعن رجل أشهد في مرضه بشيء من مال

لابن أخيه بحق عليه له ثم عوفى من مرضه ورجع فى ماله واحتج أنى لم أعرف مالى وليس له على من الحق إلا كذا وكذا هل يقبل قوله فنعم يقبل قوله فى هذا وليس لابن أخيه إلا ما أقر له به من الحق وله الرجعة فى ماله وهذا إن كان أشهر فى مرضه أن قضاء آياه ولم يشهد الشاهدان أنه أشهدهما أنه قضاء آياه وإنما قال مالى ونخلى أو قطعتى التى فى موضع كذا لفلان بن أخى بحق له على فهذا ثابت لابن أخيه ولا رجعة لعمه فيه وهو تام عليه وهو إقرار وليس الاقرار عندنا فى المرض بمنزلة القضاء . قال غيره وقد قيل أنه قضاء .

* مسألة : ومن جواب أبى عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله وعن رجل . أشهد فى مرضه أنه قد قضى مليكة بنت عبد الله منزله بصداقها الذى لها عليه وخلف يتامى هل يجوز قضاؤه فى مرضه وهل لورثته أن يردوا عليها قيمة هذا المنزل ويأخذوه فاعلم أن القضاء منه لها فى مرضه يضعف ويثبت لها قيمة المنزل برأى العدول إن أرادوا ورثته ردوا عليها قيمة حصصهم منه كان ذلك لهم وميراثها هى لها وذلك من كان منهم من البالغين وأما حصة اليتامى من هذا المنزل لها كما قضاها زوجها ويستثنى الحاكم لورثة المالك اليتامى حججهم إذا بلغوا إن شاءوا ردوا عليها قيمة حصصهم من هذا المنزل . وإذا بلغوا كان ذلك لهم وعليها يمين بالله من قبل أن تسليمه إليها أنها ما تعلم أن زوجها ألجأ إليها هذا المنزل بغير صداق لها عليه . وذلك إذا قالت أنها لا تعرف صداقها الذى لها عليه فإن قالت تعرفه فعليها أن تحلف أن صداقها عليه كذا وكذا ثم كان لها وللورثة الخيار إذا بلغوا فى رد قيمة حصصهم عليها وكذلك إن كانت

قيمته أقل من الذى حلفت عليه .

وإن قالت أن لها كذا وكذا بصداقها وحلفت عليه وذلك أقل من قيمة هذا المنزل فانما يكون لها من هذا المنزل بقدر صداقها ويبطل هذا القضاء ولا يجوز لها ويبيع لها الحاكم من مال زوجها بقدر صداقها هذا ويدفعه اليها وإن لم يكن له مال غير هذا المنزل باع لها منه بقدر صداقها وما بقي منه كان للورثة .

* مسألة : وقيل في الوارث إذا أقر لوارثه في مرضه وقضاه شيئا من ماله بحق عليه^١ له ولم يسم بذلك الحق فقال من قال إن ذلك جائز وللورثة الخيار إن شاءوا أتموا ذلك بقوله وإن شاءوا فدوه بقيمته وقال بعضهم إذا لم يكن له شيء معروف بوزن أو كيل فلا يجوز إقراره في مرضه لوارثه فإن أقر بشيء معروف فأقراره جائز وقال آخرون لا يجوز إقراره في مرضه لوارثه بوجه من الوجوه إلا أن يكون للمقر له بينة .

* مسألة : عن أبي المؤثر قلت رأيت الرجل يشهد أنى قد قضيت فلانا أرضى هذه بحق له على وهو صحيح هل له رجعة قال لا رجعة له إذا قبل الذى أشهد له .

قلت : فهل للشفيع فيه شفعة قال نعم يأخذها بقيمتها .

قلت : رأيت إن قال ذلك في مرضه ثم صح فرجع قال له ذلك . وقد اختلف الفقهاء فيه إذا رجع .

قال بعضهم : يدفع قيمة الأرض التي قضاه إياها وقال بعضهم يكلف أن يقر له بما شاء ثم يحلف ما عليه إلا ما أقرب به له ولا يكون عليه غير ذلك وبهذا القول الآخر نقول .

قال غيره : معى أنه يخرج عندى أنه يحلف ما عليه له غير هذا أو سوى لأنه إذا حلف ما عليه له إلا هذا كان عندى حالفاً أن هذا كان عليه وقد يمكن لا يكون له عليه ذلك .

ومنه وقلت : أرأيت إن رجع في مرضه مثل رجوعه في صحته قلت أرأيت إن لم يرجع حتى مات من مرضه ذلك قال بخير الورثة فان شاءوا سلموا له الأرض وإن شاءوا دفعوا اليه قيمتها وأخذوها .

قلت : أرأيت إن كان فيهم يتيم قال ينظر الوصى والحاكم فيأخذون له ما هو أصلح له .

قلت : أفلا ترى هذا بمنزلة الذى يشتري لليتيم مالا وليس هو مشاعا فلا يجوز شراه قال هذا ليس مثل ذلك . هذا قضاء منتقض أصله فينظر الوصى لليتيم ما يراه له أصلح .

قال غيره : ومعى أنه قد قيل في هذا الشراء لليتيم أنه موقوف عليه الى بلوغه وفيه النظر له ومنه قلت لما بال الورثة لا يكون لهم أن يقرؤا له بما شاءوا كما يكون ذلك للذى يقضى في مرضه ثم يصح .

قال : ليس الورثة بمنزلته عند من يرى له أن يقر بما شاء لأنه يرى له

بعض القضاء ويرى له حجته وأما الورثة فإن شاءوا سلموا الأرض وإن شاءوا سلموا قيمتها لأنه لا يعرف الحق كم هو .

قال غيره : ومعنى أنه يخرج في بعض معاني القول إذا بطل القضاء ولم يصح شيء معروف أنه إلى قول الورثة .

ومنه قلت : أرأيت إن قال قد قضيته أرضي هذه بحق له على وليس هو بوفاء له وذلك في مرضه ثم مات من مرضه ذلك هل لورثته أن يردوا عليه قيمتها ويأخذوها قال قد قال موسى بن علي ليس لهم ذلك من أجل قوله وليس هي له بوفاء . فأخذنا بذلك وأخذ به من شاء الله من المسلمين .

* مسألة : من الزيادة المضافة من كتاب الأشياخ رجل أوصى لبنين له بقطعة من ماله بحق عليه له ثم مات واحد من البنين أو ماتوا كلهم قبل موته قال ليس لابنه الميث قبله شيء وترجع حصته الى الورثة إلا أن يعرف ما ذلك الحق فإن كان الأب قد سمي الحق فهو لورثة الابن من مال الأب وكذلك إن ماتوا كلهم قبله ثم مات هو من بعدهم فليس لورثة بنيه شيء إلا أن يعرف الحق الذي أوصى لهم به ما هو وكم هو فلورثة بنيه من ماله بقدر ذلك الحق الذي سمي به إن كانت القطعة في يد الأب الى أن مات بنوه وإن كانت في يد البنين قد أسلمها إليهم فهي لورثتهم وله حقه من الميراث .

* مسألة : ومن قضى غرماءه في مرضه شيئاً عليه يحسبه دراهم عن دارهم أو حبا عن حب أو دنانير عن دنانير وكان في ذلك المال وفاء ثبت ذلك القضاء

وإن قضى شيئا بشيء عليه غير الذى عليه فللورثة الخيار .

* مسألة : وقيل فيمن أوصى أو قضى أحدا شيئا بغمية أغماه إياها أو بغمية عليه له أن ذلك لمن أشهد له لأن الغمية لا تختلف ولا يعرف مقدارها ويوجد نحو ذلك عن أبي على .

وقول : أن للغمية بعيرا قلت أو كثرت صغرت أو كبرت وإن كان للموصى أو المقضى غرماء فهم أسوة في المال وأقل ما يعطى ما يقضى للغمية بعير .

وقول : لا يعرف منتهى الغمية فإذا كان الذى أشهد له به يأتى على الدية كاملة فليس يكون له بالغمية أكثر من الدية كاملة على حاله وهو أن يذهب عقله في ذلك .

باب [٨٨]

فى عطية المريض وهبته وما أشبه ذلك

ومن جامع أبى محمد واختلفوا فى الهبة والعطية من المريض فقال بعضهم .
الهبة والعطية والوصية سواء كل ذلك قرينة الى الله تعالى من المريض ولا تحتاج
مع شىء من هذا الى إحراز .

وقال بعضهم : الهبة والعطية لا يصحان من المريض لأنها لا يشتركان إلا
بإحراز . وإحراز العطية من المريض يتعذر لأن فعل المريض موقوف ليس
بجائز كجواز الصحيح والإحراز بعد موته لا يجوز لأن الملك قد انتقل
والإحراز على غيره لا يلزم . واختلفوا فى حل المريض من ماله من دين على
أحد من الناس فقال بعضهم إذا أحل المريض لغريمه بذلك وصية جائز لها
وقال آخرون حل المريض لمن له عليه دين هو إبراء له من الحق وهو إتلاف
لشىء من ماله .

وقال آخرون : الحل منه لا يصح لأنه بمنزلة الهبة والعطية لا يصحان من المريض عند أصحاب هذا القول في المرض واحتج قوم بقول الله تعالى ﴿من بعد وصية يوصى بها أو دين﴾ .

وقالوا : لا يجوز من فعل المريض في ماله شيء إلا من بعد هذين المذكورين في الكتاب وما عدا هذين المذكورين وهو الدين والوصية فهو باطل .

* مسألة : وعن رجل تصدق بطائفة من ماله وهو مريض ثم صح بعد ذلك قال ذلك إلى بنيه .

قال أبو الموثر : الله أعلم غير إنا نقول أن عطية المريض لا تجوز فإن تصدق يريد بها وجه الله فلا نحب له أن يرجع فيها .

* مسألة : من الزيادة المضافة الشيخ أبو محمد في المريض إذا وهب شيئاً في مرضه ثم صح ولم يرجع فيما وهب ثم مرض من بعد ذلك هل تثبت الهبة لمن وهب له قال لا ، قلت ولم قال لأن في الأصل إن هبة المريض لا تجوز فلما كانت غير جائزة في الوقت الأول بطلت في الوجهين جميعاً .

قال أبو سعيد : وقد قيل ثابتة ويشبه ذلك عطية الوالد للولد الصغير أنها لا تجوز فإن لم يرجع فيها الأب حتى بلغ الصبي أو مات إنها ثابتة لما مضى عليها حكم ما يثبت عليه أن لو كانت في صحته ولم يرجع حتى مات .

وقيل إن أحرزها هذا المعطا ثبتت إن لم يرجع فيها بعد صحته ويشبه ذلك
تزويج الصغيرة إذا دخل بها في صباهها قبلت ولم تغير من حينها أنه يثبت عليها
وإن لم يكن دخل بها فلها التغيير ما لم ترض عن بلوغها .

باب [٨٩]

في حل المريض
وبراءته وما أشبه ذلك

وعن رجل يستحل رجلا مريضا لا يرفع نفسه فيقول كل حق لزمني لك
هو لي فيقول المريض نعم هل يثبت للمستحل أو للمريض ولم يسم له إلى قيمة
معروفة وهل يسع ذلك المريض .

فأما المريض فلا أحب له ذلك إلا أن يجعله وصية في مقصد أو عطية
مما يجوز له فيها عطيته على معنى ما يثبت ولا يكون حيفا ولا أحب له أن يقر
بمالا يعلم فيكون بذلك قد قال ما لا يعلم فذلك لا يجوز له إلا أن يعلم ذلك
في الأصل أنه له أو يكون معناه كما وصفت لك أن تزيد بذلك معنى يريد
بذلك معنى يجوز له .

قلت : فإن قال للمريض أو لرجل صحيح كل حق لزمني لك من أقل

القليل أو أكثر الكثير من جميع الأشياء هو لى فيقول نعم هل يثبت هذا وهل يبرأ هذا الرجل من جميع ما لزمه له من كل حق كان له عليه حق كثير أو قليل وهل يتسع المحل أن يحل على هذا الوجه كان مريضاً أو صحيحاً . فإذا أجابه الذى له الحق هذا الجواب بمعنى الإقرار له فعلى أنه يسعه فى معانى الحكم على قول من يقول أن الإقرار لا يخرج مخرج العطية وعلى قول من يقول أنه يخرج مخرج العطية فلا يثبت ذلك عنده الأمر الصحيح أو على قول من يجعل عطية المريض وصية إذا خرجت من ثلث ماله .

* مسألة : وعن رجل أراد أن يستحل مريضاً من تبعة تعلقت عليه كيف يستحله قال معى أنه قد قيل أن المريض الذى يخاف عليه الموت لا يثبت حله ولا برأته ولا تركه ولا عطيته ولكن يثبت إقراره وصية لمن تجوز له الوصية وعلى هذا القول إن جعل تلك التبعة التى لزمته المستحل له وصيته له ثبت عندى فى ثلث مال الموصى إذا كان الذى لزمته التبعة ممن تجوز له وصية الموصى وقال من قال إن حل المريض وبرأته وتركه وعطيته جائزة ثابت ويقوم مقام الوصية قلت فإن لم يكن للمريض مال وجعل تلك التبعة وصية للمستحل له ما الحكم .

قال : معى أنه إذا لم يكن له مال أعنى المريض ثبت للمستحل ثلث الوصية إن لم يكن للموصى وصية غير هذه الوصية وإن كان له وصية غيرها كان الموصى لهم شركاء بالخصص على معنى قوله .

* مسألة : وسألته عن مريض أبرى رجلا من حق عليه له في مرضه فقال لا يبرى من حقه لأن برأة المريض بمنزلة العطية والهبة قال وقد قال بعض الفقهاء يبرأ من الحق لأن البرأة في المرض بمنزلة الإقرار بالقبض .

* مسألة : عن أبي على الحسن بن أحمد وأما الذى سأل المريض الحل فحل المريض معنا لا يجوز فى أكثر القول وأما إذا جعل ذلك له وصية من ماله وهو يخرج من الثلث فذلك جائز .

وأما اللفظ فإذا قال مريض قد جعلتني فى حل وسعة مما لزمى لك إلى كذا وكذا درهما وقيمتها وقد جعلت لى ذلك وصية من مالك فقال نعم فقد ثبت ذلك إن شاء الله إذا مات المريض وهذا الحق مع سائر وصاياہ يخرج من الثلث وإلا وقعت البرأة على ما ينخصه من الثلث بالخصص والله أعلم .

* مسألة : ورجل طلب إلى رجل مريض الإباحة فى ماله وقال له قد جعلت لى جميع ما أنفقت من مالك وكذلك جميع ما سقيت به من مائك فهو وصية لى فقال المريض نعم ، أيطيب له ذلك أم لا فأحب إثبات ذلك فى الثلث مع سائر وصاياہ والله أعلم .

ومن قبض عطية أو حقا أبرأ منه فى الصحة ثم رد ذلك فى مرضه على صاحبه لم يبرأ : ذلك فى المرض .

قال أبو الوارى عن نيهان بن عثمان قد قيل ذلك فى الحقوق إنه إن ردها

عليه في المرض أنها لا تجوز وقال من قال تجوز وقوله أنها تجوز وكذلك المرأة إذا أبرأت زوجها من حقها ثم رده عليها في مرضه فهو جائز .

* مسألة : قلت فإن كان له دين فأبرأ من كان عليه من دينه وهو مريض ثم صح .

قال : إذا صح فلم يطلب إليهم حتى مات فليس عليهم لورثته تبعه وفيه اختلاف .

* مسألة : وعن الرجل إذا كان عليه تبعة أو دين لمن يرث منه وأراد أن يستحله في مرضه كيف يكون إستحلاله له حتى يتخلص من ذلك .

وقال على : معنى قوله أنه لا يجوز له الحل إلا أن يقر له به قيل له كيف يكون اللفظ في الإقرار ، قال معي أني سمعت أنه يقول له كل شيء على لك فهو لي فقال له نعم فقد ثبت ذلك له عليه حي أو مات ولو رجع عليه في ذلك إذا صح من مرضه لم يكن له رجعة في ذلك في الحكم في بعض القول .

وسمعت المعنى من قوله أن المقر لغيره بما لا يعرفه ثابت وليس له فيه رجعة إن أراد الرجعة ولا تنفعه جهالته بما أقر به في بعض القول .

* مسألة : وقلت إن قال المريض لانسان إستحله أنت في الحل من قيراط أو

قيمته إلى ألف درهم بحق على لك أعلمه أنا وأنت لا تعلمه . وكذلك إن قال كل شيء عندك أخذته لى فأنت منه فى الحل وهو لك بحق على لك وليس لك بوفاء ما يكون هذا من المريض أهو ثابت .

فعلى ما وصفت فالذى عرفنا أنه إذا لم يكن له على المريض حق والحق للمريض عليه أن يقول إن كل حق على لك هو وصية لى من مالك إلى قيمة كذا وكذا من الدراهم إن كان يريد القيمة أو إلى كذا وكذا درهم فيقول المريض نعم كل حق لزمك لى وصية منى لك إلى كذا وكذا فعلى هذا الوجه يكون خلاصه إن كان ذلك يخرج من ثلث مال المريض بعد موته وإن كان على المريض حق لهذا أو كان على هذا حق للمريض فقال المريض كل حق عليك لى فهو لك بحق على لك وليس لك بوفاء جاز ذلك إذا كان المريض صادقا أو غاب كذبه عند هذا ولم يعلم أنه الجاء أو حيلة فلا تجوز كلاهما إلا على الصدق وعلى ما قلت أنت فنرجو أنه جائز إذا لم يتعاملا فيه بالكذب .

باب [٩٠]

في أمر المريض بالتسليم والدفع والتفرقة عنه بعد موته وما أشبه ذلك

الواجب على الإنسان حفظ ماله وترك إضاعته في حياته وعند وفاته لقول
النبي ﷺ نهى عن القيل وعن إضاعة المال وعن ملاحات الرجال فمن
أنفق ماله في طاعة الله كان محسناً فرضاً أو نفلاً وليس له إنفاق جميع ماله
حتى يخرج صفراً وإن كانت نفقته في طاعة لقول الله تعالى ﴿ولا تبسطوها كل
البسط فتقعد ملوماً محسوراً﴾ فالواجب أن يجبس على نفسه من ماله على فعله
في أى وجه ما أنفق ماله إذا كان فعله يؤدي إلى سوء حال لحقه وليس
للمحاكم أن ينقض عليه فعله في أى وجه أنفق ماله وإن كان عاصياً في إنفاقه
فإذا حضرته الوفاة لم يكن له أن ينقض إلا في مؤنته في حال علته لدواء
أو غذاء أو لقضاء دين عليه ولكن من يقوم به في حالة مرضه وفها لا بد

للمريض منه ولا يجوز فعله وأمره فيما ينفذ عنه بعد موته إلا في وجهين أحدهما في دين يقربه على نفسه أو ما يعنيه لثلا يقعد ملوما على نفقته محسورا ، يصح عليه بنية عادلة أو وصية لغير وارث في أبواب البر إلى ثلث ماله . فإن قال ادفعوا عني أو أعطوا عني من مالي أو فرقوا عني أو هبوا أو ما كان في معنى هذا الكلام ولم يقل أوصيت به لفلان أو يقول أوصيت به أو وصية له مني فكل ذلك ليس بوصية إلا أن يتقدم ذكر الوصية منه فيكون هذا نسقا عليه أو يذكر الوصية ويوصى بوصايا ثم يعود إلى ذكر الديون والأمر بقضائها ثم يبنى على ذكر الديون بإنفاذ أشياء في غير دين ولا يعيد له ذكر الوصية فلا يكون هذا المذكور الأخير بعد الدين دينا ولا يكون رجعا إلى الأول لأن العطف لا يكون إلا على ما يليه والله أعلم .

* مسألة : وعن امرأة أوصت إلى رجل ودفعت إليه حبا أو قالت إن مت ففرقه لي ثم ماتت كيف يفعل فيه ، قال ليس هذه وصية يُفرقه لها غيره ليدفعه إلى ورثتها إلا أن تقول فرقه على الفقراء أو تقول تصدق به غيره .

* مسألة : وسألته عن رجل له على رجل حق فحضر خروجه إلى موضع فقال للذي عليه الحق له إن أنامت فادفع الذي عليك لفلان وقد برئت هل يبرئ قال لا إلا أن يقول قد أوصيت له به أو هو له .

قلت : فإن قال ادفعه إلى فلان وهو مملوك قال إن قال قد أوصيت له فأدفعه إليه وإن قال هو له فأدفعه إلى سيده .

قلت : فإن قال ادفعه إلى فلان وهو من الوارث فقد أوصيت له به .

قال : لا وصية لوارث إلا أن يقول هو له .

* مسألة : وما أشك أنه ترك المغاربة وسألته عن رجل تحضره الوفاة فيقول إن مت من مرضى هذا فغلامي حرًا واشتروا رأسا أعتقوه عني أو أعطوا فلانا كذا وكذا فلا يبلغ ذلك ثلثه ،

قال : يبدأ بالعتق فإن فضل شيء كان لصاحب الوصية .

* مسألة : من غير هذا الكتاب قيل له فما تقول في رجل أمر رجلاً أن يفرق عنه دراهم من ماله على الفقراء هل يسع المأمور أن يأخذ منها إذا كان فقيراً قال معي أنه قد قال من قال أنه يجوز له ذلك وقال من قال لا يجوز له ذلك .

قلت له : فما العلة في هذا القول .

قال : عندي أنه يخرج في المعنى أنه كان أمر أن تسلم فإذا أمر بالتسليم لأحد لم يسعه أن يسلم إلى غيره ما لم يسلم له عند الأمر قيل له فإن قال هذه الدراهم للفقراء هل يجوز له أن يأخذ منها قال معي أنه يجوز له أن يأخذ منها ولا أعلم في ذلك إختلافا .

قيل له : رأييت إن قال له أعط هذه الدراهم الفقراء أو قال أعط الفقراء عشرة دراهم من مالي هل يجوز له أن يأخذ منها .

قال : معى أنه لا يجوز له ذلك لأن المعطاء يخرج على غير الأمر على معنى قوله .

* مسألة : وسئل عن امرأة سلمت إلى أخرى دراهم وقالت لها إذا مت ففرقيها على الفقراء ثم ماتت قال معى أنه يختلف فيه فقال من قال لها أن تفرقها وبعض يقول ليس لها ذلك .

قلت له : فإن قالت خذى هذه الدراهم فرقيها على الفقراء ثم ماتت هل يلحقها الاختلاف مثل الأول وأنه لا يثبت .

قلت : فإن قالت فرقيها على الضعاف بعد موتى هل يكون الضعاف هم الفقراء والفقراء هم الضعاف .

قال : معى أنه فى بعض القول كذلك .

وأحسب : أن بعضاً وقف عند هذه المسألة لأن الضعاف قد يكون ضعاف الأبدان وضعاف الوجد وأشبه ظاهر المعانى أنه ضعاف الأبدان فلما إن دخلها المعنى ولم يتبين فلعلة وقف من وقف عن ذلك .

قلت له : أرايت إن قالت فرقيها على المساكين هل يكون المساكين هم الفقراء معى أنه قيل المساكين على من شاء على المسكنة ولم يكن له غنى فافتقر عنه والفقير من كان له غنى ثم افتقر قلت له فإن كان فى أولاد الموصية فقراء هل لها أن تعطيمهم قال معى أنه لا يجوز ذلك بعد الموت لأنه لا وصية لو ارث .

* مسألة : وسئل عن رجل سلم إلى رجل دراهم في مرضه وأمره أن يفرقها على الفقراء إن حدث به حدث موت ومات الموصى الأمر هل يجوز ذلك قال معى أنه قد قيل في ذلك باختلاف فقال من قال يجوز ذلك إذا مات الأمر على الحال .

وقال : من قال لا يجوز حتى يجعله وصيا في ذلك .

وقال : من قال لا يجوز حتى يجعل ذلك في وصية منه ولو جعله وصيا في ذلك .

* مسألة : وإذا قالت المرأة أن عليها ثلاثين درهما زكاة حليها يفرق عنها من مالها بعد موتها .

قلت له : هذا يجوز أن يفرق عنها بقيمة الثلاثين درهم ثيابا أو حبا أو تمرا فقد أجاز ذلك بعض من أجازوه وبعض لم يجز ذلك .

ومن جواب أبي الخوارى : وعن رجل أوصى رجلا فقال بع هذا السيف أو هذه البضاعة وأعط فلانا عني عشرة دراهم والباقي فرقه لله ولم يقل للفقراء ولا لأحد أو قال للشيطان أو قال للجن .

فعلى ما وصفت فليس لهذا الرجل أن يبيع هذا السيف إلا برأى الورثة إن أرادوا فداء السيف وأعطوا الرجل عشرة دراهم أو يبيع الوصى ويعطى الذى أمر له عشرة دراهم من بعد الحجة على الورثة .

وأما قوله فرق ما بقي لله فإن كان ذلك يخرج من ثلث ماله فرقه على
الفقراء .

وأما قوله فرقه على الفقراء لعله على الجن أو للشياطين فليس هذا بشيء
ويرجع للورثة إلا أن يقول أنه كان قد تصدق بماله على الجن فإنه يفرقه على
فقراء الإنس وأما الشياطين فليس بشيء .

* مسألة : عن أبي الخوارى وعمن أوصى أن يفرق عنه كذا وكذا ولم يسم به
للفقراء والأقربين لمن يكون فعلى ما وصفت فهذه وصية باطلة وترجع إلى
الورثة .

* مسألة : وأما ما ذكرت في امرأة قالت في مرضها إن حدث بي حدث
فتصدقوا عني من مالي بألف درهم ولها مال كثير ثم صحت بعد ذلك فإن
كانت قالت في مرضي هذا فقد اشترطت وإن لم يكن ذكرت فألف درهم في
مالها فإن تصدقت به في صحتها فهو جائز لها وإن تربصت به الأحداث فإنه
في الذي لها .

ومن غيره : قال وقد قيل إذا صحت إنتقضت الوصية .

* مسألة : من جواب أبي محمد عبد الله بن محمد وعن رجل سلم إليك شيئا
وأمرك أن تفرقه عن والده وزعم أن والده وكله في ذلك وأنه باع وخالف عليه
في ذلك سائر الورثة ولم يتموا له ذلك ونقضوا عليه وفيهم من هو غائب ولم

تكن له بينة تشهد له بالوكالة وقد اعترض شيئا من مال والده فباعه على من اشتراه ووزن هو الثمن من عند نفسه وأخذ الولد المال لنفسه دون إخوته وسألك أن تفرقه من قبل والده وألح عليك .

فعلى ما وصفت فإذا سلم إليك دراهم وقال أنها من عند نفسه وأنها من غير ثمن ذلك المال الذى باعه جاز لك أن تأخذه منه وتفرقه على ما يأمرك ويلزمه هو لسائر الورثة رد ما باع من مالهم .

وأما ما ذكرت أنك تعلم أنه متمسك بالمال الذى باعه فليس عليك ذلك .

وإن علمت أنه يعطيك من ذلك المال بعينه فليس لك أن تقبض منه شيئا وتفرقه وهو على ما وصفت مغتصب فليؤمر بتقوى الله ورد مال إخوته إليهم بالحق فإن فعل وإلا برئ منه .

فإن كان والده أمره بذلك أمرا صحيحا فلا يجوز له أن يبيع من مال والده لمن يعرف أنه مال ولده وليس معه بينة تشهد فإذا فعل ذلك كان قد دعا ذلك الرجل إلى ما لا يحل له ومن فعل هذا كان هالكا وإنما يجوز له أن يبيع من مال والده إذا كان محقا فيما يقول إذا استخفي له ولم يعلم أنه لوالده . ومن غيره : قال لا يكون هو هالكا إذا كان ذلك جائزا له إلا أنه قد دخل فيما يمكن عند المشتري أن يكون محقا ويمكن أن يكون مبطلا فهو على ولايته لأنه لا يظهر منه ظلم .

وذكرت في هؤلاء الذين باع أخوهم ما لهم ومنعوه من بيع حصصهم
وهن نساء قال من قال هذا الذى يدعى الوصاية من والدهم أنه يريد أن
يفرق عن والدهم ما باع على الفقراء وذكر أن والده وصاه بذلك فقلن
النسوة إن أعطيت أزواجهن تمنا لك البيع وإن لم تعطهم شيئا لم تتمم البيع .
فإن كان أزواجهن فقراء جاز له أن يعطيهم وليس أحب أن يكون على الشرط
أن يتمم البيع لأنه إذا كان على هذا لم أره يجزى عن الميت شيئا كأنه أمر له
ببيع أموالهن ويسلم إلى أزواجهن الثمن . فأما إن باع من غير شرط وسلم إلى
أزواجهن وكانوا فقراء رجوت أن يكون ذلك جائزا للفریقین إن شاء الله .

* مسألة : ومن جواب الأزهر بن محمد بن جعفر سألت يا أخى عن امرأة
من المسلمين حضرتها الوفاة فدفعت شيئا من حليها إلى قريب لها فقالت له بع
هذا واشتر بثمانه حبا وفرقه على الفقراء على تفرقة الايمان ولم تقل أنه كفارة
ايمان ولم توص للفقراء والأقربين بشيء . غير هذا .

فعلى هذا أحب أن ينفذ فيه ما قالت له سواء . وهذا خلاف ما فى الرقعة
الأخرى والرقعة الأخرى عندى محفوظة وكنت فى نظر منها لأنه إذا كان
لا يعلم هو يقينا ان ذلك الحلى لها ولا تدرى كيف كان سببه عندها فينفذ
ما قالت له فيه لأنه لا يعلم السبب .

وأما إذا علم أنه لها وقالت له إذا مت فبعه وفرق ثمنه على الفقراء على
تفرقة الإيمان فأحب أن يكون هذا كالوصية ويكون الثلثان منه لأقربها حيث

لم يوص لهم بشيء والباقي هو الثلث يفرق على الفقراء أن يفرقه على تفرقة الإيمان فجائز وإن فرقه على غير ذلك فلا بأس حتى يبينه أنه لكفارة الإيمان فعند ذلك لا يكون للأقربين شيء ويؤخذ به ويفرق وأنا باعث إليك الرقعة والجواب إن شاء الله .

* مسألة : ومن جواب محمد بن روح وكذلك إن لو قال إن حدث بي حدث موت فرق عني هذا على الفقراء وصية مني لهم به من مالى فهذا من الوصايا وهو من الثلث .

ومن غيره : هذا الرد أرجو أنه عن أبي سعيد قال وقد قيل إذا قال إن حدث بي حدث فرقها على الفقراء أنها وصية وقال من قال حتى يجعل ذلك وصية وقال من قال حتى يجعله وصيه في إنفاذ ذلك .

* مسألة : وعن أبي الخوارى وعن امرأة أوصت بنخله أن تباع ويفرق ثمنها على الفقراء فأراد الوارث أن يأخذ النخلة .

فعلى ما وصفت فإن هذه النخلة ينادى عليها فإن استقام ثمنها أخذها الوارث وفرق ثمنها على الفقراء وينادى عليها أربع جمع ويكون إستقامة ثمنها في الرابعة .

وعن امرأة قالت لو ارثها بع دابتي هذه وفرق ثمنها على الفقراء فعلى ما وصفت فإن قالت بدابة بعينها فهذه مثل النخلة إلا أن الدابة تكون جمعة واحدة ينادى عليها إذا أراد أخذها وإن لم يرد أخذها باعها بالمساومة من غير

ندا جائز ذلك إذا اجتهد بمبالغة الثمن وإن لم تكن قالت يبيع دابة بعينها نظر إلى وسط دابة من دوابها وفعل فيها كما وصفت لك .

وإن لم تكن أوصت للأقربين بشيء كان ثلثا ثمن الدابة للأقربين وكذلك النخلة .

قال غيره وهذا إذا كان مخرج هذا مخرج الوصية وإن لم يكن على معنى الوصية بطل الأمر بموت الأمر .

* مسألة : وعنه وعن رجل دفع إليك شيئاً وقال إن حدث بي حدث موت فادفع ذلك الشيء إلى زوجتي وله ورثة غيرها أيجوز له أن يدفعه إلى زوجته أو إلى جميع الورثة ، أرأيت إن قال إن حدث بي حدث فادفعه إلى زوجتي ولم يقل حدث موت .

فعلى ما وصفت فإن كان قال إن حدث بي حدث الموت فادفعه إلى زوجتي فليدفعه إليها وإن لم يكن سمى الحدث فلم يدفعه إليها حتى مات لم يجز له أن يدفعه إليها إلا أن يكون قال هذا الشيء لزوجتي إن حدث بي حدث فادفعه إليها دفعه إليها وكانت هي أولى به .

* مسألة : ورجل قال في وصيته عند المرض كذا وكذا من مالى لفلان يعنى لرجل من ورثته إن حدث بي حدث موت فسلمه إليه يا فلان وأدفعه إليه فهذا وصية ، قلت له فهل يثبت هذا فعلى ما وصفت فقد قال من قال إن هذا وصية ولا تجوز وصية لو ارث إلا بحق وإن كان غير وارث وخرج هذا من

ثلث مال الموصى سلمه إليه وإن كان لا يخرج من ثلث مال الموصى لم يسلم إليه منه إلا ما خرج من الثلث .

* مسألة : وعن امرأة سلمت إلى رجل ذهباً ودراهم وقالت هذا الشيء قد برئت منه إلى الفقراء وأنت في حل فبعه كيف شئت وفرقه على الفقراء ثم رجعت فطلبت في حياتها فعلى ما وصفت فإذا رجعت فيه من قبل أن تصل إلى الفقراء ولم يفرقه المأمور عليهم فيرده عليها وهي أولى به وإن كان قد فرقه على الفقراء فهو المصدق وإن أرادت يمينه كان لها ذلك عليه .

* مسألة : وقلت ما تقول في رجل يعطى رجلاً شيئاً وهو مريض ويقول له إن حدث على حدث موت ففرقه عني على الفقراء فإنه ليس لي وارث قلت أهذا جائز أم لا .

فعلى ما وصفت فجائز له أن يفرقه على الفقراء كله إذا لم يعرف له وارثاً كما قال وإن علم له وارثاً فرقه حتى يعلم أنه أكثر من ثلث ماله وإن كان يعلم أن له وارثاً ويعلم أن الذي سلمه إليه أكثر من ثلث ماله فرق منه بقدر ثلث ماله والباقي سلمه إلى الوارث وإن لم يعرف له وارثاً جاز له أن يفرقه لو كان ماله كله أعني مال الموصى .

* مسألة : وإذا أهدى الرجل هدايا وأخرج صدقة من ماله ثم مات قبل أن ينفذها جعلها ميراثاً ولو جعل ذلك في مرضه عند الوصية في المساكين صدقة

أجزت ذلك من الثلث وإن لم يقبض لأنه أوصى به .

* مسألة : قال أبو سعيد معى أنه قيل في المريض إذا قال في مرضه لوصى أو وارث اقض عني فلانا كذا وكذا خرج هذا على وجه الإقرار لأنه لا يقضى عنه إلا ما هو عليه وأما قوله اعطوا عني فلانا كذا وكذا فعطية المريض لا تجوز حتى يسمى به وصية أو يقول بعد موتى من مالى فإذا سمى هو به وصية ثبت من الثلث وكذلك ان قال من مالى بعد موتى فني بعض القول أنه وصية وفي بعض القول أنه لا يثبت وصية حتى يسمى به وصية وقوله فرقوا عني على الفقراء كذا وكذا فهذا يخرج عندي بمثالة قوله اعطوا عني فلانا كذا وكذا وقوله سلموا عني كذا وكذا فهذا عندي لا يثبت وهو بمثالة العطية .

* مسألة : عن أبي سعيد وذكر في الغريب إذا ادفع إلى آخر دراهم أو كان له عليه حق فقال إن مت أو حدث لي حدث موت ففرقها على الفقراء فعلى ما وصفت فقد اختلف في ذلك فقال من قال أن ذلك وصية وقال من قال أنه لا يجوز له ذلك حتى يجعله وصية في إنفاذ ذلك .

فأما في الأمانة فأحب إنفاذ ذلك وأما في الدين فأحب له الخلاص منه فإن فعل ذلك في الدين والوصية جائز ذلك إن شاء الله .

وقلت : إن قال إن لم يج لي وارث فرقها على الفقراء فهذا معى لا يثبت والله أعلم وذلك أنه لا حد لهجئ وارثه وليس لهذا غاية يعرف بها وقد يمكن أن

يحيى وارثه وهذا إن قال إن حدث في حدث موت ثم لم ينج لي وارث .
وأما إن لم يقل إن حدث في حدث موت وإنما قال إن لم ينج لي وارث
فليس هذا بشيء فأفهم ذلك إن شاء الله والله أعلم بالصواب .

* مسألة : وعنه أيضا في الذي جرجاني تمر أمانة لامرأة فتقول له إن حدث في
موت فرقه على الفقراء ثم رجعت فأكلت من جرجانيها ما أكلت فقال بعض
من قال يا فلانة تأكل من جرجانيك ونحن قد تبشرنا به فقالت لو بقي من
واحد فرقه ثم توفيت وبقى من جرجانيها شيء فما يكون هذا يفرق على الفقراء
كما أوصت به من قبل أو يكون لوارثها فعي أن هذا إذا ثبت وصية فما بقي منه
فهو وصية وإنما رجعتها فيما أتلفتته ومعنى أنه فيه إختلافا فبعض يقول أنه وصية
إذا فرقه المأمور به ولا يجوز أن يفرقه غيره وبعض يقول ليس هو وصية حتى
يوصى به أو يجعل المأمور وصيا لها في تفرقته والله أعلم .

وإن قالت إن حدث في حدث فرقه على الفقراء هل يجوز هذا ويكون
مثل قولها إن حدث في حدث موت فرقه على الفقراء فلا يكون هذا مثل قولها
إن حدث بها حدث موت .

* مسألة : وذكرت في امرأة حضرته الوفاة فقال ابنها أنها قالت فرقوا عني
مدخراتي من تمرى ولم تعرفهم على من يفرقوا فإذا لم يتبين ذلك لم تثبت
الوصية .

* مسألة : والذي يقول اعطوا فلانة كذا وكذا من مالى بعد موتى أو يقول اعطوا فلانة كذا وكذا بعد موتى قلت هل يثبت هذا فإذا كان على نسق وصية جاز ذلك ويثبت وإن لم يكن على نسق وصية وإنما هو ابتداء لهذا الكلام فقد قيل أنه إن قال ذلك لوصية أو لورثته جاز ذلك .

وإن قال لغيرهم لم يحز ذلك إلا أن يسمى له وصية وذلك فى قوله اعطوا فلانا من مالى .

وأما قوله اعطوا فلانا ولم يقل من مالى فلا يثبت ذلك إلا أن يوصى له به .

* مسألة : من الزيادة المضافة رجل أوصى إلى رجل فى قضاء دينه وإنفاذ وصيته ثم قال له إعط فلانا كذا وكذا درهما من مالى فأخاف أن يكون إلى الضعف وعسى أن قال له أعطه من مالى بعد موتى أن يكون كالوصية والله أعلم .

* مسألة : فيمن جعل مع رجل دراهم أو متاعا وقال إن أنا جئتكم إلى سنة وإلا فتصدق به على الفقراء ثم مات فهذه الأمانة لصاحبها إلا أن يفرقها فى الوقت الذى أمره به قلت فإن قال فرقها وهو عنده أنه فى الحياة بعد السنة ولم يكن قال أنها للفقراء ثم صح أنه مات قبل أن يفرقها بعد حويل السنة فإذا فرقها فتد جازت كما أمره كان حيا بعد أد ، فرقها أو ميتا ما لم يعلم أنه أ . إذا إلى ، الذمراء عن ورثته وكذلك لو فرقها هذا بعد السنة ولم يأت ولم يعلم ببيات

فقد فرقها كما أمره يس عليه له إلا اليمين ما خانه فيها ولا فعل إلا كما أمره فإن
قال إن جئتك إلى سنة وإلا فبئى لك فلم يأتته إلى سنة أو مات قبل السنة فهذا
مما لا يثبت إلا أن يقر له بها فيقول هذه الدراهم لك والله أعلم .

باب [٩١]

في أمر الهالك لورثته أو غيرهم وقبولهم بذلك

عن أبي سعيد رحمه الله في رجل قال لوارثه قد أوصيتكم أن تصوموا
عنى كذا وكذا يوما وقبلوا له بذلك .

قال معى أنه يلزمهم ذلك فى ذات أنفسهم ولا يتعلق فى ماله شىء .

* مسألة : فىمن أوصى بوصية تجعل حيث يرى المسلمون فإنها فى أقاربه فإن لم
يكن له أقارب جعلت فى الفقراء .

* مسألة : غريب أوصى بثلث ماله لفقراء قال يعطى الفقراء ثلث هذا المال
الذى أوصى لهم به ويوقف الباقي حتى يسأل عنه وعن أقربيه فإن وجدهم دفع
إليهم وإن صح أن ليس له أقارب دفع إلى الفقراء كله .

* مسألة : فإن أوصى بدراهم في كفارة يمين وكفارة صلاة فنقول تقسم بينهما نصفان وقول لكفارة اليمين سبع ولكفارة الصلاة ستة أسباع إلا أن يسمى بكفارة اليمين أنها مغلظة فيكون بينهما نصفان .

* مسألة : في مسلم مات وخلف أخاه مشركا فأوصى له بوصية ثم أسلم قبل قسم المال فأما الوصية فتأبته ولا أعلم في ذلك إختلافا ، وأما الميراث فاختلفوا فيه ما لم يقسم قسمة واضحة أن لا ميراث له لثبوت الكتاب لأن الميراث يستحق بموت الميت .

تم وكمل والحمد لله رب العالمين

* مسألة : مر غير الكتاب وزاداته وسألته عن رجل أوصى بشيء للفقراء وله ورثة فقراء هل يجوز أن يأخذوا من هذه الوصية فقال من قال ، من المسلمين يجوز أن يأخذوا من الوصية منها إذا كان للذي يلى القسمة غيرهم من وصى أو وكيل وأما إذا كانوا هم المتولون لها فلا يحل لهم وقال من قال لا يجوز لهم أن يأخذوا منها لأنه لو أراد أن يأخذوا منها تركها عليهم ميراثا ولم يجعلها وصية .

باب [٩٢]

في تاريخ الكتب

وأعلم أن التاريخ محمول على الليالي دون الأيام لأن أول الشهر ليلة فلو حمل التاريخ على الأيام تسقط من أول الشهر ليلة فيؤنث التاريخ لما ذكرت لك ويقول كتبت لخمس خلون من الشهر ولست خلون من الشهر فيقع التاريخ على الليالي دون الأيام لأن مع كل ليلة يوما وليس في العربية موضع يغلب المؤنث فيه على المذكر إلا في التاريخ وما سوى هذا فإنه يغلب فيه المذكر على المؤنث فيقال الهندات وزيد خرجوا والفواطم وعمرو قدموا فيغلب المذكر على المؤنث .

وكذلك يقول الرجل معه خمس نسوة وهند سادس ستة أى أحد ستة فغلب المذكر على المؤنث فبتت الهاء إلا في التاريخ فإنه يغلب فيه المؤنث على المذكر ويقول كتبت لعشر بقين ولست بقين فإذا ميزت العدد بواحد أفردت الأصل عنه كقولك كتبت لأحد عشرة ليلة خلت من الشهر ولعشر بقين

وبقيت إذا فسرته يجمع جمعت الخبر عنه فقلت كتبه لأربع خلون ولعشر
بقين .

فإذا أردت أن تكتب التاريخ في الكتب فإن كان قد أهل الهلال من الغد
كتبت إليك غرة شهر كذا وكذا فإذا مضى في الشهر ليلتان كتبت الثاني لليلتين
خلتا من شهر كذا واليوم الثالث يكتب لثلاث خلون من شهر كذا ولأربع
ولخمس ولست ولسبع ولثمان ولتسع ولعشر خلون .

فإذا جاوزت عشر ليال كتبت لإحدى عشرة ليلة خلت من شهر كذا
ولاثنتي عشرة ليلة خلت من شهر كذا ولثلاث عشرة ليلة خلت من شهر كذا
ولأربع عشرة ليلة خلت من شهر كذا فإذا مضى خمس عشرة كتبت للنصف
من شهر كذا يوم ستة عشر من الشهر يكتب لأربع عشرة ليلة بقيت من شهر
كذا ويوم كذا وإحدى عشرة ليلة بقيت من شهر كذا .

فإذا بلغ ثلاثون ليلة كتاني يوم كذا سلخ شهر كذا إلا الأشهر الحرم وهي
ثلاثة أتباع أولها ذو القعدة وذو الحجة والمحرم وبعد هي .

تم الفصل بمحمد الله

باب [٩٣]

في كيفية كتاب الوصية وما يجوز اللفظ وما لا يجوز

من غير الكتاب والزيادة المضافة إليه عن أبي سعيد رحمه الله وسألته عن رجل كتب في الوصية إحدى عشر درهما هل يثبت ذلك : قال معنى أنه لا يثبت حتى يكتب أحد عشر درهما في المذكور وفي المؤنث إحدى عشرة .

قلت : فإن كتب عشرة أمنا قال معنى أنه لا يثبت ذلك حتى يكتب عشرة أمان وكذلك لا يكتب منين ولكن يكتب منوين ويكتب دانقين ثلث درهم ودانق سدس درهم أصح وإن كتب دانقين من الدراهم فكذلك جائز .

وكذلك درهم ونصف درهم وإن كتب درهم ونصف ولم يذكر نصف

درهم فذلك جائز على النسق وإن قال درهم ونصف من الدراهم جاز ذلك وكذلك مائة درهم لأن الله تعالى يقول في كتابه مائة ألف أو يزيدون وإن كتب مائة درهم لم يثبت ذلك وكذلك يكتب خمسة دراهم إلى عشرة دراهم وإن كتب عشرين درهما فذلك يثبت ولا يكتب عشرين درهم ثم كذلك ما كان مثل ذلك إلى مائة درهم وإذا كتب في الوصية في أولها أقر فلان بن فلان هذا النازل كذا وكذا من مصر كذا وكذا أن عليه لفلان بن فلان النازل كذا وكذا من مصر كذا وكذا درهم أو درهما وتم هذا ثم أراد أن يقر لغيره .

قال : وإن عليه لفلان بن فلان مثل الآخر وإن قال ولفلان جاز ذلك ويثبت على النسق وإن قال نقد عمان كان ذلك وإن لم يقل نقد عمان كان ذلك لي نقد البلد الذي فيه الوصية والموصى على معنى قوله وكذلك يكتب حاره بنى فلان أو حاره شيء .

قال المحقق : تم بحمد الله وحسن توفيقه استعراض الجزء السابع والعشرين في الوصايا من المصنف معروضا على نسختين الأولى فرغ من نسخها سنة أربع سنين وأربعين سنة ومائة سنة وألف سنة من الهجرة النبوية على يد الشيخ عبدالله بن سالم بن مسعود المحروقي السناوى ولا حول ولا قوة إلا بالله العلى العظيم وصلى الله على رسوله محمد النبی وآله وسلم تسليما كبيرا كثيرا والأخرى على يد الشيخ على بن سالم بن ناصر الحباسى الحجرى فرغ من نسخها عام ١٣٩٣هـ .

وكتبه محققه سالم بن حمد بن سليمان الحارثي
بتاريخ عاشر جمادى الآخرة سنة ١٤٠٢هـ ١٩٨٣/٣/٢٤م

الموضوع	رقم الصفحة
باب ٤٨ فى صفة كتاب الوصايا	٥
باب ٤٩ فى ما يثبت من الوصايا وما لا يثبت	٢١
باب ٥٠ فى الفاظ الوصايا	٣٩
باب آخر	٤٧
باب ٥١ فى الاستفهام للموصى واققراره به فى الوصايا	٤٩
باب ٥٢ فى الوصايا والاقرار	٥٣
باب ٥٣ فى لفظ مات ثبت به الوصية	٥٧
باب ٥٤ فى باب آخر فى الوصية والاقرار بعد الموت	٦٩
باب ٥٥ فى باب آخر فى الوصية والاقرار بعد الموت	٧٣
باب ٥٦ فى وجوه الوصايا الخمسة	٧٩
باب ٥٧ فى الوصايا	٨١
باب ٥٨ فى المفصول	٩٥
باب ٥٩ فى وصية فى باب المعلم	٩٧
باب ٦٠ فى مسألة فى باب المودع	٩٩
باب ٦١ فى مسألة فى باب المضاف	١٠١
باب ٦٢ فى مسألة فى باب المبهم	١٠٥
باب ٦٣ فى من له مال هل عليه أن يخبر به الورثة أو غيرهم	١١٣
باب ٦٤ فى وصية المريض اذا عجم	١١٥
باب ٦٥ فى وصية المالك	١١٧
باب ٦٦ فى وصية الصبيان والمجانين	١١٩
باب ٦٧ فى الحد الذى يجوز أن يوصى اليه وفيما حدث من مال	١٢٥
باب ٦٨ فى ما يكون من الثلث وما يكون من رأس المال	١٢٩
باب ٦٩ فى الموصى اذا أقر بحق لله ولم يوصى بانفاذه	١٣٧
باب ٧٠ فى المال الذى اذا استهلكه الدين كيف يفعل الورثة	١٣٩
باب ٧١ فى من طلب الى وارثه أن يعطى بعض وارثه	١٤٣

الموضوع	رقم الصفحة
باب ٧٢ فى فيمن أعطى بعض وارثه شيئا من ماله عن ميراثه	١٤٥
باب ٧٣ فى فيما يعمل الحى عن الميت من عمل أو صدقة وما أشبه ذلك	١٤٧
باب ٧٤ فى المريض اذا أوصى فى المرض ثم صحح والمسافر اذا أوصى ثم رجع	١٤٩
باب ٧٥ فى الرجوع فى الوصية	١٥٥
باب ٧٦ فى الاستثناء فى الوصية	١٧١
باب ٧٧ فى اتمام الوصية ونقضها	١٧٣
باب ٧٨ فى الموصل له اذا لم يقبل الوصية أو لم يقبضها ثم أراد قبضها وفى حل المريض أيضا	١٧٥
باب ٧٩ فى الموصى والموصى له اذا ماتا جميعا	١٧٩
باب ٨٠ فى اقرار الوارث أن الميت أوصى بكذا وكذا	١٨١
باب ٨١ فى اقرار المريض	١٨٥
باب ٨٢ فى فيما يثبت من اقرار المريض بما فعل فى صحته وما لا يثبت	١٨٩
باب ٨٣ فى ما يجوز فعل المريض وما لا يجوز	١٩٣
باب ٨٤ فى بيع المريض وقياضه	١٩٧
باب ٨٥ فى قضاء المريض وتقاضيه ومقاصصته	٢٠١
باب ٨٦ فى ما يثبت من الفاظ الوصايا فى الصحة والمرض	٢٠٧
باب ٨٧ فى ما يثبت من قضى قضاء المريض على ورثته وما لا يثبت	٢١٣
باب ٨٨ فى عطية المريض وهبته وما أشبه ذلك	٢٢٥
باب ٨٩ فى حل المريض وبرائته وما أشبه ذلك	٢٢٩
باب ٩٠ فى أمر المريض بالتسليم والدفع والتفرقة عنه بعد موته وما أشبه ذلك	٢٣٥
باب ٩١ فى أمر المالك لورثته أو غيرهم وقبولهم بذلك	٢٥١
باب ٩٢ فى تاريخ الكتب	٢٥٣

باب ٩٣ فى كيفية كتاب الوصية وما يجوز اللفظ وما لا يجوز



٦ شارع البراموي - عابدين - القاهرة ت : ٩١٤٨٨١

